

شهادة الشهود وطرق الإدلاء بها

تأليف

كريشنا فاسديف

ترجمة

هنري رياض

عبد العزيز صفوت



شهادة الشهود وطرق الإدلاء بها

(دراسة مقارنة)



مرکز تحقیقات کامپیوتر علوم اسلامی

شهادة الشهود وطرق الإدلاء بها

(دراسة مقارنة)



مركز أبحاث إسلامية

مجمع دارى أموال

مركز تحقيقات كامپوتري علوم اسلامى

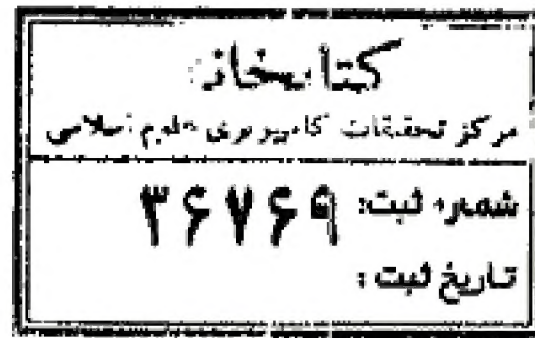
ش-أموال ٥٢٥٨٨

ترجمة

هنري رياض

عبد العزيز صفوت

دار ومكتبة الهلال



جميع الحقوق محفوظة للناسر
الطبعة الأولى
مركز تحقيقات كامبوري في العلوم الإسلامية ١٩٩٣ م

بيروت - بئر العبد - شارع مركزل بناءة برج الضاحية
ملك دار الهلال تلفون : ٨٣٦٩٨١ - ٨٢٠٦٧٧
ص . ب ١٥ / ٥٠٠٣ برقياً مكتهلال

تصدير

سبق ان اصدرنا في ١٩٨٦ ترجمة (احكام الاثبات في السودان) ، لمؤلفه كريشنا فاسديف ، الاستاذ السابق بكلية القانون بجامعة الخرطوم ، وقد اشتمل على الجزء الاكبر من أصل الكتاب .

ويسرنا ان نقدم للقارئ العربي ترجمة للفصل الاول من الباب الحادي عشر من ذات الكتاب نظراً لأهميته العلمية والعملية الخاصة ، آمليين في القيام بترجمة باقي الفصول والابواب في المستقبل القريب ، تحقيقاً للأغراض التي من أجلها نشر الجزء الاول .

وقد رأينا من المناسب ان ننشر في ملحق خاص قانون الاثبات لسنة ١٩٧٢ وقانون الاثبات لسنة ١٩٨٣ ، لسد الحاجة الماسة للمحامين والقضاة والمشتغلين بالقانون للالمام بمثل هذه القوانين الهامة ، بسبب نفاذ النسخ التي نشرت كملحق بالجريدة الرسمية ، ولكي يتمكن القارئ من مقارنة القانونين المذكورين لا فيما يتعلق باهلية الشهادة فحسب ، بل بالشروط الواجب توفرها في اثبات جرائم الحدود أيضاً .

هنري رياض

فبراير ١٩٨٩

الخرطوم



مرکز تحقیقات کامپیوتری علوم اسلامی

۱۔ وسائل وعبء الاثبات
MEANS AND BURDEN OF PROOF



مرکز تحقیقات اسلامی و اسلامیات



مرکز تحقیقات کامپیوتر علوم اسلامی

شهادة الشهود

بعد ان نتعرض لمسألة الشهود وأهليتهم ومدى التزامهم بالشهادة ومجري اثبات البيئة، نتناول بالبحث قبول البيئة الحقيقية REAL EVIDENCE والبيئة الظرفية CIRCUMSTANTIAL EVIDENCE ونتناول بالبحث أيضاً المسائل المتعلقة بعبء الاثبات وتدخل المحكمة الاستئنافية لنقض قرار قاضي الموضوع المتعلق بالوقائع أو اصدار أمر بقبول بيئة إضافية .

مركز تقيت كينج تير علوم إسلامي

أ- بيئة الشهود EVIDENCE OF WITNESSES

ان أهم وسيلة لاثبات الوقائع أمام القضاء تتمثل في شهادة الشهود . بيد انه من المسلم به ان ليس كل شخص أهلاً للشهادة ، كما أن هناك من تتوافر له أهلية الشهادة، ولكن القانون لا يلزمه بادائها .

أهلية واجبار الشاهد

COMPETENCE AND COMPELLABILITY OF WITNESSES

يتعين التمييز بين أهلية الشخص للدلاء بالبيئة أمام القضاء وبين « حصانة الشاهد » .

تعني حصانة الشاهد أنه وإن كان أهلاً لأداء الشهادة إلا أنه يجوز له الامتناع عن أدائها في بعض الأحيان ، وأنه يتعين على المحكمة أن توفر له ممارسة هذا الحق .
وقد سبق لنا دراسة الحصانة في الباب السابع .
هذا من ناحية ، ومن ناحية أخرى ، فإن الشاهد الذي قد تكون له مصلحة في نتيجة الدعوى يظل مع ذلك أهلاً للشهادة فيها . وقد تكون لشهادته قيمة أمام القضاء .

والاستثناءات التي يعترف بها القانون العام COMMON LAW فيما يتعلق بعدم الزام الشخص بأداء الشهادة ، تنحصر في رأس الدولة والمتمتعين بالحصانة الدبلوماسية . ونود أن نتناول في هذا الباب بحث أهلية الشهادة بالنسبة للزواج والمتهم والأخرس الأبله وبالنسبة للصغار أيضاً .



١- الزوجان SPOUSE :

كان الوضع في ظل القانون العام (COMMON LAW) يجعل الخصوم وازواجهم في الدعاوى المدنية غير أهل للشهادة ، علماً بأنه كان يجوز للمدعى عليه ، طبقاً لقواعد الانصاف EQUITY أن يدلي بشهادته بناء على طلب لإبراز المستندات .
وكان الزوجان حتى عام ١٨٥٣ غير أهلين للشهادة في الدعاوى المدنية ، حيث كانت حجة القانون العام في هذا الصدد قائمة على شبهة المصلحة لدى الشاهد في نتيجة الدعوى أو احتمال تمييزه لزوجته .

وكان من بين الحجج التي استند إليها القانون العام أيضاً ، وحدة الزوجية المفترضة والحفاظ على صفو العلاقة بين الزوجين .

أوصى التقرير الثاني لهيئة المفوضين للنظر في الاجراءات والتطبيق ونظام المرافعات أمام محاكم القانون العام العليا SUPERIOR COURTS OF COMMON LAW ، بضرورة قبول أهلية والزام الزوجين لصالح أو ضد أحدهما الآخر فيما يتعلق بالوقائع . . . على أن تظل الاسرار بين الزوجين حصينة من الإفشاء .

وتم تضمين هذه التوصية بالنسبة للمسائل المدنية في تعديل قانون الاثبات لسنة ١٩٥٣ .

أما في الدعاوى الجنائية ، فقد كان الزوجان غير أهل للشهادة فيها وفقاً للقانون العام . فلم تكن زوجة المتهم بتهمة جنائية ، مهما بدت خطورتها ، أهلاً لأن تكون شاهداً للاتهام ، كقاعدة عامة . فحتى لو وجهت تهمة القتل العمد إلى الزوج ، لم تكن شهادة زوجته الحاسمة التي كان بوسعها الادلاء بها مقبولة في الاثبات استناداً على أنها ليست أهلاً للشهادة ، فضلاً عن أنها لم تكن ملزمة للادلاء بالشهادة أمام المحكمة . وعلى الرغم من ذلك ، فقد أقر القانون بعض الاستثناءات في هذا المنحى ، فقد كان يجوز للزوجة أن تشهد ضد زوجها المتهم في حالات الاغتصاب أو ممارسة أعمال العنف في مواجهتها ، وإلا ترتب على حرمانها من الشهادة في هذه الحالات فقد أية حماية قانونية لها إلا إن كان لديها شاهد حاضر للوقائع المدعى بها .

وكان من بين الاستثناءات الواردة ، حالة الخيانة العظمى ؛ على الرغم مما شاب القانون من إيهام في هذه الناحية . ومن الحالات المستثناة أيضاً جريمة اختطاف امرأة غير متزوجة لكي يقوم الخاطف بالزواج منها .

وفي الفترة بين ١٨٧٢ واصدار قانون الاثبات الجنائي لسنة ١٨٩٨ ، تم في بريطانيا إصدار سبعة وعشرين قانوناً ، تجعل المتهمين أو بعبارة أوضح تجعل المتهمين وازواجهم أهلاً للشهادة في المسائل الجنائية بالنسبة لطائفة من الجرائم .

وتم إلغاء ستة وعشرين قانوناً من تلك القوانين بموجب قانون الاثبات الجنائي لسنة ١٨٩٨ ، ولم يبق منها غير المادة (١) من قانون الاثبات لسنة ١٨٧٧ .

وجعلت المادة (١) من قانون الاثبات الجنائي لعام ١٨٩٨ من زوج المتهم أهلاً بأن يكون شاهداً للدفاع مع مراعاة القيد الوارد بعدم جواز استدعاء الزوج كشاهد إلا بناء على طلب الزوج مجبراً على الاقضاء بالاسرار الزوجية المتبادلة أثناء الزواج .

ونصت المادة ٤ (١) على جواز استدعاء زوج المتهم كشاهد للاتهام أو الدفاع دون توقف على موافقة المتهم متى كانت التهم متعلقة باحدى الجرائم الواردة في الجدول الملحق بالقانون .

كان ذلك الجدول يضم خمسة قوانين ، أضيف إليها بعد قانون حظر وطء المحارم لسنة ١٩٠٨ .

وفي قضية ليتش ضد النيابة العمومية - Leach v Director of Public Prosecutions طلب من مجلس اللوردات التصدي لتفسير المادة ٤ من قانون الاثبات الجنائي لسنة ١٨٩٨ ، وعلى وجه الخصوص عما إذا كانت زوجة المتهم ليست أهلاً للشهادة فحسب ، بل ملزمة بها أيضاً في مواجهة زوجها أو المتهم بوطء محرم ، فقضى مجلس اللوردات بأهليتها للشهادة مقررأ عدم إجبارها عليها .

وظل الحال على هذا المنوال حتى نشوء قضية لابورث Lapworth ، إذ اضطرت محكمة الاستئناف للتقرير فيما إذا كانت الزوجة أهلاً للشهادة وملزمة بإدائها لصالح الاتهام « التاج » ، حيث وجهت إلى الزوج تهمة إلحاق أذى بزوجه .

قرر القاضي أفوري Ivory الذي نطق بالحكم أن الزوجة ملزمة بإداء الشهادة ، حيث استصوب ما ذهبت إليه سابقة ليتش Leach ، على أساس أن مجلس اللوردات كان يتصدي لتفسير نصوص قانون أصدره البرلمان حيث تغطي اعتبارات مخالفة لتلك التي تغطي في ظل قواعد القانون العام .

واستطرد القاضي العالم قائلاً : إن السؤال المطروح أمامنا هو ما إذا كان يجوز في حالة توجيه تهمة ممارسة العنف من أحد الزوجين ضد الآخر ، أن يعتبر أحدهما أهلاً للشهادة ، بل يُعتبر ملزماً بها أيضاً لصالح الاتهام ؟

لا مشاحة في أنه في ظل القانون العام ، كان كل من الزوجين أهلاً للشهادة في مثل هذه الحالة ، بل إن طبائع الأشياء ذاتها تفرض ذلك ، وإلا كان من المستحيل توفير طريقه لاثبات اعتداء أحد الزوجين على الآخر إن لم يكن هناك شاهد على ذلك .

مهما يكن من أمر ، فإننا على قناعة بأنه في ظل القانون العام ، كانت الزوجة أهلاً دائماً للشهادة لصالح الاتهام في الحالة التي انطوت فيها التهمة الموجهة إلى زوجها على الاعتداء عليها .

فاذا تقررت أهليتها للشهادة ، فإنه يترتب على ذلك بالضرورة إلزامها بإداء الشهادة . وبعبارة أخرى فإنها متى تقدمت بشكواها أو ادلت بأقوالها المستقلة عن

الاعتداء عليها من جانب زوجها ، وانها كلفت بالحضور ، فانه تكون ، على حسب الأحوال ، ملزمة بالاجابة عن أي سؤال يوجه اليها ، كغيرها من الشهود . وبعبارة أوجز ، تصبح شاهداً يجوز اجباره على الشهادة .

لم يرق القاضي افوري بالاستشهاد بأي سند يؤيد ما ذهبت إليه المحكمة ، ومضى إلى تناول افتقار السند قائلًا : (يقال بانعدام أي سابقة مباشرة في هذا الصدد . وقد يحدث مثل ذلك حيث يتقرر - بوجه عام - نشوء وضع قانوني معين ، لم يتعرض قط للاختبار ، بحيث لا يتوفر سند مباشر .

وبخالفني الشك في أن تكون هذه المسألة قد سبق إثارها أمام القضاء ، على ذلك النحو المباشر ، ومن ثم يتعذر تصور وجود قضاء بشأنها .

ولعل ما جرى عليه العمل كان يسمح بافتراض بأنه إذا ما حضرت الزوجة أمام المحكمة وأبدت رغبتها عن أو إحجامها عن الشهادة لصالح الاتهام ، فإنه يتعين على المحكمة أن تطلب إليها الأدلاء بالشهادة بل وتجبرها عليها عند الاقتضاء ، تحقيقاً للعدالة) .

قبلت سابقة لابورث Lapworth كسند لمبدأ القانون العام القائل بأنه في حالة توجيه تهمة التعدي الجنائي من جانب الزوج ، فإن الزوجة تكون أهلاً للشهادة ، كما تكون ملزمة بإداء الشهادة أيضاً .

وظل الحال على هذا المنوال خمسين عاماً تقريباً ، حتى قام مجلس اللوردات في قضية هوسكين - Hoskyn بنقض الأمر بأغلبية أربعة أعضاء في مواجهة عضو واحد . ففي هذه القضية ، وجهت إلى هوسكين Hoskyn تهمة تسبب الأذى لامرأة ، اقترنت به قبل يومين من تقديمه إلى المحاكمة .

وصف اللورد اديموند ديفز - Edmund Davies - الذي أصدر قراراً مخالفاً - طبيعة الإصابات التي لحقت بالمرأة من جراء استخدام آلة حادة قائلًا : « هناك طعنتان في الصدر اخترقتا الرئة من الجانبين ، وجرح قطعي طوله تسعة سنتيمترات ممتد من الحنك حتى الأذن ، وجروح أصغر واصلت إلى الشفة والذقن مع جرح بطول أربعة سنتيمترات على الساعد » .

استدعيت الزوجة باعتبارها شاهداً للاتهام غير أنها أحجمت عن الشهادة ضد زوجها ، فقرر قاضي الموضوع أهليتها لأداء الشهادة بل والزامها على أداء الشهادة في مواجهة زوجها .

وقررت محكمة الاستئناف ، استناداً على سابقة LAPWORTH بأن الزوجة ملزمة بأداء الشهادة في مواجهة زوجها .

وفي الطعن المقدم أمام مجلس اللوردات ، بدا أن أغلبية القضاة اللوردات كانوا تحت تأثير الرأي المعارض dicta الذي ورد في قضية التاج ضد جميع القديسين R V All Saints Worcester والتي افصححت عن امتداد حصانة الشاهد ضد تجريم ذاته المقررة في القانون العام - إلى الامثلة التي تجرم زوج الشاهد ، فإذا كان هذا الرأي المعارض صحيحاً ، فإن إجبار المحكمة للشاهدة على الادلاء بالشهادة ضد زوجها ، قد يكون طريقاً غير مباشر لحرمانها من مثل هذه الحصانة .

وبالبناء على قضاء مجلس اللوردات في سابقة « هوسكين » فإنه يكون جائزاً للزوجة أن تشهد ضد زوجها في التهمة الموجهة إليه بالاعتداء عليها ، متى رغبت في ذلك . بيد أنه لا يجوز إجبارها على ذلك .

هذا وإن معظم الاتهامات ضد الزوج بممارسة العنف يتم توجيهها ابتداء من قبل الزوجة نفسها التي ترغب - عادة - في الشهادة ضده . بيد أن الزوجة حين تراجع نفسها قبل بدء المحاكمة ، وترغب في الحفاظ على عري الزوجية بالامتناع عن أداء الشهادة فإنه لا يجوز للمحكمة إجبارها عليها .

أما في السودان ، فإن الزوجين كليهما يعتبران أهلاً للشهادة أحدهما لصالح أو ضد الآخر في الدعاوى المدنية وفي الإجراءات الجنائية . . .

فالمادة ٢١٩ من قانون الإجراءات الجنائية تنص على أنه : (يجوز لأي محكمة في أية إجراءات قضائية أخرى ، طبقاً لهذا القانون أن تكلف أي شخص بالحضور أمامها كشاهد أو أن تستجوب أي شخص يكون حاضراً ولو لم يكلف بالحضور كشاهد أو أن تستدعي مرة أخرى وتعيد استجواب أي شخص سبق استجوابه إذا تبين لها أن شهادته جوهرية للفصل في القضية فصلاً عادلاً) .

وبالمثل فإن المادة ٨٥ من قانون الاجراءات المدنية لسنة ١٩٧٤ تنص على أنه يجوز للمحكمة في أي وقت ، سواء من تلقاء نفسها أو بناء على طلب أحد الخصوم ، أن تكلف بالحضور أي شخص لاداء الشهادة أو لتقديم مستند ، أو أن تأمر أي شخص يكون حاضراً بأن يؤدي الشهادة أو أن يقدم أي مستند أو أي شيء آخر يكون في حيازته أو تحت تصرفه .

وعلى هذا ، فإنه طبقاً للمادة ٢١٩ من قانون الاجراءات الجنائية ، يكون كل من الزوجين أهلاً للشهادة لصالح أو ضد الآخر ، بغض النظر عن نوع التهمة الموجهة إلى المتهم . ولكن يشور التساؤل فيما إذا كان ذلك ينطبق على وجه مماثل فيما يتعلق بالزام كل منهما باداء الشهادة .

لدى عرض أوراق قضية حكومة السودان ضد حامد احمد للتأييد بواسطة محكمة الاستئناف ، قرر رئيس القضاء ما كليجان MacLagan في ١٢ / ٦ / ١٩٤٩ : (هناك نقطة واحدة تثير قلقي . ذلك أن محكمة الموضوع لدى تلقيها شهادة زوجة المتهم دونت بالمحضر : « قررت الشاهدة - بموافقة زوجها - على اليمين . . . » مما يعني أن المحكمة كانت مائلة إلى تطبيق قواعد الاثبات في القانون الانجليزي ، فيما يتعلق بمدى أهلية والزام الزوجة للشهادة ضد أو لصالح زوجها .

إن هذه القواعد الانجليزية لا تشكل جانباً من قانوننا فنحن نتبع الاجراء الحسن المتأني - أو لعله المعقول - بوضع الشاهد على المنصة ، ونطلب إليه أو إليها أن يؤدي القسم .

فإن كانت الشاهدة زوجة للمتهم فلا تعتبر قد ارتكبت جريمة بامتناعها عن الشهادة ضده - علماً بأن للمحكمة استخلاص ما تراه مناسباً من هذا الامتناع - كما لا يجوز للمحكمة اتهام الزوجة بارتكاب جريمة التستر على المتهم ، وفي الحالة التي تقوم فيها بالادلاء بالشهادة ، تكون أقوالها مقبولة في الاثبات) .

ذهب رئيس القضاء إلى أن موقف القانون الانجليزي في هذا المنحى غير مقنع ، ذلك أن الزوجة لم تكن - طبقاً للقانون العام - أهلاً للشهادة ضد زوجها في تهمة القتل الموجهة إليه ، تم استطراد قائلاً : (إن القانون الانجليزي قانون عتيق . ولعل معظم قواعده قد عفى عليها الزمن ، فقد صدر مؤخراً تشريع لابطال سابقة رسل ضد رسل Russell v Russell التي كانت تقضي بعدم جواز قبول بينة تؤدي إلى عدم شرعية

الطفل . ولعله من حسن الطالع أن قواعدنا ليست عتيقة . وعلينا أن نراعي الحفاظ عليها على نحو يتفق ومقتضى العدل والعقل دون أن نضطر إلى استجلاب أو اتباع قواعد تحول دون الكشف عن الحقيقة) .

حظر على القضاء تطبيق قواعد الاثبات سوى تلك القواعد التي تتوافق ومقتضى العدل والعقل . بيد أنه إذا قدر لهذه القواعد أن تكون عادلة أو منصفة ، فلا يستتبع ذلك بالضرورة : ألا يحال دون الكشف عن الحقيقة .

فليس بوسع المرء أن يعتبر الأمر منصفاً لمجرد مفارقتها أو اختلافه مع قواعد القانون العام الانجليزي « العتيقة » ، بل يتعين النظر إلى وفاء الزوجة المفروض عليها من جانب الناموس الاجتماعي كواجب أسمى .

مهما يكن فمما يجوز ذكره أن رئيس القضاء قد استشعر أن الزوجة بامتناعها عن الشهادة ضد زوجها لا تكون مرتكبة لجريمة ، مما يتأدى عنه عدم إلزام الزوجة بالشهادة ضد زوجها .

ولا يبدو واضحاً الاستخلاص الساتخ لمحكمة الموضوع لدى امتناع الزوجة عن أداء الشهادة ضد زوجها في قضية حكومة السودان ضد محمد احمد فضل الله ، مالت محاكم السودان - لأول مرة - إلى تطبيق القواعد المقررة في قانون الاثبات الهندي ، أكثر من ميلها إلى تطبيق قواعد الاثبات في القانون الانجليزي التي تحكم قبول شهادة الزوجة ضد زوجها ، باعتبار أن ذلك هو الأنسب للسودان بما مؤاده تقرير أهلية الزوجة للشهادة في الدعاوى والإجراءات الجنائية .

ذكر القاضي لوماكس LOMAX :

(فيما يتعلق بشهادة زوجة المتهم ، تعتبر شهادة الزوجة - طبقاً للقانون الانجليزي - غير مقبولة ضد زوجها إلا في حالات استثنائية ، ليس من بينها تهمة القتل .

بيد أنه وفقاً للمادة ١٢٠ من قانون الاثبات الهندي لسنة ١٨٧٢ ، فإن كلا من الزوجين يكون أهلاً للشهادة ضد الآخر .

وهذا النص يخالف حكم القانون الانجليزي في هذا المتحى ، ولكنها مخالفة

يصح للقضاء الجنائي السوداني اتباعها لدى تطبيقه لقانون جنائي مستمد أصلاً من مواد قانون العقوبات الهندي .

صحيح أن المادة ١٢٢ من قانون الإثبات الهندي جاءت مفيدة للمادة ١٢٠ في تعلقها بالامرار الزوجية أثناء استمرار رابطة الزوجية ، إلا أن زهراء « زوجة المتهم » قد قررت - على أي حال - أنها لم تفض بأي سر للمتهم حول زائرها ليلاً - مما لا يتوفر معه سبب، يحول دون قبول كل شهادتها) .

ولا يعدو ما قرره هذا الحكم أن يكون مجرد تأكيد للمبادئ التي سبق أن صاغها رئيس القضاء ماكليجان في قضية حامد أحمد ، مع فارق واحد : إذ أحجم القاضي لوماكس عن تأكيد نظر رئيس القضاء السابق من أن الزوجة بامتناعها عن الشهادة ضد زوجها ، لا تكون مرتكبة لجريمة . ولا يبين من القضايا اللاحقة أن المحاكم ذهبت إلى أبعد من ذلك في هذا المنحى .

ففي قضية حكومة السودان ضد فاطمة احمد رشيد ، أدلى زوج المتهم بالشهادة ضدها في تهمة إجهاض طفل حملت به سفاحاً . فقام رئيس القضاء ابرينات بايراد ذات المبادئ التي قررها القاضي لوماكس دون إشارة محددة للسابقة المشار إليها آنفاً . وفي قضية صدر فيها حكم في ١٩٦٩ ، انطوت الوقائع على تهمة وطء محرم . ويدأ أن زوجة المتهم قد أدلت ببينة ضده ، إذ أن أقوالها في يومية التحري أوضحت أنها شاهدت المتهم يجامع ابنته .

بيد أن حيثيات الحكم لم تشر إلى هذه الواقعة . ولا علم لنا بأية سابقة في هذا الموضوع في القضاء الهندي ، ولا يتوفر قضاء في المحاكم السودانية يقرر بالزام الزوجة بالشهادة ضد زوجها . ولعل المؤيدين لمبدأ إلزام الشاهد قد يحتجون بأن هدف العدالة الجنائية هو ضمان التحقق والتأكد من الوقائع المراد إثباتها ، ولذلك لم تتردد المحاكم في قبول بينة طفل ضد أمه أو أبيه .

ولعل هذا هو ما جرى عليه العمل ، إلا أننا نرى - بكل احترام - أن هذه الحجة تلتفت عن حقيقة أنه إن كان الشخص مدنياً ، فإنه مما يتجافى والوجدان الاجتماعي أن يتم أفتظاحه على لسان زوجته .

تُرى هل يستسيغ المجتمع أن تكُره زوجة على مساعدة من يسعون إلى ازهاق روح زوجها ؟

وإذا قُدِّر على امرأة بائنة مواجهة مثل هذه المأساة وقامت يطمس الوقائع في محاولة لإنقاذ زوجها ، ألا تستثار حفيظة المجتمع إن هي حوكت وعوقبت بالسجن من جراء مثل هذه المحاولة ؟

وفي قطر كالسودان ، يقع على الزوجة واجب يبلغ أقصى درجات الوفاء للزوج ، ومن ثم فإنه مما يتجافى بوضوح مع وجدان الجماعة والصالح العام أن يتم استدعاؤها والزامها بالشهادة ضد زوجها ، إذ تكون مضطرة للخيار بين أمرين كلاهما مر ، أحدهما شهادة الزور أو تحطيم نفسها واسرتها .

ولعله مما يتوافق مع الصواب ، بدلاً عن الاصطدام بعرف إنساني راسخ ، أن يتخلى ، والحال هذه ، سبيل حفنة من الجنة دون اللجوء إلى خشونة القانون لدى قهر أحد الزوجين للشهادة في مواجهة الآخر .

صحيح أنه طبقاً لقواعد الشريعة الإسلامية لا تتمتع الزوجة بأي وضع خاص بقواعد الاثبات ، بيد أن غالبية المذاهب الإسلامية لا تجعلها أهلاً للشهادة ضد زوجها تأسيساً على احتمال التحيز ، دون اعتداد بطبيعة التهمة الموجهة ضد الزوج . وتعتبر الزوجة وفقاً لبعض المذاهب أهلاً لاداء الشهادة دون أن تكون مجبرة عليها .

ولا ريب أن هذه المذاهب تأخذ في اعتبارها السخط الطبيعي من جانب الجمهور على المرأة التي تشهد ضد زوجها . هذا وإن اجبارها على أداء الشهادة مؤدٍ إلى قصم عرى الزوجية وإيقاع الطلاق عليها .

ونرى بكل احترام لأوجه النظر المتباينة ، ألا تكون الزوجة - كقاعدة عامة - أهلاً للشهادة في المسائل الجنائية ضد زوجها ، إذ إن السماح لها بإداء الشهادة قد يفتح باب الزور والمشاحنة ، وهو أدعى إلى النفور والأشمئزاز .

ومع ذلك فقد يمكن أن يستثنى من القاعدة العامة حالات الأذى الجنائي الذي

يقع على الزوجة ، فضلاً عن حالة وطء المحارم ، حيث يجوز أن تكون الزوجة أهلاً
للمشاهدة ضد زوجها دون إلزامها أو إجبارها على ذلك .

٢- المتهم THE ACCUSED

على الرغم من أنه يقع يومياً في العمل أن يؤدي المتهمون أمام المحاكم الشرعية
اليمين ، فإن قواعد الاثبات المطبقة في القضايا الجنائية لا تسمح بغير استثناء واحد في
حالة المعارك القبلية tribal fights ، حيث يجوز للمتهم - إذا شاء - أن يدلي بشهادته
على اليمين .

أما في الحالات الأخرى حيث تتم محاكمة المتهم منفرداً أو بالاشتراك مع آخرين
تضمنهم تهمة واحدة ، فإن المتهم يقتصر على الادلاء بأقواله تحت المادة ١٧٩ من قانون
الاجراءات الجنائية أو على الإجابة عن الأسئلة الموجهة إليه من المحكمة وفقاً للمادة
٢١٨ . وستناول بالبحث في هذا المقام ضرورة تعديل القانون لكي يسمح للمتهم
بالادلاء بأقواله على اليمين حتى يستطيع فحص شهادته في ضوء المناقشة أو الاستجواب
المضاد CROSS - EXAMINATION

١- محاكمة المتهم انفرادياً أو بالاشتراك :

تنص المادة ١٧٩ من قانون الاجراءات الجنائية على أنه : (متى ما طلبت
المحكمة من المتهم الدخول في الدفاع يجوز للمتهم أو محاميه فتح قضيته ببيان عن
الوقائع أو القانون الذي ينوي أن يستند عليه وإبداء ما يراه ضرورياً من ملاحظات على
بينة الاتهام ، ويجوز له بعد ذلك استجواب شهوده إن كان لديه شهود . وبعد
مناقشتهم وإعادة استجوابهم ، « إذا تم ذلك » أن يدلي بأقوال للدفاع عن نفسه ، كما
يجوز له أو لمحاميه تلخيص قضيته) .

وبلى جانب أي أقوال قد يكون المتهم أدلى بها أثناء سير التحريات أو تحقيقات

الشرطة ، فيوسعه ليس التعقيب على بيعة الاتهام فحسب عندما يطلب إليه تقديم دفاعه ، بل بوسعه - إن شاء - أن يدلي بأقواله كجزء من دفاعه . وفي إحدى القضايا حيث لم يدل المتهم بأقواله في الدفاع تمت المادة ١٧٩ لاحظ رئيس القضاء كريد Creed : (في مثل هذه القضية حيث لا يخسر المتهم شيئاً بالأدلاء بأقواله كاملة ، فإنه مما يتوافق مع السلطة التقديرية الإيجابية للمقاضي - في نظري - أن تقوم المحكمة فعلاً بنصح المتهم بالأدلاء بأقواله كاملة أمام المحكمة الكبرى . فقد تظهر نقاط جديدة بحيث يكون من المستحب أن تستمع المحكمة الكبرى إلى المتهم يروي بلسانه قصة الجريمة دون أن تقنع بمجرد سماع أقواله أمام قاضي الإحالة) .

لا يتضح بجلاء ما إذا كان ينبغي على المحكمة نصح المتهم بالأدلاء بكامل أقواله « إذا لم يكن يخسر بذلك شيئاً » فقط أم أن ذلك يجب أن يكون جانباً من مهمتها - بحق - في تشجيع المتهم على الأدلاء بأقواله .

وفي مراحل المحاكمة التالية يبدو أن على المتهم أن يلزم الصمت ما لم يطلب إليه الإجابة على أسئلة المحكمة .

وتنص المادة ٢١٨ من قانون الإجراءات الجنائية على أنه :

(١) - لتمكين المتهم من إيضاح أية ظروف تظهر ضده في البيئة يجوز للمحكمة في أية مرحلة من مراحل التحقيق أو المحاكمة وبدون سابق انذار للمتهم أن يوجه إليه ما يراه ضرورياً من الأسئلة ويجب عليها من أجل الغرض سالف الذكر أن تسأله بصفة عامة عن القضية بعد استجواب شهود الاتهام وقبل أن يطلب منه أن يدافع عن نفسه .

٢ - لا يكون المتهم عرضة للعقاب، إذا رفض الإجابة عن تلك الأسئلة أو إذا أجاب عنها إجابة غير صحيحة . ولكن يجوز للمحكمة أن تستخلص من هذا الرفض أو من تلك الإجابات ما تراه عادلاً .

٣ - يجوز أن تؤخذ في الاعتبار اجابات المتهم في التحقيق أو في المحاكمة وأن توضع كينة ضده أو لصالحه في أي تحقيق آخر أو في محاكمة أخرى عن أي جريمة أخرى قد تدل تلك الاجابات على أنه ارتكبها .

٤ - لا يجوز تحليف المتهم اليمين) .

ولعل مما تجدر ملاحظته أن المادة ٢١٨ « تسمح » allows باستجواب المتهم في مرحلة ، ولكنها « تطلب » requires إلى المحكمة القيام بمثل هذا الاستجواب بعد الانتهاء من اقوال شهود الاتهام .

ويبدو - لأول وهلة - أن المادة ٢١٨ لاتأبه بالمحامين أو ممثلي الاتهام أو الشهود أو المضرورين . فهي مادة تسعى إلى إجراء حوار مباشر بين المحكمة والمتهم بغرض تمكين المتهم من تفسير أوجه الاثبات المقدم ضده من جانب الاتهام .

هذا وإن نص المادة ٢١٨ قد نُقل حرفياً من المادة ٣٤٢ المقابلة له في قانون الاجراءات الهندي ، حيث لا يجوز للقاضي أن يقوم بنفسه باستجواب المتهم إلا أن عليه أن يحيط المتهم علماً بنقاط الاثبات ضده واحدة تلو الأخرى مع إقحام المتهم بأن من حقه أن تسمع إليه المحكمة متى كان راعياً في إبداء ملاحظة أو تقديم شرح لمسائل معينة .

وعلى هذا ، فليس من المستغرب أن يقوم القاضي السوداني باتباع نهج في التفكير مماثل للقاضي الهندي .

وفي عام ١٩٣٨ ، وفي قضية حكومة السودان ضد جاد الله ، أوضح القاضي جورمان Gorman : (إن مناقشة المتهم CROSS - EXAMINATION غير مسموح بها في ظل قانون العقوبات على أي الأحوال . ويمكن السبب وراء ذلك في أن المتهم لا يدلي باقواله على اليمين .

ومن حق رئيس المحكمة بل قد يكون من واجبه أن يوجه للمتهم أسئلة بموجب المادة ٢١٨ من قانون الاجراءات الجنائية بما يساعد المحكمة على تفهم أوجه دفاع المتهم ، إذ أن السؤال ربما قاد إلى سؤال آخر . وقد تبدو هذه التفرقة حسنة إلا أنني أخال الأمر يتعلق بالهدف من وراء السؤال . إن الغرض من المناقشة أو الاستجواب المضاد CROSS - EXAMINATION هو إرباك الشاهد والعصف بشهادته .

أما الاسئلة الموجهة بموجب المادة ٢١٨ ، فيتعين أن يكون الهدف منها معاونة المتهم على إيضاح أمر - إن لم يوضحه - قد يؤخذ ضده) .

وبعد ست سنوات ، وفي قضية حكومة السودان ضد كونج بادينج S.J.V

Kong Badeang ، أعاد رئيس القضاء « بنيت » في مذكرة التأييد ذات المقولة : (إن استجواب المتهم EXAMINATION بموجب المادة ٢١٨ من قانون الاجراءات الجنائية ليس بمعنى المناقشة أو الاستجواب المضاد - CROSS EXAMINATION كما أخطأ في تسميته رئيس المحكمة الكبرى .

لقد اتسم الاستجواب EXAMINATION في الحقيقة بالانصاف والصواب ليمنح المتهم فرصة لايضاح ما قد يؤخذ ضده فحسب .

بيد أنه اذا عرَّ لرئيس المحكمة ان يصف ذلك بالاستجواب المضاد - CROSS EXAMINATION ، فقد يفضي به ذلك - في حالة أخرى - الى تجاوز ما هو مسموح به بموجب المادة ٢١٨ ، اذ علينا أن نتذكر دائماً أن هذا الضرب من الاستجواب مقصود منه صالح المتهم وحده)

وعلى هذا فانه لا يجوز للمحكمة أن تستجوب - cross - examine المتهم استجواباً مضاداً ، لأنه لا يكسبون على اليمين ، ولأن الاستجواب EXAMINATION بموجب المادة ٢١٨ انما يتم لصالح المتهم .

واذا بدا كم هو ميسور أن تقع المحاكم في هذا الخلط ، فقد تصدى رئيس القضاء لندسي LINDSY لتذكير المحاكم في ١٠ ديسمبر ١٩٥٣ بقوله : (أدهشني كيف تصدت المحكمة ساعة وراء أخرى الى استجواب المتهم استجواباً مضاداً - cross examined the accused . ان الاستجواب بموجب المادة ٢١٨ من القانون مقصود منه معاونته المتهم في دفاعه والاشارة إلى نقاط الاثبات المقدمة ضده ، سعياً وراء تقديم تفسير معقول لها أو أن يقر بها إذا شاء .

وليس من مهام محكمة الموضوع أن تلجأ الى الاستجواب المضاد - cross - examine للمتهم بغرض إجباره على تهميم نفسه ، بحيث لو امتنع المتهم عن الاجابة على سؤال متصل بالمحاكمة ، فإنه يتعين أن يترك المتهم وشأنه .

صحيح أنه يجوز للمحكمة أن تستخلص ما هو « مانع من امتناع المتهم عن الرد على الاسئلة الموجهة إليه ، بيد أنه لا يجوز التلويح في مواجهته بأي ضرب من الضغط عليه للإجابة على الاسئلة) .

ويبدو أن رئيس المحكمة الكبرى لم يفلح بالرغم من استجواب المتهم ساعة تلو أخرى ، في إجباره على تجريم نفسه وعلى ذلك قرر رئيس القضاء لندسي أن المتهم لم يضر من ذلك الخطأ .

ونرى باحترام أنه إذا كان المتهم قد دُفع إلى اعتراف لم يكن يسمح به طوعية ، فلربما كان من واجب رئيس القضاء أن يهدره .

إن الرأي السائد في رحاب القضاء السوداني هو أنه ليس بوسع النيابة ذاتها أن تستجوب المتهم . فقد قرر القاضي ستانلي بيكر في قضية حكومة السودان ضد جون بتريدس وآخر مايلي .

(أ) ليس من حق النيابة أو الاتهام أن يوجه أسئلة إلى المتهم ، علماً بأنه يجوز للاتهام أن يعين المحكمة بأبراز نقاط في قضية الاتهام أغفلتها المحكمة لتقوم بدورها بطلب ايضاح عنها من المتهم .

(ب) يجوز استجواب المتهم فقط عن الأمور التي أبرزها الاثبات ضده ، وليس بغرض الحصول على اعترافات تؤيد قضية الاتهام .

ونوجز المبادئ التي أرستها السوابق المذكورة بالقول بأنه لا يجوز للمحكمة أو الاتهام استجواب المتهم بغرض إجباره على تجريم ذاته أو الادلاء باعترافات قد تؤيد قضية الاتهام . ولقد جرى العمل واستقر إلى أبعد من ذلك ، بحيث لو أعيد استدعاء شاهد للاتهام بعد استجواب المتهم بموجب المادة ٢١٨ من قانون الاجراءات الجنائية أو استدعي شاهد جديد للاتهام ، فإنه يجب أن يتم مجدداً وبشكل عام استجواب للمتهم لتمكينه من الرد على البيئة المقدمة ضده .

ومن الضروري أن يدلي المتهم « باقوال كاملة متصلة » رداً على كل بيئة الاتهام . وإذا تمت محاكمة أكثر من متهم بالاشتراك في محاكمة واحدة ، فإن الاقوال التي يدلي بها أي متهم كدفاع له بموجب المادة ١٧٩ أو أي إجابات يرد بها على أسئلة المحكمة ، تكون كلها دليلاً له أو عليه ، كما تكون دليلاً لصالح أو ضد المتهمين الآخرين معه ، بشرط أن تتم هذه الأقوال أو الاجابات في حضورهم .

وتنص المادة ٢٢١ من قانون الاجراءات الجنائية على أنه : (إذا تعدد المتهمون

فإن ما يصدر من أحدهم من أقوال رداً على استجوابه طبقاً للمادة ٢١٨ أو للمادة ١٧٩ يجوز أن تؤخذ في الاعتبار بواسطة قاضي الجنايات أو المحكمة ويجب أن تقبل لصالح المتهم أو ضده أو لصالح أو ضد أي من المتهمين الآخرين في نفس المرحلة من مراحل الإجراءات أو في مرحلة تالية من نفس الإجراءات مع مراعاة أن مثل هذه الأقوال يجب ألا تقبل في محاكمة باقي المتهمين إلا إذا كان المتهم الذي صدرت منه هذه الأقوال يحاكم محاكمة مشتركة مع المتهمين الآخرين وكانت أقواله قد أعطيت في حضورهم)
وليس لهذا النص انطباق إذا كان المتهمان لا يحاكمان في محاكمة أو إجراءات واحدة . فإذا أدلى المتهم بأقوال تجرم متهمين آخرين لا يحاكمون معه في محاكمة واحدة ، فإنه يتعين استدعاؤه كشاهد بالطرق العادية المقررة .

وعلى أن نتذكر أن الأقوال المقبولة في الإثبات بموجب المادة ٢٢١ يجب ألا تعطى وزناً أكثر مما تستحق نظراً إلى أنها لا تؤخذ على اليمين ولا تخضع للاستجواب المضاد CROSS - EXAMINATION وفي حالة المحاكمة المشتركة لعدد من المتهمين في اشتباك أو معركة قبلية ، تنشأ صعوبات خاصة بسبب أنه طبقاً للمادة ٢٢١ من القانون ، فإن أي أقوال يدلي بها متهم قد تؤخذ دليلاً في الإثبات ضد متهم آخر سواء كان في جانبه أو على الجانب الآخر . وهذا الأمر يستدعي معالجة خاصة به .

(ب) المشاجرة القبلية TRIBAL FIGHTS

ينص القسم الثاني من المنشور الجنائي رقم (٥) على أنه يتوفر غالباً بل ودائماً جانبان للنزاع ، يشار إلى واحد منهما بالفريق (١) والثاني بالفريق (ب) ، حيث ينتمي كل تشاجر إلى أحد الفريقين ، ويتم محاكمة كل المتشاجرين المتهمين في محاكمة واحدة .

(وفي أغلب الأحيان فإن معظم الشكايات ضد فريق هي ذات الشكايات ضد الفريق الآخر) .

ويتم سماع الأدلة في حضور أفراد الفريقين .

وعلى الرغم من أن أفراد الفريقين يقدمون لمحاكمة واحدة إلا أنه يتم - في الواقع - تدوين محضرين للأجراءات .

وما إن يتم الفراغ من إبداء أوجه الدفاع حتى تمضي المحكمة في محاكمة الفريقين في إجراءات موحدة لبعض الوقت . وتدون البيئة المشتركة بين الفريقين في حضورهما . وبعد الانتهاء من سماع البيئات المشتركة بينهما ، يتم استدعاء أي شاهد قد تكون شهادته ضد الفريق (أ) وحدها .

فإذا أبدى أي من أفراد الفريق (ب) الرغبة في الإدلاء ببيئة ضد الفريق (أ) ، فإنه يتم إخراجه من قاعة المحكمة إلى حين سماع بيئة الفريق (أ) ، ويجوز للمتهمين من الفريق (ب) - على وجه الدقة - الامتناع عن الشهادة إن لم يرغبوا في الإجابة عن أية أسئلة تؤدي إلى تجريم أنفسهم .

وعلى هذا فإن المنشور الجنائي رقم (٥) يوجه في القسم الثاني منه بعدم استدعائهم كشهود ، إذ إن أغلب الأسئلة قد تؤدي إلى تجريمهم .

بيد أنهم عادة ما يرغبون في أداء اليمين ضد الفريق الآخر ، ولعلهم يشعرون بالاجحاف إن لم يمكنوا من ذلك .

وفي قضية يشار إليها باسم محاكمة الزغاوة والحميز حدثت وقائعها في ١٩٥٠ ، حيث نشبت معركة قبلية بين بعض من أفراد قبيلة الزغاوة وبعض من أبناء قبيلة الحميز، أسفرت عن عدد من القتلى ، وأورد رئيس القضاء لندسي LINDSAY في مذكرة التأييد لدى عرض الأوراق على محكمة الاستئناف ملاحظات هامة إذ قال :

(أمامي أربع قضايا من مختلف المديريات ، حيث تمت - على وجه صحيح - محاكمة واحدة ، علماً بأنه تمّ تدوين الإجراءات في محضر واحد أمام محكمة الموضوع . وليس في هذا ما يخالف أحكام القانون .

بيد أنه يبين لي أنه في جميع هذه القضايا لم يفلح المحضر الواحد في أداء مهمته على الوجه المطلوب . . . ذلك أنه في المحاكمة المشتركة لفريقين من المتهمين يكون من الأفضل تدوين محضرين منفصلين للإجراءات .

ولا يعني ذلك أنه ليس هناك حالات لا يؤدي فيها المحضر الواحد إلى الخلط أو (الابهام) .

وتصدي رئيس القضاء العالم للمسائل المتعلقة بالاثبات قائلاً : (ينعقد الخيار لمحكمة الموضوع لقبول بيعة أحد الجانبين ضد الآخر بدون يمين . ولكنني شخصياً أؤثر أن تطلب المحكمة من أي متهم قد تكون إفادته جوهرية ومقبولة لادانة متهم آخر أن يؤدي اليمين في مواجهة الفريق الذي ينتمي إليه ذلك المتهم ويراد ادانته .

وسواء تمّ تحليف المتهمين على انفراد أو لم يتم ، فمن الاصول في حالة إدلائهم بأقوالهم ضد الفريق الآخر كما في حالة الزعامة ضد الحمير على سبيل المثال - ونطلق عليهم للاختصار (ز) و (ح) ، أن تدون كجزء من قضية الاتهام تلك الأقوال منفصلة ، التي تقتصر على كيل الاتهامات لخصومهم ، بمعنى أن أقوال (ز) الموجهة ضد (ح) يتم تدوينها في محضر محاكمة (ز) .

وعلى الرغم من أن الأمر يخضع للسلطة التقديرية للمحكمة إلا أن ما تمّ في القضايا الأربع المشار إليها آنفاً ، يوحي إلى حد بعيد بأن المحكمة يختلط عليها عادة الأمر إن لم تأخذ بما تراه مناسباً .

وبعبارة أخرى ، متى ما رغب متهم في الادلاء ببيعة أو أقوال ضد الجانب الآخر ، فإنه يتم في الحقيقة أخذ الأقوال مرتين ، الأولى : وهي عادة ما تكون موجزة من جانب الاتهام ، والأخرى : تلك التي تكون عادة مستفيضة من جانب الدفاع .

هذا وتدون أقواله في الدفاع في محضر محاكمته بينما يتم تدوين أقوال الاتهام في محضر محاكمة الجانب الآخر ولا يستغرق عمل المحكمة على هذا النحو وقتاً طويلاً ، ولكن اتباع هذا النهج في المحاكمة ذو قيمة لا تقدر عندما تصدى المحكمة لتلخيص البيانات الفردية ضد كل منهم ، وبوجد أخص في قضايا المشاجرات القبلية الكبرى . كان هذا ما يتعلق بمحضر محاكمة طائفة من الأشخاص متهمين بالمساهمة في مشاجرة قبلية .

وعلى أي حال ، يجب التأكيد بأن المنشور الجنائي رقم (٥) يطرح ضرورة منح الخيار لأي متهم من الفريقين سواء رغب في الادلاء ببيعة على اليمين أو لم يرغب ، بل إنه حتى إذا لم يقرر الادلاء بالشهادة على اليمين ، فبوسعهم دائماً أن يمتنع عن الإجابة عن الاسئلة التجريبية الموجهة إليه .

وقضي بأنه لا يجوز تعريض المتهم للاستجواب من جانب الاتهام CROSS EXAMINATION BY PROSECUTION COUNCIL ، إذا طلبت منه المحكمة أداء الشهادة على اليمين دون أن تمنحه خياراً في الادلاء بها أو الامتناع عنها .

وقرر القاضي حسن علي أحمد ، قاضي المحكمة العليا بدائرة كردفان في قضية حكومة السودان ضد النيل الحسن وآخرين التي عرضت عليه بوصفه رئيساً لمحكمة كبرى انعقدت في الأبيض في ٢٩ أكتوبر ١٩٦٩ ما يلي : (تقرر الفقرة (أ) من المنشور الجنائي رقم (٥) في الجزء الثاني « إذا تمّ سماع البيئة المشتركة ، يستدعي أي شاهد تكون شهادته محصورة على الفريق (أ))

وعندئذ إذا رغب أي من أفراد الفريق (ب) في الادلاء ببيئة ضد أي من أفراد الفريق (أ) ، فإنه يتعين أن تأمر المحكمة باخراجه من الجلسة إلى حين سماع اقوالهم . وينطبق ذات الحكم على وجه مماثل على أفراد الفريق (أ) الذين قد يرغبون في الادلاء بالبيئة ضد أفراد الفريق (ب) . وما تجدر ملاحظته أن المنشور استعمل تعبير « يرغب » بما يفهم منه يتعين على المحكمة أن تعطي المتهم قبل الاقدام على أداء الشهادة ، الخيار للشهادة على اليمين أو الادلاء بالاقتوال دون يمين .

ويكمن السبب وراء ذلك في أن القاعدة العامة هي أن المتهم أهل للشهادة دون أن يكون مجبراً عليها فيما يتعلق بأي متهم يحاكم معه في اجراءات موحدة . وتذهب ذات الفقرة إلى القول بأن أفراد الفريق (أ) أو الفريق (ب) حسبما تكون الحال ، يجوز لهم الامتناع عن الاجابة عن أي سؤال تجريمي - إن شاؤوا ذلك - بحيث اتهم إن لم يرغبوا في أداء الشهادة ، فإنه لا يجوز استدعاؤهم لها .

وبدل ذلك على أنه في حالة اختيار المتهم الادلاء بالبيئة على اليمين ، فإنه يجوز له الامتناع عن إجابة أية أسئلة تجريرية .

وعلى العكس من ذلك ، إذا لم يمنح المتهم الخيار بين الشهادة على اليمين والامتناع عنها ، وأجبر على ذلك ، فإنه لا يجوز أن يكون عرضة للاستجواب من جانب الاتهام .

وفي القضية المماثلة تمّ استدعاء أحد أفراد الفريق (ب) إلى أداء الشهادة دون أن

يسأل عما إذا كان راغباً في الإدلاء بالبينة على اليمين أو لا ، وهو أسلوب يتبع بوجه عام في محاكمنا .

إن العدالة تتطلب في مثل هذه الحالة عدم تعريض المتهم إلى الاستجواب من جانب الاتهام .

والقول بغير ذلك قد يرقى إلى استغلال الاتهام لإجراءات المحاكمة المنفصلة SPLIT TRIAL لجلب دليل لم يكن ليتوفر بدون ذلك الاتهام ، الأمر الذي يؤدي إلى تقاعس الاتهام في تحضير دعواه ضد المتهم ، ويجعله يتخفف من عبء الواجب المنوط به في إقامة الدليل على ارتكاب المتهم للجريمة فوق كل شك معقول) .

هذا الحكم جدير بالاعجاب ، ليس لأنه يؤكد مجدداً حق المتهم في التمسك بحصانته ضد التجريم الذاتي فحسب ، بل لإبرازه أيضاً القاعدة التي تقضي بجواز استجواب المتهم من جانب الاتهام في الحالة التي يكون قد تمّ منح المتهم فيها الخيار صراحة من جانب المحكمة للشهادة على اليمين أو بدونها .

ومن الواضح أنه في القضية الماثلة ، لم يكن أطراف الفريق (أ) يمثلهم محام أمام المحكمة ، على أنهم لو كانوا ممثلين أمامها فإنه ما كان يمكن لمحاميهم استجواب الشاهد الذي ينتمي إلى الفريق (ب) .

لنسلم جدلاً أن أفراد الفريق (أ) لم يكونوا ممثلين بمحام واختار أحد أفراد الفريق (ب) الإدلاء بأقواله على اليمين ، فهل كان يجوز للمحكمة أن تقوم بنفسها باستجوابه نيابة عن أفراد الفريق (أ) .

ذهب القاضي كمنجز Cumings الذي صاغ المنشور الجنائي المذكور في الفقرة ١١ منه إلى أنه :

(حين لا يكون المتهم مصحوباً بمحام ، فإنني أدعو المتهم دائماً للكشف عن خط دفاعه لدى تقديمه بدفعه في بدء المحاكمة ، حتى أتمكن من تولي وإبراز دفعه باستجابتي لشهود الاتهام نيابة عنه كما لو كان يمثل محام فعلاً) .

ولا شك في صحة ذلك ، فيما دام أحد أفراد الفريق (ب) على سبيل المثال ، قد

قرر الشهادة على اليمين ، فقد كان من الجائز استجوابه من جانب محامي الفريق (أ) فإن لم يكن أفراد هذا الفريق ممثلين بمحام ، فإنه يكون على المحكمة أن تعالج الخلل أو الثغرة ، بمباشرة الاستجواب نيابة عنه ، ولا يغير هذا شاهد الفريق (ب) بأي حال من الأحوال .

وتكمن أهمية القضايا التي تنطوي على مشاجرات قبلية واسعة النطاق في أن المتهم يمنح الخيار للدلاء بالبيئة على اليمين .

وعلى الرغم من أن المنشور الجنائي رقم (٥) ظل ساري المفعول لأكثر من ثلاثين عاماً تقريباً ، فمن الغريب ألا يمتد الحق في الدلاء بالأقوال على اليمين إلى المتهم في الحالات الأخرى .

فهل يعزى هذا إلى عدم اكثرات أم أن نتائج مد هذا الحق قد تعصف بمصالح المتهم ؟ وعلينا الآن بحث هذه المسألة ببعض التفصيل .



جـ- اهلية المتهم للشهادة في قضية الدفاع ACCUSED A Competent witness for the defence

سبق أن ذكرنا أنه حتى اقرار البرلمان حق المتهم وزوجته في الشهادة على اليمين في قضية الدفاع باصدار قانون الاثبات الجنائي لعام ١٨٩٨ ، كان هناك تنافر مستهجن في القانون الانجليزي بسبب أنه تم إصدار سبعة وعشرين قانوناً من قبل ، تجعل المتهم أهلاً للشهادة في قضية الدفاع . وقد استشهد إيرل هالسبوري Earl of Halsbury رئيس القضاء ، في معرض حديثه أمام البرلمان في ١٠ مارس ١٨٩٨ عن مشروع قانون الاثبات ، بمقولة السير هنري بودكن بولاند Henry Bodkin Poland قائلاً : (من المستحيل السماح باستمرار الأوضاع الشاذة الراهنة وبوسعي أن أملاً عموداً في صحيفة التابيز شرحاً لذلك . ولعله يكفي أن أسرد قليلاً منها عليكم :

في الحالة التي يتهم فيها رجل بالتهجم الفاحش indecent assault على امرأة ، يكون أهلاً للشهادة في حين أنه لا يكون أهلاً لها إذا تهجم على ذكر .

وإذا اتهم بارتكاب فعل فاحش بقصد اهانة امرأة وفقاً لقانون التشرد ، لا يكون أهلاً للشهادة ، بينما لو اتهم بارتكاب فعل فاحش مع ذكر ، مخالفاً ذات القانون ، فإنه ولو لم يرق فعله إلى مرتبة التهجم ، فإن المتهم يصبح أهلاً للشهادة وإذا اتهم رجل بتزوير علامة تجارية ، فإنه يكون أهلاً للشهادة بخلاف ما إذا اتهم بأي حادث تزوير آخر .

لنفترض أن الدعوى تعتمد كلها على ما إذا كان المتهم قد حرر خطاباً أو مستنداً . فإن كان متهماً بالقذف ، فيوسعه الادلاء ببسته في دفاعه . أما إذا كان متهماً بتحرير خطاب تهديد أو بالتزوير ، فليس يوسعه أداء الشهادة) .

أدى هذا التضارب إلى سوء الاستغلال ، ذلك أنه كان يوسع الاتهام بتغيير صيغة الاتهام أن يقرر ما إذا كان يجوز للمتهم الادلاء بالشهادة أو يحرم منها .

وإزاء هذا الخطأ ، تيسر إصدار قانون من البرلمان يعدل أحكام القانون في هذا المنحى ، ويوجه أخص لأن حق المتهم في الادلاء بأقواله على اليمين سبق أن تقرر من قبل في كل من الولايات المتحدة الأمريكية وكندا وأستراليا ونيوزلندا . أما في الهند ، فقد صار المتهم أهلاً للشهادة في قضية الدفاع وذلك منذ عام ١٩٥٥ .

ونرى أن الوقت قد حان في السودان للاقرار بحق المتهم في الادلاء بالشهادة على اليمين .

ذلك أن السودان كغيره من الاقطار يأخذ بنظام الدعويين الجنائية والمدنية . وفي ظروف معينها ، فإن الدعوى المتعلقة بالغش أو الاحمال ، يجوز مباشرتها عن طريق رفع دعوى جنائية أو رفع دعوى مدنية . بيد أن طريقة الفصل في كل من الدعويين يختلف تماماً عن الأخرى .

ففي الدعوى الجنائية يجوز للمتهم الادلاء بأقواله تحت المادة ١٧٩ من قانون الاجراءات الجنائية ، في حين أن كلا من الخصمين يدلي بأقواله على اليمين في الدعوى المدنية .

فإن كانت نقاط النزاع متماثلة في الدعويين ، فقد كان يتعين أن تحكمها نفس

الضوابط ، شريطة ألا يتعرض المتهم للاستجواب عن ماضيه ما لم يكن ذلك الماضي حلقة من سلسلة الأدلة المقدمة في المحاكمة .

وعلى أية حال ، فهناك حجة وجيهة تقول بأنه في أغلب الاجراءات المدنية ، لا تنطوي الدعوى على أكثر من مطالبة مالية محددة ، بينما تتعلق المحاكمة الجنائية بالمساس بحياة المتهم وحرية .

ومهما يكن من مزايا وعيوب الاستجواب المضاد CROSS- EXAMINATION في القضايا المدنية ، فإن ذلك يشمل الخصمين في الدعوى ، فإذا كان المدعي يلفق الأكاذيب معرضاً نفسه للاستجواب ومن ثم للاقتضاح ، فليس في ذلك ما يضره ، إذ أن المدعى عليه مجبر بدوره على اعتلاء منصة الشهود ومواجهة ذات المصير .

أما في المحاكمة الجنائية فإن الاجراء يختلف تماماً عن ذلك ، إذ ليس ثمة مدع . ورغم ذلك . فهناك حجة قوية مؤداها أنه ان سمحنا للاطراف أنفسهم في قضية مدنية بالأدلاء باقوالهم ، فما السبب الذي يجعلنا نرفض السماح للمتهم بالأدلاء باقواله في القضية الجنائية في حين ان النزاع فيها يكون بطبيعة الحال أكثر أهمية .

ووفقاً لما هو سائد ، يسمح للمتهم بالأدلاء باقواله ، بيد أن عدم تعريض من يدلي بها للاستجواب المضاد cross - examination يفقدها أي وزن .

وفضلاً عن ذلك ، فإن الاقوال التي يدلي بها في قفص الاتهام لا يمكن أن تحمل TAKE THE PLACE الاقوال الصادرة من منصة الشهود ، حيث يوضع اعتبار لسلوك المتهم ومراقبة اجابته على الاستجواب cross - examination .

فمن الخطأ تماماً أن يطلب إلى المتهم الأدلاء بأقواله من قفص الاتهام بدلاً من الأدلاء بها من منصة الشهادة وفق ما هو معروف ومألوف .

لنأخذ مثلاً حالة شخص قبض عليه وفي حيازته أموال مسروقة . قد تسأله الشرطة : كيف حصلت عليها ؟ وقد يجيب : « اشتريتها » لا ادري ممن ولكن من المحل القلائي .

وما يتجافى مع الوجدان تماماً ، أن يجيز القانون لرجل الشرطة أن يدلي باقوال المتهم التي تلقاها دون أن يسمح للمتهم نفسه بالشهادة على هذه الاقوال في المحكمة .

ولعله من المرغوب فيه لدى المتهم الذي يكون ملماً بالظروف التي أدت إلى اتهمه ، أن يمنح فرصة للدلاء بروايته من منصة الشهود حيث يكون المتهم أولى بذلك من غيره ، وترى أنه في الحالة التي يود فيها المتهم أن يقدم - كشاهد - تعليلاً لصفقة معينة ، فإنه يتعين أن يكون وصفه مطابقاً للشاهد الذي يدلي ببينته . أن الوضع الحالي الذي يتجاهل بينة المتهم ، قد يتمخض عنه عنت واجحاف صارخ .

وهذا النظر الذي تنادي به يفيد منه إلى حد كبير الإبراء دون أن يلحق عنتاً أو اجحافاً بالمذنبين . بل تذهب إلى أبعد من ذلك للقول بأنه لا يجوز توجيه أي سؤال إلى المتهم الذي يدلي ببينته نقضي إلى كشف سوء سلوكه ما لم يكن قد أثار سوء سلوك شهود الاتهام بغرض التدليل على حسن سلوكه أو سوء سلوكهم .

إن ما نقترحه من اصلاح يؤيده المنطق والرأي الصائب ، بما يتجاوز الاحكام الطبيعي عن استحداث تغيير في وجه القانون أثبت جدواه .

لقد صادف رأي كاتب هذه السطور ترحيباً مطلقاً في أوساط القضاة ورجال القانون شريطة أن توضع لهذا التعديل في القانون ضمانات كافية لحماية المتهم من استجوابه بصدد سوابقه .

وإن الرأي العام يميل إلى السباح للمتهم بالشهادة كما أثبت هذا المنهج نجاحه خارج هذه البلاد .

وعلى أطراح أوجه التصور التي قد تصاحب مثل هذا التعديل . وأول وجه هو القول بأن الاتهام قد يستخدم التعديل المقترح ليكره المتهم - كشاهد - على توفير الحلقة المفقودة في أدلة الاتهام بما يترتب عليه نقل عبء الإثبات إلى عاتق المتهم ، والذي يتعين عليه أن يمضي قدماً في التدليل على براءته .

ليس هناك ما يبرر إطلاق مثل هذا القول بادعاء أن يصيب التغيير وجه قرينة البراءة .

فعلى الرغم من أن المتهم الذي يتعرض للاستجواب ، يجوز استجوابه أيضاً من قبل المحكمة تحت المادة ٢١٨ من قانون الاجراءات الجنائية ، إلا أن ذلك لا يؤثر على حيادة القضاء .

ذلك أن فطنة واقتدار وحنكة القضاء تؤدي إلى وجود ضوابط وحدود لاستجواب المتهم وسلامة موقفه دون انحياز .

فإذا تقررت أهلية المتهم للشهادة ، فإن امتناعه عن أدائها قد يكون دالاً على جرمه وعلى تهيئه الاجابة عن الاستئلة . وبنفس القدر ، ففي ظل الوضع الراهن ، ربما يرقى عدم استدعاء شاهد مقبول الشهادة ، الى إصدار دليل للاتهام .

وفضلاً عن ذلك ، إذا أدّى المتهم الشهادة ولم يقدم شاهداً على الاخلاق ، فقد يخلق هذا انطباعاً في غير صالحه . إن أي شخص يتميز بسوء السلوك ويكون ذا سوابق ، قد يجد نفسه - طبقاً لهذه الحجة - في وضع وييل لا يحسد عليه .

مهما يكن من أمر ، فإن التعديل المراد إدخاله على القانون ، يتعين ان ينص صراحة على عدم جواز افتراض الجرم من جانب المتهم الذي يختار أن يدلي بشهادته . وأن ينص أيضاً على أنه لا يجوز أن يعلق الاتهام على ذلك أي تعليق يحذف .

وعلى هذا فإن امتناع المتهم عن الشهادة ، لن تكون له خطورة أكبر من امتناعه عن الادلاء باقواله وفقاً للوضع الراهن . فلم يقل أحد بأن مجرد امتناع المتهم عن الادلاء باقواله يكون وبالاً عليه .

هذا وغالباً ما يميل الابرياء إلى تليفق الاكاذيب حول بعض الوقائع الثانوية ، وإن الكشف عن هذه الاكاذيب تحت وقع الاستجواب أو تقديم الدليل عليها بالبيئة المباشرة ، قد يفيد قضية المتهم .

إن هذه الحجة - مع التقدير اللازم - تذهب بعيداً إلى حد التقليل من قدرة القضاء على التمييز بين الكذب الصريح ومجرد الابطال .

وتذهب حجة أخرى إلى القول بأن شخصية المتهم واتزانه ومستوى تعليمه ومدى قدرته على التعبير بها قد يؤدي ذلك كله من انطباع عام على المحكمة ، لربما قلل من قيمة شهادته بغير حق ، ولربما أتاح للمتهم الأوفر تعليماً ميزة على المتهم الأمي .

وقد نلاحظ للمتهم مزايا لا يستحقها بسبب تمكنه من الظهور بمظهر « الشاهد العدل » برباط جأشه وتمالكه لنفسه ، وما يتمتع به من ذاكرة مدربة وحرارة وعفوية في الاجابة على الاستجواب .

وفي مقابل ذلك ، يتعين على القانون أن يضمن حماية على البريء البائس الجاهل المضطرب ، الذي قد يقدر له لأول مرة في حياته أن يكون مطالباً بأن يفصح عن نفسه بجلاء في مواجهة خصوم متمرسين .

على أية حال ، فاعلم الظن أن مثل هذا الشخص أقرب إلى خلق انطباع وبيل مما قد يفضي إلى ادانته في ظل الوضع الراهن ، ولربما يقدر أكثر مما لو أتيح له قانوناً الادلاء بالشهادة على اليمين .

ومن الحجج التي تثار أيضاً ، القول بأن هذا الوضع يمكن المحامي ذا الاجر الكبير من تمزيق بينة المتهم البائس إرباً إرباً ، ذلك أن المتهم الذي يكون جاهلاً في أغلب الاحيان ، مترشحاً من هول الوجود في قفص الاتهام عارياً من الفطنة ، يكون مثل الشاهد الخجول الجاهل اللاحق الضعيف ، مما يترتب عليه أن يبدو المتهم مذنباً بسبب قصوره في التعبير أو نتيجة قصور في ملكاته الذهنية . والحق أننا نرى أن السبيل الوحيد للفصل بين الحقيقة والكذب ، هو سبيل الاستجواب المضاد وأنه يقدر توالي الاسئلة يكون ظهور البراءة .

إن الشخص البريء التزيه ليس لديه ما يخشاه من التعرض للحدة والقسوة في الاستجواب ، ويقدر الخوض في خضم الادلاء بالشهادة ، يكتسب الحماية ؛ بينما يؤدي الاستجواب إلى إدانة عدد أكبر من المذنبين .

إن استجواباً مباشراً بدقة ، ولو تم من قبل محام عنيف ، إنما يؤدي إلى فضح الأكاذيب ، مسلطاً الضوء على براءة المتهم حتى لو كان خجولاً ضعيفاً .

ولا نعتقد أن بريئاً يعتلي منصة الشهود طوعية سيقع قط في شرك الاتهام وبرائته حتى يجره إلى الاقرار بأوضاع غير حقيقية .

وفضلاً عن ذلك فإن المحكمة تتمتع عادة بالفطنة التي تمكنها من التمييز بين أخطاء متهم مرتبك غبي مع كونه صادقاً ، وبين المذنب الافاك المخاتل .

ولئن قيل بأن التعديل المقترح قد يكون في صالح المتهم الذي يمثل محام ضليع بارز ، إذ أن مثل هذا المحامي لا يضع عميله في منصة الشهود إذا انطوى ذلك على

إحراج له . بيد أن العمل في السودان جرى واستقر على قيام القاضي - وبوجه أخص في القضايا التي لا يكون المتهم ممثلاً فيها بأحد المحامين - بالاضطلاع فعلاً بمهام المحامي للمتهم ، لا بالنسبة لانتزاع الحقيقة من الشهود فحسب ، بل لإتاحة أفضل فرص لتحقيق العدالة أيضاً .

وعلى أية حال ، فإن القول بالترقة بين المتهم الذي يمثله محام ، والمتهم الذي لا يحظى بذلك ، سواء كانت تهمة خطيرة أو طفيفة ، قد يكمن علاجه في النص على ضرورة تمثيل المتهم بمحام خصماً على حساب الدولة إذا اقتضى الحال ذلك تجنباً لأي إجحاف بحقوق المتهم في الدفاع عن نفسه .

ولقد يقال أن اقتراحنا يفتح الباب على مصراعيه أمام شهادة الزور ، إذ يدأب المتهمون على مر الزمن على اللجوء إلى شهادة الزور ، مما تترتب عليه نتائج وخيمة على الصالح العام .

وقد يقال أن دعوتنا للسماح للمتهم بالشهادة على اليمين قد يراد منها أن نتبع لهم منكود اغراء فظيماً للأقدام على شهادة الزور . وهذا القول مردود بأن المتهم إذا أدب ، قلن توجه له - عادة - تهمة شهادة الزور ، وإن كان الأمر على خلاف ذلك فيما لو حكم ببراءته .

ولعلنا نجد عوناً في القاعدة الشرعية التي تقضي بأن الأقوال الكاذبة على اليمين لا تقضي إلى شهادة الزور .

والقول بأن السماح للمتهم بالشهادة قد يؤدي إلى إطالة أمد القضايا وتزايد أدلة الاتهام لمواجهة أكاذيب المتهم المسبوكة والمغلقة ، مردود عليه أيضاً بأنه ما أرخص مثل هذا الثمن في سبيل تحقيق محاكمة عادلة ومنصفة .

وأخيراً فإنه يلاحظ أنه في أكثر الدول المتقدمة ، يجوز للمتهم الإدلاء بالشهادة . ولا يحظى مثل هذا الوضع هناك بالرضا فحسب بل لم يقل أحد بتعديلة أو الردة إلى ما يجري عليه العمل في السودان .

وانني على قناعة تامة بأن البريء لا يحجم عن اغتنام فرصة الشهادة للإدلاء بكل ما لديه وقبول التعرض للاستجواب المضاد بنفس راضية .

أما فيما يتعلق بزوجة المتهم ، فيجب النص على عدم جواز أن يستدعي المتهم بالاشتراك ، زوجة متهم آخر ، كشاهد ، وأن ينص أيضاً على أن البينة التي تدلي بها زوجة أحد المتهمين ، لا تعتبر دليلاً لصالح أو ضد متهم آخر .

٣- بينة الاطفال والصم البكم EVIDENCE OF CHILDREN AND DEAF MUTES

يتعين الادلاء بالبينة في القضايا المدنية والجنائية على حد سواء إما على اليمين upon oath أو التأكيد الجازم solemn affirmation .

بيد أنه في القضايا الجنائية إذا رأت المحكمة أن من يدلي بالبينة عاجز عن ادراك معنى اليمين بسبب صغر سنه أو عدم درايته ، فيجوز أخذ اقواله دون يمين أو تأكيد إذا كان من رأي المحكمة أنه يملك قدرة كافية من الذكاء تبرر قبول بيئته ، وأن يكون مدركاً لمعنى الالتزام بقول الحق .

وبالنسبة لشهادة الاطفال ، ذكر قاضي المديرية عبد المجيد امام : (من المقرر قانوناً أن أهلية الاطفال تعتمد على درجة المعرفة والذكاء والقدرة على إدراك معنى القسم ومغبة الكذب) .

وفي قضية حكومة السودان ضد محمد احمد ابو بكر ، ذكر القاضي صلاح الدين حسن : (ليس ثمة قاعدة محكمة لتحديد السن أو درجة المعرفة أو الذكاء بحيث تستبعد بموجبها بينة الاطفال . ذلك أن أهليتهم للشهادة لا تعتمد على السن بقدر اعتمادها على قدرتهم على إدراك معنى اليمين ومغبة الكذب . فإن كان الطفل غير قادر على إدراك معنى القسم - في نظر المحكمة - فإنه يجوز للمحكمة أن تأخذ اقواله دون تحليفه اليمين ، ان كان يتمتع بالذكاء الكافي مما يبرر قبول بيئته) .

وفي ١٩٥٦ ذكر نائب رئيس القضاء محمد ابراهيم النور : (لا أقسم وزناً لاقوال طفل في الرابعة من عمره ، لا يتمتع بكل تأكيد - بسبب هذه السن الغضة - بأي قدر من الذكاء يبرر أخذ بيئته) .

وفي قضية وجهت فيها إلى متهم تهمة اللواط مع صبي في الثانية عشر من عمره ، قرر القاضي محمد ابراهيم النور : (لقد حيرني أن تعتبر المحكمة الشاكي من الحداثة لدرجة لا يدرك معها معنى القسم .

قالشاكي صبي بلغ الثانية عشر ، ويبين من المحضر أنه كان منقولاً إلى السنة الرابعة الابتدائية . ويتعذر عليّ التصور أن صبياً بلغ ذلك المستوى من العلم ، فضلاً عن نضج مناسب ، يكون غير قادر عن إدراك معنى القسم . وعلى هذا فإنه لدى إعادة المحاكمة ، يتعين - في رأيي - أخذ أقوال ذلك الصبي على اليمين ، ما لم تقرر محكمة الموضوع بعد تقسيم موقفه أنه عاجز حقاً عن إدراك معنى القسم) .

والحق أنه يتعين على محكمة الموضوع التقرير فيما إذا كان الطفل الشاهد يدرك معنى القسم بما يجعله قادراً على الشهادة على اليمين ، فإن لم يكن قادراً على ذلك ، فإنه يجوز للمحكمة أن تأخذ أقواله بدون قسم شريطة أن تقتنع المحكمة أنه يفهم معنى قول الحق .

قضي في انجلترا بأنه ليس ضرورياً أن تقتنع المحكمة بأن الطفل مدرك لعقوبة الحث باليمين .

وعلى هذا إذا أفصحت أسئلة القاضي للطفل عن جهل الأخير بوجود الله ، فيصح للقاضي السماح للطفل بالأدلاء بشهادته على اليمين إذا تبين للقاضي أن الطفل يدرك جدية الموقف وواجبه في أن يقول الحق على اليمين .

وبالنسبة لشهادة الأصم الأبكم ، فقد قضي في السودان ؛ أنه مثله في ذلك مثل بقية الناس ، أهل للشهادة ولا أثر لعاهته إلا فيما يتعلق بوزن شهادته .

وفي إحدى القضايا أصبحت طفلة في السابعة من عمرها ضحية اغتصاب ، لم يمكن تدوين بيئتها بسبب أنها كانت صماء بكاء ، مما تعذر معه أخذ أقوالها .

وفي قضية حكومة السودان ضد محمد الحسن محمد خير ، لاحظ قاضي الموضوع بالنسبة لبيئة شاهد أصم أبكم « إن هذا الشاهد يتكلم بصعوبة بالغة . وبعض أقواله تستعصي على الفهم ، بينما يمكن فهم بعض أقواله الأخرى ، كما أن إشارته تساعد على فهم ما قال » .

ولعله كان من الممكن تفادي هذه الصعوبات إذا ما توفر مترجم interpreter يفهم اشارات الشاهد . ويستطيع التفاهم معه بالاشارة .

وانتهت محكمة الموضوع إلى أن بينة الأصم الأبكم يتعين النظر إليها كما ينظر إلى بينة الطفل ، وأنه لا يجوز تأسيس الأدانة عليها في غيبة بينة مستقلة تؤيدها .

ومع ذلك ، فقد قرر القاضي عثمان الطيب : (ان كان الشاهد مفهوماً بوضوح بأي طريق ، واقتنعت المحكمة بأنه يقول الحقيقة ، فإنه يجوز لها إصدار حكم بادانة المتهم بناء على بيته وحدها دون أن تكون في حاجة للتعزيد .

وعلى وجه العموم ، فإن بينة الأصم الصم الأبكم ليس مطلوباً تعزيدها سواء بنص القانون أو وفقاً لما جرى عليه العمل) .

كان قاضي المديرية قد استند إلى المادة ١١٨ من قانون الاثبات الهندي لسنة ١٨٧٢ ، التي تنص على أنه (يجوز لأي شاهد عاجز عن الكلام أن يدلي بيته بأية طريقة أخرى تجعل بيته مفهومة وذلك بالكتابة أو الاشارة ، على أن ما يكتبه هذا الشاهد يجب أن يعتبر بينة شفوية) .

واستطرد القاضي عثمان الطيب قائلاً : (تقرر المادة استلزام الكتابة أو الاشارة ، فيمكن من خلال الكتابة تقديم رواية طويلة مفصلة ، كما يجوز للشاهد ، بنفس الطريقة ؛ الاجابة على الاسئلة الموجهة في الاستجواب .

بيد أنه يصعب القول بتحقيق ذلك في حالة الاشارة ولذلك فإنني أرى أن الشاهد الأبكم العاجز عن الكتابة ، يجب معاملة به بدر ؛ كما لا يجوز أن يقول كثيراً على شهادته .

وحتى يمكن لمثل هذا الضرب من البينة أن يكون أساساً لادانة في دعوى جنائية ، فإنه يجب أن يكون الدليل مباشراً في الاعتبار الأول ، وألا يعتوره التضارب من ناحية أخرى .

وعلى هذا ، يجوز للشاهد الاصم الأبكم أن يدلي بيته شريطة أن يكون قادراً

على التفاهم المتبادل مع آخرين على الرغم من ضرورة الحذر البالغ قبل الاعتماد على بيئته .

وفي قضية حكومة السودان ضد آدم عمر حسين التي عرضت امام المحكمة العليا في ١٩٧٦ ، أكدت المحكمة العليا مجدداً القواعد المشار اليها آنفاً ، وقضت بأنه يجوز لمحكمة الموضوع أن تستند إلى بيئة الاصم الايكم إذا كانت إشارات مترابطة ومفهومة متى اقتنعت المحكمة بأنه يقول الحق .

وفي محاكمة امرأة صماء بكهااء مجهولة الاسم ادانتها المحكمة بارتكاب جريمة القتل العمد ، رغم أنها اقلحت في أن توضح للمحكمة بإشاراتها أن المجني عليه أراد الاتصال بها جنسياً دون رضاها ، حيث أمسك بها بقوة بالغة ، فقامت بالتقاط الفأس من يده وهوت بمؤخرته على رأسه ، فسقط في البئر ، بل زعمت المتهمة بأنها كانت في حالة دفاع شرعي عن نفسها .

ومما تجدر ملاحظته في هذا المقام أنه لم يتوفر شاهد عيان لدى مقارفة الجريمة وأن البيئة اقتضت على الدلائل والظروف المحيطة وحدها .

ب- اعلان الشهود SUMMONING WITNESSES

نتناول في هذا الفصل بعض المسائل الاجرائية المتعلقة باعلان الشهود ومصاريفهم واصدار اوامر القبض ضدهم اذا فشلوا في الحضور الى المحكمة استجابة للاعلان ، والشروط اللازمة لاصدار تلك الاوامر .

١- القضايا المدنية CIVIL CASES

يقوم الاطراف باستدعاء شهودهم للشهادة أمام المحكمة ، على أنه يجوز

للمحكمة بموجب المادة ٨٥ (١) من قانون الاجراءات المدنية ، في أي وقت ، إعلان أي شخص قد يكون حضوره ضرورياً لادلاء بالشهادة أو تقديم مستند أو أي دليل مادي .

وقضت محكمة الاستئناف بضرورة الاقتصاد في اللجوء إلى هذه السلطة ، لأنه من حق الاطراف أن يتم التقرير في الدعوى بناء على البيئة أو الادلة التي يرون هم تقديمها إلى المحكمة دون سواها .
ومع ذلك فقد حكم في قضية أخرى بأنه يجب على المحكمة من تلقاء نفسها أن تستدعي شاهداً مهماً للشهادة متى كان ملماً بوقائع النزاع .

٢- القضايا الجنائية :

قرر رئيس القضاء ابورنات في قضية حكومة السودان ضد ابولو اجودرا وآخرين Sudan government v Apolo Ajudra and others المبدأ الرئيسي في هذا الخصوص بقوله :

(من واجب الاتهام أن يقرر أسماء الشهود الذين يرغب في استدعائهم للتدليل على قضيته ، ويتمتع على الاتهام أن يستدعي شهوده الرئيسيين لسرد الوقائع التي تشكل الاتهام سواء كانت شهادتهم في النهاية لصالح الاتهام أو في غير صالحه) .

أ- المحاكمات الإيجازية وغير الإيجازية :

تتميز الاجراءات في المحاكمات الإيجازية بطبيعتها غير الشكلية ، حيث لا يقوم القاضي بتدوين بيئة الشهود ، ولا توجيه تهمة ضد المتهم . ويقوم الاتهام والدفاع بتقديم البيئة دون حاجة إلى إعلان للشهود .

أما في المحاكمات غير الإيجازية ولدى حضور المتهم أمام القاضي ، فإنه يشرع في سماع الشاكي إن وجد . ويسمع القاضي كل البيئات المقدمة تأييداً لقضية الاتهام ثم يتحقق من الشاكي أسماء الاشخاص المحتمل امامهم بوقائع القضية مع قدرتهم على الشهادة .

ويقوم القاضي وقتئذ باعلان أولئك الذين يعتقد ضرورة أخذ بيئتهم أمامه .
ويجوز للمتهم بعد أن يدلي بدفاعه أن يطلب إصدار أي أمر لاجبار أي شاهد
على الحضور إما لاستجوابه Examination أو لتقديم أي مستند أو أي شيء آخر وعلى
القاضي أن يصدر مثل هذا الأمر إلا إذا رأى ، لأسباب يدونها في المحضر ، أن الهدف
من وراء الطلب هو الكيد أو تعطيل سير العدالة .

ب - الشهود أمام محكمة الاحالة ومحكمة الموضوع :

لدى اجراءات الاحالة وعند حضور المتهم أو احضاره أمام القاضي ، يشرع
القاضي في سماع أقوال الشاكي إن وجد ، وتدوين البينة المقدمة تأييداً للاتهام أو
لصالح المتهم أو التي يطلبها القاضي من تلقاء نفسه ؛
ثم يطلب القاضي كشفاً باسماء شهود الدفاع ، كما يجوز له استدعاء بعض
الشهود .
ويحتاج الأمر في هذا الخصوص إلى بعض التفصيل .

قائمة شهود الدفاع :

حالما يفرغ قاضي الاحالة من سماع شهود الاتهام قد يقرر إحالة المتهم للمحاكمة
أمام محكمة كبرى . وفي هذه الحالة ، بعد تسليم المتهم صورة من ورقة الاتهام ، يدعو
القاضي لكي يتقدم فوراً ، سواء شفاهة أو كتابة ، بقائمة الشهود الذين يرغب في سماع
بيئتهم في المحاكمة .
ومع ذلك ، يجوز للقاضي ، وفقاً لسلطته التقديرية ؛ أن يسمح للمتهم بتقديم
قائمة إضافية باسماء شهود آخرين ، في وقت لاحق .

فإذا تقدم المتهم بقائمة شهوده ، فعلى المحكمة إصدار إعلان لأولئك الذين لم يحضروا أمامها للشهادة في المحاكمة .

فإذا ارتاب القاضي في أن شاهداً أدرج اسمه في القائمة بغرض تعطيل أو إهدار العدالة ، فقد يطلب إلى المتهم تقديم ما يقنع المحكمة بأهمية استدعاء الشاهد .

وما أن تتم مراجعة ورقة الاتهام من جانب المحكمة بعد بدء المحاكمة حتى يتم السماح للاتهام أو المتهم بإعادة استدعاء أو إعلان أو استجواب أي شاهد سبق استجوابه ، فضلاً عن استدعاء أي شاهد جديد ترى المحكمة أهمية استدعائه . وكل ذلك فيما يتعلق بالحالة التي تقوم فيها المحكمة بتعديل التهمة التي سبق توجيهها من جانب الاتهام . وفضلاً عن كل ذلك ، يجوز للمتهم أن يستجوب أي شاهد لم يسبق له طلبه إذا كان ذلك الشاهد حاضراً في المحكمة . بيد أنه لا يجوز له أن يطلب إعلان أي شاهد جديد خلاف شهوده الذين سبق أن شملتهم القائمة التي تقدم بها أو قدمت نيابة عن المتهم إلى قاضي الاحالة .

استدعاء المحكمة للشهود : COURT CALLING WITNESSES

يجوز للقاضي الاحالة أن يقوم بإعلان واستجواب الشهود الإضافيين بعد الاحالة ، وقبل بدء المحاكمة ؛ متى رأى ذلك ملائماً للفصل العادل في القضية .

وقد نصت المادة ٢١٩ من قانون الاجراءات الجنائية ١٩٧٤ على أنه : (يجوز لأي محكمة في أية مرحلة من مراحل أي تحقيق أو محاكمة أو أية اجراءات قضائية أخرى ، طبقاً لهذا القانون أن تكلف أي شخص بالحضور أمامها كشاهد أو أن تستجوب أي شخص يكون حاضراً ولو لم يكلف بالحضور كشاهد أو أن تستدعي مرة أخرى وتعيد استجواب أي شخص سبق استجوابه . ويجب على المحكمة أن تكلف أي شخص من هؤلاء الأشخاص بالحضور وأن تستجوبه أو أن تستدعي مرة أخرى وتعيد استجواب أي شخص سبق استجوابه إذا تبين لها أن شهادته جوهرية للفصل في القضية فصلاً عادلاً) .

قضي بأن هذه السلطة يتم اللجوء اليها لخدمة للمعدالة ، بحيث يجوز لكل من الاتهام والدفاع عن المتهم أن يطلب من المحكمة ممارستها .
ومن ثم يجوز للاتهام أن يطلب من المحكمة ممارسة سلطتها التقديرية لإعلان شاهد للمثل أمامها ، على الرغم من عدم الأدلاء بأقواله أمام قاضي الاحالة
MAGISTERIAL INQUIRY ويجوز للمتهم أيضاً أن يتقدم بطلب بمائل إذا كان اسم أحد شهوده المهمين لم يدرج في قائمة شهوده التي قدمها لقاضي الاحالة .

٣- مصاريف الشهود :

عندما يتقدم أحد الخصوم في قضية مدنية بطلب لإعلان الشهود ، يجوز للمحكمة قبل إصدار الأمر أن تطلب إليه أن يورد في خزانة المحكمة مبلغاً معقولاً من المال يكفي لتغطية مصاريف السفر وأي مصروفات أخرى تتعلق بالشاهد .
وقد حكم لشاهد سافر بالطائرة من بورتسودان إلى الخرطوم وأقام ليلتين بالفندق الكبير ، باسترداد قيمة التذكرة ونفقات الإقامة بالفندق .
أما في القضايا الجنائية ، فيجوز للمحكمة أن تأمر بتغطية نفقات الشاكي أو الشاهد في الاحالة أو المحاكمة من الخزينة العامة .
وإذا طلب المتهم إعلان شاهد للدفاع ، فيجوز للمحكمة أن تأمره بإيداع المصاريف المعقولة لاستدعاء الشاهد باستثناء مصروفات الانتقال التي تتحملها الخزينة العامة .

٤- أمر القبض :

في القضايا المدنية ، إذا أهمل الشاهد الذي تم إعلانه أو رفض الاستجابة أو أخفق دون مبرر قانوني أو تفادى عمداً الإعلان بالحضور ، فيجوز للمحكمة إصدار أمر قبض عليه . وقد جرى العمل على ألا تبادر المحكمة باتخاذ مثل هذا الاجراء إلا بعد تريض وأناة .

أما في القضايا الجنائية حيث يقرر القاضي إجراء تحقيق قضائي فيجب على الشاكي وكل من يحتمل أن يكون مطلوباً كشاهد ، أن يوقع على تعهد شخصي بالحضور للأدلاء بأقواله في التحقيق أو المحاكمة .

فإذا أخل بتعهده ولم يحضر ، فيجوز أن يقبض عليه ثم يقدم إلى القاضي الذي قد يصدر أمراً بحجزه في الحراسة إلى حين تقديم تعهد بالحضور في الجلسة المحددة أو حتى إجراء المحاكمة .

هذا وقد يتعرض الشاهد الذي يفشل في الحضور أمام المحكمة دون عذر معقول بعد إعلانه إلى إلقاء القبض عليه .

ويجوز اللجوء في القضايا الجنائية والمدنية إلى توجيه تهمة الازدراء بالمحكمة بموجب المادة ١٥٠ من قانون العقوبات إلى مثل ذلك الشاهد .

ج - سبل الاثبات COURSE OF EVIDENCE

نتناول بالبحث في هذا القسم المبدأ العام الذي يقضي بضرورة أخذ البيئة شفوية في محكمة علنية ، والظروف التي يجوز اللجوء فيها إلى الاستعانة بمترجم والمسائل المتعلقة بالفصل بين الشهود واليمين أو التأكيد الحاسم بأن يقول الحق كل الحق ولا شيء غير الحق AFFIRMATIONS .

١- تسمع البيئة شفاهة في محكمة علنية :

يتم بوجه عام سماع أقوال الشهود أو أي من الخصوم شفاهة تحت إشراف القاضي وفي محكمة علنية .

ويجوز في الإجراءات الجنائية منع الجمهور عموماً أو أي أحد من أفراد من حضور المحاكمة .

ويجوز على نحو مماثل انعقاد المحكمة المدنية في جلسة سرية لاعتبارات تتطلبها السياسة العامة أو حسن الاخلاق .

وفي القضايا الجنائية يجب سماع البيئة بحضور المتهم إلا في الحالات الآتية :

أ- إذا تم الاستغناء عن حضور المتهم .

ب- إذا هرب المتهم بعد ارتكاب الجريمة .

ج- إذا كان الجاني مجهولاً في الجرائم المعاقب عليها بالاعدام أو بالسجن لمدة

عشر سنوات .

هذا ويجوز أخذ البيئة خارج المحكمة واللجوء اليها مستقبلاً إما عن طريق

الاقرار المشفوع باليمين أو عن طريق الانابة القضائية وهو ما نتناوله بالبحث فيما بعد .

وباستثناء ذلك ، لا يجوز للشهود قراءة أقوال مكتوبة معدة سلفاً بدلاً عن

الادلاء بالأقوال شفويًا وعفويًا .

وقد قضت محكمة الاستئناف بأنه لا يجوز للمحكمة أن تسمح لأحد الخصوم

بايداع أقوال مكتوبة ثم أداء القسم على صحتها ، لأن مثل هذا الاجراء يمكن الخصم

من اعداد شهادته بمعونة آخرين .

وفي أحدث القضايا الجنائية ، حيث قدم شاهدان للاتهام أقوالاً مكتوبة

وسمحت لهما المحكمة بتلاوتها أمام المحكمة ، علق القاضي سوني Soni على ذلك

بقوله : (ليس هذا هو النهج السليم لأخذ الأقوال ، إذ يتعين استجواب الشاهد

شفويًا عن طريق الاسئلة التي توجهها المحكمة اليه) .

٢- الاستعانة بمترجم :

تنص المادة ٢٢٢ من قانون الاجراءات الجنائية على أنه : (إذا قدمت أي بيئة

بلغة لا يفهمها المتهم وكان المتهم حاضراً في الجلسة فيجب ترجمة الشهادة إلى لغة

يفهمها)

وتنشأ الضرورة إلى الاستعانة بمترجم عندما يكون المتهم أصمًا أكمًا . فإذا كان

الشاهد يدلي بأقواله بلغة لا تفهمها المحكمة أو المتهم ، فيجوز أن يكلف أحد المترجمين بالحضور أمام المحكمة ، لكي يلزم بترجمة ما يدلي به الشاهد ترجمة صحيحة . وفي القضايا المدنية ، وبالرغم من أن اللغة الرسمية هي العربية إلا أنه يجوز للخصوم أو لشهودهم الذين لا يتكلمون بها أن يدلوا بأقوالهم بأية لغة أخرى بواسطة مترجم يؤدي اليمين .

٣- الفصل بين الشهود :

جرى العمل في السودان على أخذ بيعة كل شاهد على حدة ، وليس في حضور بقية الشهود الذين لم يدلوا بأقوالهم . ونقتطف فيما يلي ما جاء على لسان القاضي دفع الله الرضى في محاكمة عبد الرحيم محمد خير شنان :
(يجوز للمحكمة من تلقاء نفسها أو إذا تمّ لفت نظرها إلى وجود بعض الشهود في قاعة المحكمة أثناء استجواب شهود آخرين إذا ما رأت أن وجود هؤلاء الشهود قد يهدد أو يخل بالعدالة أو إذا شكّت المحكمة في امكانية التأثير على الشهود بها يسمعون في المحكمة أن تأمرهم بالخروج .
لا يوجد نص صريح في القانون بخول للمحكمة مثل هذه السلطة إلا أن ذلك مما جرى عليه العمل ، وهو يخضع للسلطة المطلقة للمحكمة) .
واستطرد القاضي العالم ليؤكد ضرورة الحذر في الاعتماد على بيعة الشهود الذين كانوا حاضرين أثناء المحاكمة أو الذين قد اطلعوا عليها في الصحف .
ولنا أن نضيف إلى ذلك حالة الشاهد الذي يراقب المحاكمة على شاشة التلفزيون مثلاً .

٤- اليمين أو التأكيد الحاسم :

على كل شاهد قبل أن يدلي بأقواله أن يؤدي اليمين أو يؤكد جازماً حسب ديانته أو معتقده على أن يقول الحق كل الحق ولا شيء غير الحق .

ومع ذلك ؛ ففي القضايا الجنائية ، تُعتبر بينة أي شخص يكون في رأي المحكمة بسبب من حداثة سنه أو جهله عاجزاً عن ادراك معنى اليمين ، مقبولة دون حاجة إلى قسم أو تأكيد ، متى كان مثل هذا الشخص متمتعاً - في نظر المحكمة - بقدر كافٍ من الذكاء ومدركاً لمعنى قول الحق .
ولا يبدو واضحاً السبب في عدم وجود قاعدة مماثلة لذلك في القضايا المدنية .

١ - صيغة القسم أو التأكيد :

في القضايا المدنية تكون صيغة القسم أو التأكيد الحاسم ، تلك الصيغة المتداولة في المحاكم .
أما في القضايا الجنائية ، فيبدو أن المجال منسج وأكثر تحمراً مما هو عليه في النطاق المدني .
ففي إحدى القضايا الجنائية ، تمَّ تخليف بعض الشهود من قبيلة الدينكا على الرماح ، قبل أخذ أقوالهم .
وفي قضية أخرى ، لم يؤد كل الشهود ، فيها عدا واحداً منهم ؛ القسم أو التأكيد ، إذ يبدو أنه لا تتوافر صيغة للقسم في قبيلة الجور التي تسكن جنوب السودان .

ومع ذلك ، ففي قضية حكومة السودان ضد اجوار ثايب وآخر - Sudan government v Agwer thieb and another حيث تمَّ تخليف الشهود الممتن إلى قبيلة الدينكا على الرماح ، بعد أداء الشعائر المقررة ، قرر القاضي كريد : (إن هذا الضرب الخاص من القسم يتطلب معالجة حذرة ومثلما ينبغي الالتفات كلية عن يمين الطلاق فإنه ينبغي على وجه مماثل معاملة اليمين الذي ينظر إليه الدينكا باعتباره لصيقاً بطقوس التبرئة) .

ب- الامتناع عن القسم Refusal to take an oath

يُعتبر مرتكباً لجريمة ، الشاهد الذي يرفض أداء القسم أو أداء تأكيد جازم لقول الحق .

أما رفض الاجابة على سؤال بدون مبرر ، فقد يرقى إلى درجة ارتكاب الشاهد لجريمة إزدراء المحكمة .

هـ- عدالة الشهود:

قبل أن نتعرض لبحث الاستجواب المباشر examination واعادة الاستجواب re-examination والمناقشة أو الاستجواب المضاد cross - examination ، المتعلق بالشاهد ، تقتضي الحاجة إلى البحث عن عدالة الشهود بوجه عام وعن شهود الاخلاق ، بوجه خاص .

إن سلوك الشاهد عندما تستثار حفيظته ، لا تعتبر سبباً لعدم تصديقه ، كما لا تعد قرابة الشاهد لأحد الخصوم سبباً لذلك ، إلا في حالة ادعاء اكتساب ملكية ارض بالتقادم ضد الدولة ، حيث يلزم توفر شهود محايدين على الحياة الطويلة .

ومع ذلك ، ربما مال القضاء في السودان إلى الاستناد إلى بيعة شاهد له وضع خاص مثل الصمد SAMAD أو معلم القرآن .

ونرى باحترام ضرورة أن يقتصر قضاء المحاكم في السابقتين المذكورتين على الوقائع الخاصة المتعلقة بالدعويين ، ذلك أنه يتعذر استبعاد احتمال خطأ الشاهد أو تمتعه بذاكرة خربة .

ولعل الاصبوب في هذا المنحى هو ما قرره أبو رنات رئيس القضاء في قضية حكومة السودان ضد صديق عبدالله سيد أحمد إذ قال : (أود أن أوضع بجلاء أنني لم أعمد إلى تكذيب بيعة رقيقات المتوفى لأنهن عاهرات أو صاحبات سمعة سيئة ، بل أنني لم أصدقهن لأنهن أدلين بأقوال في يومية التحري تخالف أقوالهن أمام محكمة الموضوع وأمام محكمة الاحالة) .

بقي علينا في هذا المقام أن نضرب الأمثلة على حالات رأت فيها المحاكم أن الاختلافات الطفيفة والتضارب البسيط في أقوال الشاهد لا تفقد شهادته كل قيمته ، بل لعل هذا القصور يدعو للاعتقاد في صدق الشاهد إلى حد كبير .

وقد قرر القاضي بآبكر عوض الله في قضية حكومة السودان ضد حسن الهادي ، بعد أن ذكر أن الخلافات الطفيفة التي اعتبرت أقوال الشهود لا تؤثر على التعويل عليها :

(إن الشهود الصادقين ليس في وسعهم أن تتطابق أقوالهم ، نظراً إلى أن قوة الملاحظة البشرية ليست متماثلة لدى كل شاهد ، بل لعل العكس صحيح . ويحتمل إلى أن الأقوال المصطنعة هي وحدها التي تتطابق . . .)

وفي قضية اتهم فيها فتى في العشرين من عمره بمواقعة فتاة في الثالثة عشر ، علّق القاضي كريد Creed لدى إعادة الأوراق للمحاكمة بقوله :

(يبدو لي أنه علّفت أهمية غير مناسبة على بعض الاختلافات الطفيفة بين أقوال الفتاة لدى المحاكمة الأولى والمحاكمة الثانية .
والظاهر أن الحالة النفسية للفتاة قد تباينت في الحالين .

ففي المحاكمة الأولى أدلت بأقوالها وهي في حالة غامة من الاستشارة .
أما في المحاكمة الثانية ، فإنه يفترض أن تكون في حالة طبيعية .

ومن العسير أن يتوقع من طفلة في سنها أن تقوم بسرد ذات الرواية الحية للأحداث ، على وجه الدقة ، في المرة الثانية أي لدى الإدلاء بالأقوال في المحاكمة الثانية . ولا شك في أنه مما يبعث على الدهشة أنها قامت بالتعبير عن الأحداث بشكل مغاير نوعاً ما .

ولكن الحق أن مسلكتها هذا لا يقلل من عدالة شهادتها بل ربما أضاف إليها . .)

بيد أنه في الحالة التي بدلي فيها الشهود بينة يعتورها التناقض أو التضارب ، فإنه يتعيّن على المحكمة أن تبيّن وجه الحقيقة من ركام الأقوال المتضاربة .

ذكر رئيس القضاء أبو رنات في قضية حكومة السودان ضد نيقولا شاشاتي ما

يلي :

(إذا كان هناك شاهدان أو أكثر على مسرح جريمة تنطوي على أعمال العنف ، فإنه من النادر أن تتوافق أقوال اثنين على كيفية نشوب العراك أو الطريقة التي كان بها أحد المتشاجرين الضرب للآخر .
ذكر أحد الفقهاء مؤخراً : « إن العين قد ترصد جانباً واحداً من المشهد الذي أمامها ، وقد تعمى عما عداها .
ليست الصورة وحدها ما يثير الانتباه ، فقد تكون العاطفة والتحيز ما تراه فعلاً بلون ما تؤكد لورأياه . لقد أثبتت التجارب أن الملاحظة أوهى من أن يعتمد عليها متى كان الشاهد في حالة هياج عاطفي) .

أ- شاهد الاخلاق EVIDENCE OF CHARACTER

أحجم القانون دائماً عن جعل شخصية الخصم عرضة للعصف أو التشهير بها من جانب الخصم الآخر عندما لا تكون شخصية المتهم عملاً للاعتماد ، وذلك تأسيساً على مراعاة النظام العام وحسن الانصاف .
ان قبول مثل هذه البيئة يضر الخصم ويعصف بسيرته ويأغته بدون انذار ، في وقت لا يكون فيه متأهباً للدفاع عن نفسه .

وتشمل الشخصية character كلا من السمعة والنزعات والميول dispositions وتيجوز تقديم البيئة على السمعة العامة ، وليس على وقائع محددة أو ظروف تفصح عن النزعة .

حكم أنه إذا عمدت سلطات ترخيص المرور إلى سحب ترخيص من سائق عربية أجرة على أساس عدم صلاحية شخصيته للقيادة ، فمن اللازم أن يمنع الطرف المضروب فرصة لاثبات العكس .

وفي قضية محمد أحمد بابكر ضد حكومة السودان ، التمس سائق عربية أجرة من المحكمة العليا إصدار توجيه إلى سلطات ترخيص المرور لتجديد رخصته بموجب المادة ١٧ من قانون المرور لعام ١٩٤٥ بما يمنحه ترخيصاً للقيادة سيارة تقل عتبة للركاب بالأجرة .

كان المدعي قد جُلسدت رخصته على مدى أحد عشر عاماً ، بيد أن سلطات المرور رفضت تجديد ترخيصه الأخير بسبب أنه في السنوات الماضية ، حدث أن تمث أدانته بسبب إحدى وعشرين مخالفة للمرور ، مما جعل شخصيته - في نظر السلطات - غير لائقة لقيادة مركبة عامة .

نعم المدعي أن تلك المخالفات كانت مخالفات بسيطة تتعلق بالمناداة على الركاب أو استعمال آلة التنبيه لجذبيهم .

أقر المحامي العام الذي كان يمثل سلطات المرور ، بإدعاءات المدعي إلا أنه تمسك بأن صحيفة سوابقه تفصح عن أنه شخص خارج عن القانون مما جعله غير لائق لقيادة مركبة عامة .

ذكر القاضي هيز Hayes في معرض خيشتات حكمه وإصداره لأمر إداري -

: mandamus

(الشخصية هي السمعة أو الطابع الدائم ، وينصرف هذا التعبير ابتداء في وقائع هذه الدعوى إلى (حسن الأخلاق) ، ثم استطراداً قائلاً :
(نعتقد رأي زملائي القضاة على أن سوء الأخلاق يعني السكر والفسوق والنزعة إلى الغش وهكذا . . . وهذا ما اعتقده أيضاً) .

بـ أخلاق للشهود character of witnesses

يجوز إثبات سوء أخلاق الشاهد إذا كان ذلك بدليل أو يذهب إلى التدليل على عدم جواز تصديقه .

وقد قضى بجواز التدليل على سوء أخلاق الشاكية لإثبات رضايتها بالموافقة في تهمة الاغتصاب أو التهجم على امرأة . وفي مصري لاسترداد تعويض عن الاختلال بزوجها ، قضى بأنه يجوز للمدعي عليه أن يقدم بيته ويستجوب المدعية عن أخلاقها العامة وخلاعتها . ذلك أن السلوك السابق وسمعة المدعية تعتبر عنصراً متجاً في تقدير الأضرار أو التعويض .

حسب اخلاق المتهم character of the accused

يحق للمتهم أن يستدعي شهوداً لحسن أخلاقه قبل النطق بالحكم وكجزء من دفاعه أي أن يدلل على انعدام القصد الجنائي أو العلم الإجرامي ، علماً أنه إذا اختار المتهم هذا السبيل ، فإنه لا يجوز لالتهام أن يدلل على العكس بما في ذلك تقديم صحيفة سوابق المتهم .

بعد ثبوت الادانة وقبل تقرير العقوبة ، تمنح المحكمة المتهم فرصة للتدليل على حسن أخلاقه إن لم يكن قد قام بذلك فعلاً . ويتم استجواب شهود الاخلاق وتدوين أقوالهم على نحو مماثل لتدوين أقوال الشهود الآخرين .

وإذا لم يكن الاتهام قد قدم بيئة عن سوابق المتهم ، فيجوز له أن يتقدم بصحيفة سوابقه التي تعد دليلاً كافياً على تلك السوابق إذا أقر بها المتهم .

وإذا حدث أن نازع المتهم في أي بيان وارد في صحيفة السوابق ، فإنه يتعين إثباته بتقديم نسخة معتمدة من العقوبة أو أمر الإحالة إلى السجن أو شهادة بتوقيع ضابط السجن المسئول عن تنفيذ العقوبة .

أما إذا كانت الادانة السابقة مما يُعتبر عنصراً في الجريمة الموجه عنها الاتهام ، فيجوز التدليل عليها ابتداء من جانب الاتهام .

د- الاستجواب المباشر - الاستجواب المضاد - احادة الاستجواب

EXAMINATION - CROSS - EXAMINATION - RE - EXAMINATION

يتم استدعاء الشهود إلى المحكمة ويؤدون القسم - باستثناء صغار السن - كما يقوم الخصم الذي استدعاهم باستجوابهم . وتجوز بعد ذلك مناقشتهم أو استجوابهم المضاد من جانب الخصم الآخر . ثم يعاد الاستجواب من جانب من استدعاهم من الخصوم . ويجوز للمحكمة أن توجه أي سؤال متى شاءت . على أنه قد تمنع المحكمة

ترجييه سؤال قد يبدو غير منتج أو ذي صبغة خاصة ، ما لم يكن متصلاً مباشرة بالوقائع الجوهرية التي تؤدي إلى إيضاح ملامح القضية .

EXAMINATION الاستجواب المباشر

نتعرض في هذا المقام إلى الظروف التي يجوز فيها توجيه الأسئلة الإيحائية ، ومتى يجوز تنبيه أو تنشيط ذاكرة الشاهد ، والحالة التي يجوز فيها للمخضم أن يجرح عدالة الشاهد الذي استدعاه .

1- الأسئلة الإيحائية LEADING QUESTIONS

القاعدة العامة في الاستجواب المباشر examination in chief تقضي بعدم جواز توجيه أي سؤال إيحائي إلى الشاهد في أية واقعة جوهرية . والسؤال الإيحائي هو السؤال ، الذي يقترح على الشاهد الإجابة التي ينشدها من وجه السؤال أو هو الذي يلجأ إلى استخدام واقعة جوهرية للحصول على إجابة بالنفي أو الإثبات المجرد . ومع ذلك فإنه يجوز السماح بتوجيه الأسئلة الإيحائية على سبيل الاستثناء ، وذلك في الحالات التالية :

- 1- في مرحلة المناقشة أي الاستجواب المضاد CROSS- EXAMINATION
- 2- في المسائل الأولية بهدف ربط الإجراءات ودفع الشاهد بأسرع ما يكون نحو المسألة بحيث يجوز للمحامي أن يسرد عليه الوقائع المعروفة والتي تم تقريرها من قبل .
- وهذه القاعدة لا تنطبق ، وأحال هذه ، على حالة الاستجواب الذي يمهد لما هو جوهري من الوقائع .
- 3- في المسائل التي ليست محل نزاع .
- 4- في حالة الشاهد العدائي hostile حيث يلزم للمخضم الحصول على موافقة المحكمة لاعتبار الشاهد عدائياً .

٥- للحصول على نقيض مباشر لواقعة سبق أن أدى اليمين عليها شاهد آخر.

٦- التعرف على الأشخاص والأشياء .

ب- تنشيط الذاكرة RE-FRESHING MEMORY

يجوز السماح للشاهد أن ينشط ذاكرته بالرجوع إلى أي محرر تم أو روجع من قبله ، يتعلق بالوقائع التي يشهد عليها شريطة ثبوت أن كتابة المحرر أو مراجعته كانت في وقت معاصر للوقائع المتصلة به .

ولا يجوز للشاهد تلاوة المحرر ، بل عليه قراءته على استقلال ، ثم يقيم بالأدلة بالشهادة بما يتذكره منه . ويجوز للخصم الاطلاع على ذلك الخطاب من المحرر الذي لجأ إليه الشاهد ، كما يجوز للخصم استجواب الشاهد عما ورد فيه .

ويجوز لضابط الشرطة اللجوء إلى الأقوال المدونة بواسطته في اليومية التحري أثناء إجراء التحقيق ، بما في ذلك أقوال المعتصر أو الاعتراف ، وذلك تتيها وتنشيطاً لذاكرته .

والظاهر أنه يجوز للمترجم أن يرجع إلى اليومية التحري لذات الغرض ، إذا لم يكن يحمل مذكرة خاصة به دون فيها الأقوال التي ترجمها ، وسجلت في اليومية ، وأكثر من ذلك يجوز للخير أن يستأنس بالمراجع في حفل تخصصه .

ولا يمكن انكار الفائدة من وراء السماح للشاهد بتنشيط ذاكرته بالرجوع إلى أي محرر معاصر ، إذا كان ذلك يساعد على إيقاظ الذاكرة لكي تستحضر مزيداً من الوقائع لا تشملها المذكرات ، والأقوال يستعصي استرجاعها .

بيد أنه إذا كان غرض الشاهد من الرجوع إلى مذكراته ألا تتناقض أقواله مع ما جاء فيها ، فإنه يجب على المحكمة أن تحول دون لجوء الشاهد إلى مذكراته .

٢- عندما يبرح الخصم شاهد *discrediting party's own witness*

لا يجوز - طبقاً للقانون المعاصر - أن يبرح الخصم شاهداً استدعاه إذا اتى بيعة في غير صالحه . بيد أنه يجوز للخصم أن يستدعي شهوداً آخرين للتدليل على وقائع تناقض بيعة ذلك الشاهد .

ولا انطباق لهذه القاعدة على الشاهد العدائي .
وظاهرة العداء Hostility أكثر وروداً في القضايا الجنائية منها في القضايا

المشفية .

ورد في كتاب مرشد نائب المأمور - Sub - Mamur's Hand book : « أن
الشاهد الذي يفصح بشهادته عن رغبته في مساعدة الخصم الآخر ، يجوز - بإذن
المحكمة - اعتباره شاهداً لذلك الخصم » .

وتصدر المحكمة - عادة - قرارها باعتبار الشاهد عدائياً بعد أن يبرز الخصم
الذي استدعاه اقوالاً صادرة من الشاهد تتناقض مع شهادته أمام المحكمة .

ويؤدي اعتبار الشاهد عدائياً أن يتقلب الامتجواب المباشر examination الى
امتجواب مضاد - cross - examination بحيث لا تثار مسألة الامتناع عن تجريح
الشاهد .

لا تتوافر سوابق قضائية تتعلق بنتائج اعتبار الشاهد عدائياً ، بيد أنه إذا كانت
القاعدة الواردة في مرشد نائب المأمور تمثل صحيح القانون . فالظاهر أنه يجوز - بإذن
المحكمة - للخصم الذي استدعى الشاهد أن يجرح شهادته ليس فقط عن سبيل
الامتجواب بل :

أ - باستدعاء شهود يشهدون بأنهم - بقدر معرفتهم بالشاهد - يعتقدون أنه ليس
جديراً بالتصديق .

ب - بالتدليل على أن الشاهد قد ارتشى أو وافق على الرشوة أو وقع تحت إغراء
أثيم في مقابل شهادته .

ج - اثبات أي أقوال سابقة مناقضة لأي جانب من بيته

وان كان هذا النظر سديداً ، فإن القواعد المطبقة أمام المحاكم السودانية تكون في
هذا المنحى أكثر شمولاً من نظيرتها في إنجلترا ، حيث يقوم حظر عام على تجريح
الخصم لشاهده - عموماً - بالنسبة لتقديم الدليل على سوء اخلاقه .

وورد في التقرير الحادي عشر للجنة مراجعة القانون الجنائي : (في تصورنا أنه مما
يتعارض مع المبادئ ، وما قد يفضي إلى الفساد أن يعكَّن الخصم الذي استدعى

شاهده على اساس أنه سوف يقول الحق على وجه العموم ، من أن يشكك فيه أو يقدم بيئة بغرض التدليل على كذبه . والسماح بهذا قد ينطوي على خطر تهديد شاهد صاحب سابقة قديمة بالكشف عنها ، ما لم تكن شهادته في صالح الخصم)
ولا شك في وجاهة هذه الحجة .

فاصطلاح الشاهد العدائي لا يحمل دلالة خاصة في اسكوتلاندا ، حيث يجوز بعد أن يدلي الشاهد بيعة وخيمة على الخصم الذي استدعاه أن يقوم ذلك الخصم - دون حاجة إلى إذن المحكمة - بالاقتراح على الشاهد أنه ربما كان مخطئاً في جانب من أقواله أو لا يمكن التعويل عليه أو أنه غير صادق .
ويسري هذا الحكم في القضايا الجنائية .

ونرى صواب هذا المنحى لأنه يجب النظر إلى الشهود باعتبارهم شهود محكمة أكثر منهم شهوداً للخصوم . وينبغي على هذا ضرورة السماح للخصم بتجريح شاهده دون حاجة إلى تحشم الشكليات للسعي إلى الحصول على إذن المحكمة لإعلان الشاهد عدائياً .

ونستشهد في هذا المقام بما ورد في كتاب كروس في الاثبات - CROSS ON EVIDENCE : (يشادي كثير من دعاة الإصلاح بإبطال القاعدة المتعلقة بالشاهد العدائي كلياً ، والسماح للخصم بتجريح شاهده بطرق عدة ، منها سوابق الشاهد الجنائية ، وسوء خلقه الشائع ، فضلاً عن الرجوع إلى أقواله السابقة التي تتضارب مع ما يدلي به أمام المحكمة) .

ويجري العمل في انجلترا على اللجوء إلى الأقوال السابقة المناقضة لتجريح الشاهد فحسب دون أن تكون دليلاً على الوقائع ، يجوز للمحكمة الاستناد إليه بينما تعتبر تلك الأقوال المناقضة طبقاً للمادة الثالثة (١ - أ) دليلاً مقبولاً لاثبات الوقائع الواردة فيها .

أما القاعدة في السودان فهي على العكس تماماً ، ففي القضايا الجنائية حيث يكون الشاهد قد أدلى بأقواله أمام المحكمة الكبرى تكون هذه الأقوال مناقضة لما سبق أن أدلى به أمام محكمة الاحالة ، فإنه يجوز للمحكمة الكبرى أن تقبل أقواله السابقة في مرحلة الاحالة وأهتار أقواله أمامها .

أما في القضايا المدنية ، فإن الأقوال المتناقضة لا تعد دليلاً تعول عليه المحكمة في قضائها .

استدعاء الخصم شاهداً

نشأ هذا الوضع الشاذ في معرض الفصل في قضية ألين ليب وآخر ضد لمحي عياد . وهي دعوى تتعلق باسترداد تعويض عن اخلال بوعد بالزواج - بالخطبة - وقد أورد فيها القاضي هيز رأياً في هذا المنحى قائلاً : (من البديهي أن الخصم يستدعي الشاهد ليشهد على الحقيقة . وعلى ذلك فلا يبدو مفيداً أن تستدعي خصمك الذي أنكرك دعواك .

وإرى أنه متى قام الخصم باستدعاء خصمه للدلاء بالشهادة ، فمن المستبعد أن تسمح له المحكمة بمناقشته أي باستجواب مضاد ، إذ كان يتعين عليه أن يتوقع ابتداء أن بينة خصمه ستكون عدائية .

ولعل مما لا شك فيه أنه من أجل هذا السبب ، فإن ماجرى أمام محكمة الموضوع لم يكن مألوفاً .

ويبدو من الأفضل عادة أن يترك للمحكمة أن تستخلص مآثره من نكول الخصم من اعتلاء منصة الشهود ، بيد أنني لا أرى أنه من الممكن أن يرفض طلب المدعي لإعلان خصمه لإداء الشهادة)

أشار القاضي العالم إلى قرار اللجنة الخاصة في القضية الهندية لال كنوار ضد تشارنجيت لال - LAL KUNWAR V CHIRANJIT LAL حيث انتقدت اللجنة القضائية بشدة ماجرى عليه المحامون من الامتناع عن استدعاء موكلهم كشهود ، ليتسنى لهم من جراء ذلك أن يقوموا بأنفسهم بمناقشة موكلهم إذا قام الخصم باستدعائهم . واستطرد قائلاً : (إنها ممارسة تتسم بالكيد لا تليق بنظام محاماة عريق رفيع . فهي ممارسة مؤذية إلى تكدير والتواء التحريات ، ويخشى أن تكون باباً للغش والافتراء ، ونصباً لحبائل تعرقل سير العدالة) .

الاستجواب المضاد CROSS - EXAMINATION

يعد الاستجواب المضاد أنجح وسيلة لانتزاع الحقيقة وهتك الأكاذيب . وهو يُسعف الخصم للحصول من الشاهد على أقوال في صالحه مما يجعله يبرهن على دعواه من بينة الخصم أو أن يجرح شهادته .

ويجوز أن يشمل الاستجواب المضاد بعض الوقائع التي لم يدل بها الشاهد إلا أنها تكون في علمه على أساس أهميتها لتكملة الرواية ويجوز توجيه الأسئلة الاتحائية في مرحلة الاستجواب المضاد حيث أنه يجوز لمن يتولاه أن يضع الشاهد على المحك بكل السبل المتاحة . فمن حقه أن يوجه أسئلة تذهب إلى :

(أ) اختبار مدى دقة الشاهد أو صحة أو عدالة أقواله .

(ب) أو التشكيك في عدالته عن طريق تلطّيح سمعته . ويحق للخصم أن يلقي ظلال الشك على شهادة الشاهد بسبب تصور في عقله أو ادراكه أو قصر نظره أو بسبب حجمه مثلاً .

إن مصلحة العدالة تقتضي ممارسة حق الاستجواب المضاد بشكل لا يطيل أمد النزاع بغير ضرورة . فليس من مهمة المحامي إثارة مسائل ميثوس منها بإسهاب ، أو أن يعتمد على استجواب مضاد مطول في الأمور التي لا تكون محلاً للنزاع في واقع الأمر .

ذكر المورّد هانورث Hanworth رئيس محكمة الاستئناف : (يمثل الاستجواب المضاد سلاحاً فعالاً وقيماً يهدف إلى تحقيق صدق الشاهد ومدى دقة واکتھال روايته وهو سلاح عهد به إلى المحامي ثقة في استعماله بتعقل مع المراعاة لما يؤديه من عون للمحكمة دون أن يفضّل في الوقت نفسه عن وقوعه الذي ينوء تحته الشاهد) .

أ- التشكيك في عدالة شاهد الخصم :

يتم هذا إما عن طريق الاستجواب المضاد cross - examination أو عن طريق بينة شهود يدلّون على أن الشاهد مشهود عنه الكذب .

ومع ذلك ، فإذا كانت محاكمة المتهم إجبارية ، فإن حقهم في تمحيص عدالة
الشهود الذين يدلون بأقوالهم ضده يقدر مفيداً للغاية إذ أنه يكشف شخصياتهم لأول
مرة أمام المحكمة . بيد أنه يجوز للمحكمة أن تسمح لهاميه بالإطلاع على يومية
التحري لمعرفة أقوال الشهود في مرحلة التحريات .

ومعنى تم اتهام شخص بالاختصاص أو التهميم الفاحش فيجوز التذليل على أن
الشاكية شخصية خليعة أو فلسفة ويجوز سؤال الشاهد في الاستجواب المضاد عما إذا
كافة فلسفتها لإزالة تناقض أقواله السابقة ، فإن أنكرو ذلك ، فيجوز تقديم
الدليل أو الإشارة إلى أقواله السابقة .

وقضى أنه يجوز استخدام بيئة مسجلة في محضر قضية مدنية للتشكيك في شهادة
الخصم في قضية أخرى . وبالنسبة للقضايا الجنائية ، فإن المادة ١١٣٦ (أ) (ب) من
قانون الإجراءات الجنائية تنص على جواز الاستماع بيومية التحري في مرحلة الإحالة أو
المحاكمة لتسكين المحكمة من استجواب أي شاك قد تختلف أقواله أمامها عن أقواله
المدونة في يومية التحري .

بـ التناقض contradiction

جرى العمل في السودان على عدم جواز تقديم بيئة لدحض أقوال الشاهد في
مسألة لا تعد أساسية أو جوهرية بالنسبة للترافع ، وإنما تهدف إلى التشكيك في عدالة
الشاهد .

وأورد القاضي بلائت (platt) :

(إذا قدر لصحة كل أقوال يدل بها الشاهد أن تكون محلاً للتحري ، فمن
الجلي أن يفرض ذلك على تأييد القضايا) .

مهما يكمن من أمر ، فإنه يجوز في تهمة الاختصاص - إذا أثار المتهم دفع الزناد
لدحض أقوال الشاكية ، إذا أنكرت سبق موافقة المتهم لها .

يبد أنه لا يجوز دحض أقوالها إذا أنكرت الشاكية سبق الواقعة رجل آخر .
ويكمن السبب وراء ذلك في أن سبق الواقعة المتهم للشاكية منتج فيما يتعلق
بمسألة الرضا .

بل أكثر من ذلك إذا تعرض الشاهد للسؤال عن تحيزه أو محاباته لأحد الخصوم ،
وأنكر ذلك ؛ فيجوز تقديم الدليل لدحض إنكاره .
وفي إنجلترا ، إذا أنكر الشاهد أثناء الاستجواب سبق ادائته في جريمة جنائية ،
فيجوز التدليل على ما أنكر .

إعادة الثقة في عدالة الشاهد Re - establishing credit :

منى تم التشكيك بشكل مباشر في عدالة الشاهد عن طريق التدليل على اشتهاؤه
بالكذب ، فيجوز تركية الشاهد بأحد الطرق الآتية :
أ - عن طريق استجواب الشاهد الطاعن عن أسبابه وكيفية علمه وشعوره
العدائي .
أوب - بإعادة استجواب الشاهد المطمون فيه .
أوج - بتقديم بيئة مستقلة على ما يركي شخصية الشاهد الأول أو بالطمع على
شخص الشاهد الطاعن .
وهذا المبدأ ورد في موسوعة ستيفن Stephen's Digest بيد أن السوابق نادرة في
هذا المضمار في حقل القضاء السوداني .

إعادة الاستجواب RE - EXAMINATION

القاعدة في هذا الشأن تقضي بأنه على الرغم من أن الاستجواب المضاد cross-
examination لا يكون مقصوداً على الوقائع التي أدلى بها الشاهد في الاستجواب
المباشر - examination يتعين أن تنصب على استيضاح المسائل التي أثبتت في

الاستجواب المضاد cross-examination فحسب ، فإذا ما أثبت مسائل جديدة -
بإذن المحكمة - في إعادة الاستجواب ، فيبدو أنه يكون من الجائز للخصم أن
يستجوب الشاهد مجدداً عن هذه المسائل المثارة .

٥- إعادة استدعاء الشهود Recalling witnesses

متى تمّ تعديل التهمة في القضايا الجنائية ، بعد بدء المحاكمة ، فإنه يجوز لكل
من الاتهام والدفاع إعادة استدعاء أي شاهد سبق له الإدلاء بأقواله ، بغرض
الاستجواب فيما يتعلق بتعديل التهمة . بل أكثر من ذلك ، فإنه يجوز للمحكمة إعادة
استدعاء واستجواب أي شخص ، في أية مرحلة تكون عليها الاجراءات ، متى كانت
شهادته جوهرية للفصل العادل في القضية .

وفي هذا الصدد أورد القاضي بلات platt :

(إن سلطة إعادة استدعاء الشهود ، سلطة مقيدة على أن تمارس بتعقل
مناسب . . . وأن الهدف من ممارستها يتعين أن يقتصر على استجلاء الغموض أو
الابهام في شهادة الشاهد الأصلية ، ذلك الاستجلاء الذي يطرأ فجأة ويكون مطلوباً
لتوضيح مسألة لم تتم إثارتها وقت ادلائه بأقواله الأولى .

ويقصد القضاء في إنجلترا في ممارسة هذه السلطة . وفي القضية المبرألة ،
تلاحظ أنه تمت إعادة استدعاء سبعة شهود مرة واحدة ، بينما تمت إعادة استدعاء
شاهدين أكثر من ثلاث مرات تقريباً ، وذلك بصدد مسائل كان من الممكن توقعها
لدى الاستجواب الأول .

ونرى أن ذلك كان إسرافاً ، وإن الشهود الذين تمّ استدعاؤهم لم يقتصروا في
الغرض المحدد من استدعائهم بشكل كاف ، وإنما سمح لهم بالانسياق وراء مسائل
هامشية)

وتجدر الإشارة إلى أن هذه الملاحظات قد أبدتها القاضي العالم في قضية لم يتم فيها
تعديل التهمة ضد المتهم .

أما في القضايا المدنية ، فإنه لا يجوز إعادة استدعاء الشاهد الذي تمت إعادة

استجوابه أو توجيه أسئلة إضافية إليه إلا إذا كان ذلك بواسطة المحكمة أو بإذنها .

١٠ - البينة المكتوبة TESTIMONY

لا يجوز الخلط بين البينة المكتوبة وبين بينة المستندات . وفي هذا المقام نتعرض لبحث بينة الاقرار المشفوع باليمين والبيئة عن طريق الالابفة داخل وخارج السودان .

١ - البينة بالاقرار المشفوع باليمين Evidence by affidavit

يجوز للمحكمة في أي وقت ، في القضايا المدنية ، ولأسباب كفاية تدونها ، أن تأمر بإثبات أي واقعة أو وقائع محددة عن طريق الاقرار المشفوع باليمين أو أن تقبل أي إقرار للشاهد في مرحلة السماع . بيد أنه إذا كان متاحاً استدعاء الشاهد للاطلاع بقوله أمام المحكمة ، ووجب الخصم في استجوابه ، فإنه لا يجوز للمحكمة أن تقبل الاقرار المشفوع باليمين طريقاً للإثبات .

وان قضية وثقة أنيسة إبراهيم ضد شفيق منيا ، التي تقررت قبل استحداث قواعد الاقرار المشفوع باليمين في قانون الإجراءات المدنية ، قضي بأنه على الرغم من جواز قبول الاقرار دليلاً في الاثبات ، بيد أنه متى أمكن استدعاء الشاهد دون تعطيل بالنفع ، فإن اقرار الشاهد المشفوع باليمين لا يعتبر دليلاً مقبولاً . ونورد ما ورد في حيثيات رئيس القضاة ماكليجان MacLagan الذي تنطق بالحكم :

(ويسود أنه مما يتجاف مع المألوف . . أن يفشل محامي المدعى في جلسة السماع وفي جمعته اقراران مشفوعان باليمين لشاهدين لم يطلب حضورهما أمام المحكمة . وإذا كان من الجائز عدم اتباع قواعد الاثبات بدقة بمواقف اطراف الدعوى ، إلا أنه لا محل للقول في هذا المقام بأن محامي المدعى عليهم قد وافق على قبول الاقرارين المذكورين .

على أنه حتى في الحالات التي يجوز فيها تقبلهم الاقرار دليلاً في الاثبات ، فإن

للمحكمة - بناء على طلب الخصم - ان تأمر باستدعاء الشاهد للاستجواب . ويجب
اقتصار البيئة الشفوية التي يدلي بها الشاهد في الاقرار على الوقائع التي يكون يوسع
الشاهد التلليل عليها ، بناء على علمه باستثناء الاقرار المقدم في الاجراءات الوقفية
حيث تقبل الاقوال التي يعتقد الشاهد بصحتها شريطة أن يوضح أسباب ذلك
الاعتقاد .

تبادل الأسئلة ADMINISTERING INTERROGATORIES

يجوز لأي من طرفي الدعوى بلذن المحكمة أن يوجه طلباً مكتوباً للاقرار بأي
وقائع متعلقة بالتزاع إلى خصمه . ولا يصدر اذن المحكمة إلا فيما يتعلق بالامور التي
ترى أن من شأنها الفصل العادل في الدعوى أو الاتصال في النفقات .
ويجب الاجابة على الاسئلة باقرار مشفوع باليمين متضمن أي اعتراض على
الاجابة عليها .

٢- التصويض Evidence on commission

تقرر مرسوعة متيغن في الاثبات - Stephen's Digest of the law of Evi-
dence ان البيئة الشفوية المأخوذة عن طريق التصويض ، يتعين الادلاء بها بنفس
الطريقة ، كما لو كانت في محكمة عليا باستثناء أن المفوض لا يجوز له التقرير في مدى
صحة الاعتراضات على الاسئلة ، وإنما يتعين عليه أن يدون الاسئلة وحدوث الاعتراض
عليها والاجابة التي يتلقاها .

ولعل في هذه القاعدة ما يمثل القلقون في السودان أيضاً . وكما ستلاحظ فان
القضاء جرى واستمر في القضايا المدنية على أن البيئة عن طريق التصويض ، يتعين أن
تكون على اليمين . ويجوز في جميع الحالات استجواب الشهود الذين أدلوا بها .
وبعد أن تعرض للبحث عن القواعد المطبقة في دائرة القضايا المدنية ، نتناول
بعد ذلك بحث القواعد المطبقة في دائرة القضايا الجنائية .

مع مراعاة القيود والشروط المقررة، يجوز للمحكمة في أي وقت قبل صدور الحكم أن تصدر تفويضاً فيها يأتي :

أ - سؤال أي شخص يقيم في دائرة اختصاصها المحلي والذي تحول ظروف مرضه أو عجزه دون حضوره أمامها .

ب - سؤال أي شخص خارج دائرة الاختصاص .

ج - سؤال أي موظف عام لا يستطيع - في رأي المحكمة - الحضور أمامها دون الإضرار بالخدمة العامة .

ويصدر التفويض إلى المحكمة التي يقيم في دائرتها الشخص المراد استجوابه ، بشرط أن يمنح الخصم - طالما كان ذلك عملياً - الفرصة لاستجواب الشاهد الذي يدلي بأقواله . ومع مراعاة القيود العادلة ، تعتبر هذه الأقوال دليلاً مقبولاً في الدعوى . وكان القاضي عثمان الطيب قد فسر نصاً مماثلاً ورد في المادة ١٠٥ (١)

قانون القضاء المدني لسنة ١٩٢٩ (الملغى) فذكر : (ان هذا يعني أن الشاهد المطلوب استجوابه يتعين مشولته أمام المحكمة الصادر إليها التفويض للدلاء بأقواله على اليمين وأرى أنه إذا اخذت الأقوال على نحو غير هذا ، فلا يجوز قبولها دليلاً في الإثبات) .

ويتجلى هذا المفهوم في قضية البدوي عثمان ضد ورثة حسن محمد حامد ، حيث أعطى المدعى عليهم اسم القاضي المقيم بسنجه كأحد شهودهم إلا أن المحكمة قررت أخذ أقواله عن طريق التفويض .

قامت المحكمة بإعداد الاستئالة وبعثت بها إلى القاضي المقيم الذي أجاب عليها بخط يده ، وذيل ذلك بالقول بأنه قد أقسم على صحة الإجابة . ذكر القاضي عثمان الطيب :

(لا يجوز للشخص أن يستجوب على يمين يؤديها أمام نفسه . ان البيئة عن طريق التفويض تختلف عن الإقرار المشفوع باليمين ، حيث يجوز للموثق أن يؤدي اليمين أمام نفسه .

ونلاحظ أن الأقوال التي بعث بها هذا الشاهد لم تكن على اليمين . . .

يجدر القول ان الاقوال التي تتم عن طريق التفويض دون أن يمنح الخصم الآخر فرصة استجواب الشاهد ، لا يجب - على وجه العموم - التعويل عليها كثيراً .
فإذا لم يمنح الخصم الفرصة للاستجواب ، فإن البيئة عن طريق التفويض لا تشكل جزءاً من المحضر الا لاسباب خاصة تدونها المحكمة .
ويجوز للمحكمة أن تصدر بدلاً عن التفويض خطاب التماس تطلب فيه سؤال شاهد غير موجود في السودان .

ب- في القضايا الجنائية :

إذا تبين للمحكمة خلال أي اجراء قضائي أن حضور أي شاهد لا يتوافر الا بعد فترة تأخير أو تكبد مصاريف أو مشقة تعتبر غير معقولة ، فيجوز للمحكمة أن تصدر تفويضاً لقاضي من الدرجة الأولى أو الثانية حيث يقيم الشاهد في دائرة اختصاصه ، لاختذ اقوال الشاهد المذكور .
ويجب على المحكمة المنوط بها التفويض ، أن تستجوب الشاهد فيما يتعلق بالاسئلة المتعلقة بنقاط النزاع والتي يتم إعدادها من قبل المحكمة الصادر منها التفويض أو الاتهام أو الدفاع .
ويجوز لممثل الاتهام وممثل الدفاع وللمتهم إذا لم يكن موجوداً في السجن ، الظهور بنفسه أمام المحكمة ، وأن يستجوب أو يناقش أو يعيد استجواب الشاهد الذي يدلي باقواله .

وإذا كان استجواب أي شاهد موجود في الخارج بغرض التحقق من طبيعة أو مصدر أو صفة مميزة من صفات أي شيء لا يتيسر إلا بعد تأخير أو تكبد مصروفات فيجوز للمحكمة بعد سماع ممثل الاتهام - ان وجد - والمتهم أو محاميه الاستغناء عن حضور الشاهد . وأن تضع أسئلة كتابية ليجيب عليها الشاهد المذكور .
إن الغرض من الاسئلة المكتوبة محدود للغاية ، وتجوز الاجابة عليها باقرار مشفوع باليمين أو بأي طريقة أخرى تراها المحكمة مناسبة .



مرکز تحقیق تکاپویر علوم اسلامی

٢- الاثبات عن طريق المستندات DOCUMENTARY EVIDENCE





مرکز تحقیقات کامپیوتر علوم اسلامی

البيئة الاصلية والبيئة الثانوية

يجوز التدليل على محتويات المستندات إما عن طريق البيئة الاصلية أو البيئة الثانوية .



البيئة الاصلية PRIMARY EVIDENCE

وتعني البيئة الاصلية ذات المستند المقدم للمحكمة أو إقراراً بمحتوياته .
والقاعدة العامة هي أنه يجب تقديم أصل المستند العرفي ORIGINAL
PRIVATE DOCUMENT ، وأن يتم التعرف عليه على اليمين باعتباره كذلك ،
بينما يعتبر المستند العام PUBLIC DOCUMENT مقبولاً بمجرد تقديمه .
ويشترط لقبول المستندات العرفية تقديمها بواسطة محررها أو بواسطة من
وجهت أو أرسلت اليه ADDRESSEE ولعله يبدو ممكناً تقديمها من قبل من يمثله .
ومع ذلك ، فإن المستند المحرر قبل عشرين عاماً أو أكثر يعتبر مستنداً قديماً
ANCIENT DOCUMENT بشرط أن يتم تقديمه من حُرز أمين ، ومن ثم يكون
مقبولاً في الاثبات باعتباره أنه يفصح عن صحته .
وقضي أنه ليس مما يشترط أن تسجل الدفاتر التجارية باللغة العربية أو اللغة
الانجليزية لكي تكون مقبولة في الاثبات .
وتندرج الصور الفوتوغرافية وأشرطة التسجيل ، تحت تعريف المستند العرفي ،

بل إن القيد في سجل الكنيسة يعتبر دليلاً مقبولاً في الإثبات دون أن يكون قرينة قاطعة على ما ورد فيه .

البينة الثانوية SECONDARY EVIDENCE

تنصرف دلالة البينة الثانوية إلى :

(أ) بيان شفوي عن محتويات وثيقة صادرة عن شخص عاينها بنفسه واطلع عليها .

أو (ب) في حالة المستند العام ، إلى جواز إثبات محتوياته عن طريق الصورة المعتمدة CERTIFIED COPIES .

يتم التدليل عادة على محتويات المستند عن طريق البينة الأصلية - REAL EV- IDENCE ، بيد أنه يجوز التدليل عليها بالبينة الثانوية في حالات استثنائية تلخص فيما يلي :

١- فقد الاصل WHERE THE ORIGINAL HAS BEEN LOST

من المسلم به كقاعدة عامة في قانون الإثبات جواز قبول البينة الشفوية على عقد DOCUMENTED TRANSACTION أفرغ في مستند ، بشرط إثبات أن المستند قد فقد وتم سعي للمعشور عليه دون جدوى . وفي قضية عبدالله طيفور ضد جمعية الحصاحيصا التعاونية ، حيث كان من بين الوقائع الادعاء بفقد عقد ضمان ، ذهب رئيس القضاء ابر رنات إلى جواز قبول البينة الشفوية لإثبات محتويات ذلك العقد . وأقر رئيس القضاء العالم المبدأ الذي أرساه القانون العام في قضية بروسر ضد سيوبل ، التي ورد فيها :

(تقبل البينة الثانوية على مستند إن كان الاصل قد ضاع أو تلف مع ضرورة إثبات أن سعيًا جاداً قد بذل للمعشور عليه .

- ويعتمد معنى السعي الجاد على طبيعة وقيمة المستند فالسعي الحريص مطلوب لمستند هام أكثر منه لمستند ضئيل الفائدة) .
- ٢ - إذا استحال تقديم المستند أو تطلب تقديمه مشقة بالغة ، كما في حالة اثبات الحفريات أو الآثار .
- ٣ - إذا كان أصل المستند في حيازة الغير ورفض تسليمه وكانت لديه حصانة تبرر له عدم تقديمه .
- ٤ - إذا كان أصل المستند في حيازة خصم يرفض تقديمه للمحكمة ، سواء بعد اعلانه لتقديمه أو بالتغاضي عن ضرورة الاعلان .
- ٥ - نسخ المستندات في مواجهة اطراف لم يوقعوا عليها .



دفاتر البنوك BANKERS' BOOK

هناك قواعد خاصة تتعلق بقبول مقتطفات من دفاتر البنوك ينظمها في الهند قانون اثبات دفاتر البنوك لسنة ١٨٩١ ، المستمد من نظيره في انجلترا قانون اثبات دفاتر البنوك لسنة ١٨٧٩ وتنص القواعد الاساسية في ذلك القانون على مايلي :

(١) يجب قبول أي نسخة من القيد في دفتر البنك في أي اجراء قانوني كدليل في حد ذاته على ذلك القيد وعلى الأمور والصفقات والحسابات المسجلة فيه « حتى لو كان في صالح الخصم الذي أبرز صورة القيد من دفتر البنك الذي يتعامل هو معه » .

(٢) لا يجوز إلزام أي بنك أو موظف فيه أن يبرز دفتر البنك في أي اجراءات قانونية لا يكون البنك طرفاً فيها أو إجباره على الحضور كشاهد للتدليل على الأمور . أو الصفقات أو الحسابات المقيدة في ذلك الدفتر ما لم تأمر المحكمة بذلك لأسباب خاصة .

(٣) يجوز للمحكمة أن تصدر أمراً بناء على طلب أي طرف في اجراء قانوني لتمكينه من فحص أو أخذ نسخ من أي قيد وارد في دفتر البنك ، وذلك فيما يتعلق باغراض الاجراءات القضائية .

ويجوز إصدار مثل هذا الأمر مع اعلان البنك أو الخصم أو بدون اعلان .

ومع أن هذه القواعد تبدو مفيدة وتقتصد الوقت إلا أنها فيما يبدو غير متبعة أمام المحاكم السودانية مما ينجم عنه ضرورة اللجوء إلى إعلان البنك لإبراز أو تقديم دفاتها متى ما أمرت المحكمة بذلك .

المستندات العامة PUBLIC DOCUMENTS

يجوز التدليل على محتويات أي مستند عام مهما كانت طبيعته طبقاً للقانون العام إما عن طريق تقديمه من الخرز الاصيل للمستند وذلك بغرض فحصه أو تمييزه أو عن طريق تقديم نسخة مراجعة منه .

وقد تمّ في الهند وإنجلترا تبسيط اجراءات اثبات المستندات العامة إلى حد بعيد عن طريق التشريع . إلا أنه ليس من المسور دائماً التقرير فيما إذا كان محرر بعينه يعتبر مستنداً عاماً أو عرفياً .

وبالرجوع إلى مقولة اللورد بلاك بيرن في قضية استورلا ضد فريسيه الشهيرة ، فإن المستند العام يعني « ذلك المستند الذي تمّ وضعه بغرض إفادة الجمهور منه مع تمكنه من الرجوع إليه » .

وأضاف إلى ذلك قوله بضرورة أن يتعلق المستند بشأن عام بعد إعداده من قبل موظف عام تادية لوظيفته .

إن هذه القاعدة التي صاغها بلاك بيرن BLACK BURN والتي تؤكد على إتاحة المستند للفحص ، قد تمّ اتباعها في إنجلترا مما تمخض عنه استبعاد السجلات النظامية - REGIMENTAL RECORDS والسجلات العادية الروتينية لإدارة البريد .

وتفادياً لبعثرة السجلات العامة على طول البلاد وعرضها يميز القانون في الهند البيئة الثانوية SECONDARY EVIDENCE على المستندات العامة عن طريق تقديم نسخ مصدقة . ويجوز قبول بيعة مماثلة في إنجلترا عن طريق تقديم النسخ التي تنقسم إلى أربعة أنواع :

١- النسخة المعتمدة : AN EXAMINED COPY

هي النسخة التي يقسم الشاهد على أنه قد قام بمقارنتها مع الأصل ووجدتها صحيحة ومكتملة .
ويتعين أن يكون قد قام بنفسه بمقارنة النسخة حرفياً مع الأصل أو أن يكون قد قام بفحص النسخة بينها قام آخر بتلاوة الأصل عليه ، ولا ضرورة لاستدعاء ذلك الشخص الآخر .

٢- النسخة المصدقة (الشهادة) A CERTIFIED COPY

هي النسخة التي يشهد بصحتها موظف عام ، يكون الأصل في عهده . ولا ضرورة لاستدعاء ذلك الموظف العام كشاهد ، متى ما قام بختم النسخة - PROPERLY SEALED أو وثقها على النحو الصحيح .

٣- نسخة للمكتب AN OFFICE COPY

هي النسخة التي تُعد في قلم كتاب المحكمة العليا بواسطة موظف يكون الأصل في عهده .

٤- النسخة المطبوعة على المطبعة الحكومة بتوجيه صادر من البرلمان أو أي مصلحة أو موظف في الدولة :

في السودان ، تعتبر نسخة القيد في سجل الزواج المحفوظ وفقاً لقانون الزواج لغير المسلمين لعام ١٩٢٦ دليلاً مقبولاً في الأثبات على انعقاد الزواج المسجل فيه . وقضي بأن الشهادات الصادرة من الموظفين العموميين تعتبر دليلاً على الوقائع المخول لهم الشهادة عليها ، ولكنها لا تمتد إلى الأمور العرضية ، وكذلك تقبل النسخ المصدقة كدليلاً ثانوية على الأصل .

وفي قضية حكومة السودان ضد آمال حسين بيومي ، أدانت المحكمة المتهمه بتقديم مستند مزور بفرض الالتحاق بإحدى الوظائف ، أي بتقديم شهادة توضح اجتيازها لامتحان المرحلة الوسطى .
اعتمد الاتهام أساساً على شهادتين ادعى صدورهما من مدرسة الاقباط المصرية بعطيرة توضحان :

أ - ان اسم المتهمه لم يرد في سجلات المدرسة مما يقطع بأنها لم تقيّد كطالبة بالمدرسة على الاطلاق .

ب - ان اسم المتهمه ليس من بين أسماء التلاميذ الذين جلسوا لامتحان المرحلة الوسطى في التاريخ المذكور بالشهادة .

ولدى إصدار قرار محكمة الاستئناف بتأييد الادانة اعتمد القاضي عبيد قسم الله على « مقدمة الاثبات » INTRODUCTION TO EVIDENCE للبروفسور نوكس NOKES ، الذي ورد فيه : (ينبغي أن يتعلق المستند العام بأمر عمومي وأن يكون قد تم إعداده أثناء تأدية الموظف لواجبه وأن يكون المستند متاحاً للاطلاع عليه لافراد الجمهور) .

لم يفلح القاضي العالم في استجلاء ما إذا كانت سجلات المدرسة متاحة للرجوع إليها من قبل الجمهور .

وقد نقضت المحكمة العليا حكم الاستئناف في هذا الشأن ، وإن كان حكم المحكمة العليا لا يساعد على أي نحو ، في تعريف المستند العام

وقد أمرت المحكمة العليا لدى النقض بإعادة الاوراق لمحكمة الموضوع مع التوجيه بتقديم سجلات المدرسة واستجواب من يقدمها على اليمين .

لم تتعرض المحكمة العليا ذاتها إلى كيفية قبول تلك السجلات لأنها تتعارض بوضوح مع قاعدة عدم قبول البينة السماعية .

ولعله كان من الجائز اللجوء إلى المادة ٣٥ من قانون الاثبات الهندي لعام ١٨٧٢ ، التي تنص على أنه : (يعد واقعة منتجة بحد ذاتها في الدعوى أي قيد في

أي دفتر أو سجل أو محضر عام أو رسمي يقرر واقعة متصلة بالنزاع قد تم اعداده بواسطة موظف عام قياماً بواجبه الرسمي أو بواسطة أي شخص آخر اداء لواجب يقرره قانون البلاد .

ولدى اشارة اللورد كارسون CARSON الى المادة ٣٥ : (في جل الحالات إن لم يكن فيها كلها تقريباً ، وبعد مضي الزمن ، قد يغدو من المحال تقديم البيينة على صحة ماورد في مثل هذه المستندات . ولهذا السبب تقرر هذا الاستثناء من عدم قبول البيينة السماعية) .

وتجدر الاشارة إلى أنه قضي في الهند بأن ناظر المدرسة يعتبر موظفاً عاماً بالمعنى الوارد في المادة ٣٥ من القانون .

ولعل قضية آمال حسين بيومي تمثل المحنة التي واجهت القاضي عبيد قسم الله في محكمة الاستئناف ، والتي تدعو إلى معالجة عاجلة من جانب المشرع السوداني .

اثبات المستندات العامة الاجنبية

PROOF OF FOREIGN PUBLIC DOCUMENTS

في قضية عرضت أمام قاضي المحكمة العليا في عام ١٩٥٢ لاحظ القاضي واطسون WATSON :

(إن القضاء في السودان يقر بالصعوبات التي تواجه الاجانب في تقديم المستندات ، وهو أميل إلى التوسع والتراخي حيال قواعد الاثبات الصارمة ، شريطة أن يطعن القاضي بها لا يدع مجالاً للشك الى صحتها) .

كان القاضي العالم يشير إلى مستندات عامة أجنبية أكثر من الاشارة إلى الاجانب ومحاولتهم تقديم مستندات أمام القضاء .

هذا فضلاً عن أن ما أطلق عليه القاضي (قواعد الاثبات الصارمة) THE SO CALLED STRICT RULES - لم يكن له محل .

بيد أنه والحق يقال إن قدراً كبيراً من التخفيف كان هو طابع القضاء السوداني فيما يتعلق باثبات المستندات العامة الاجنبية .

فقد قضي - مثلاً - في قضية ج . لوسي ضد ب . باتامينوس - G. LOUSI V P POTAMIANOS بأن (شهادة بتقدير وسداد الضرائب في الكونغرس صادرة من محافظ « أبا » ABA والتي تمّ التدليل عليها بشهادة شاهد ، يجوز قبولها - متى كانت متصلة بالنزاع - دليلاً في الإثبات ، على الرغم من عدم توثيقها بالصيغة المقررة - وتشكل قضية جرازبلا كريسافيدس ضد جورج كريسافيدس GREZELLA CHRISAFIDS V GEORGE CHRISAFIDS مثلاً آخر ، حيث قرر القاضي ماكديويل MCDOWELL بصدد شهادة زواج قدمت في البيئة :

(كانت المدعية قد تزوجت زواجاً شرعياً من المدعى عليه في ١٩٥٤ ، فتقدمت بشهادة زواج تبدو صحيحة في ظاهرها ، ولم ينازع المدعى عليه فيها . وعلى الرغم من استغراب المحكمة من أن يكون بوسع فتاة في الرابعة عشر من عمرها أن تعقد قراناً مدنياً مشروعاً في أريزونا إلا أنه يتمين على المحكمة - في غيبة دليل على العكس - الاعتداد بانعقاد الزواج بين الطرفين) .

لم يتغير ما جرى عليه العمل إلا في عام ١٩٦٦ ، حيث قرر القاضي بابكر عوض الله في قضية حكومة السودان ضد سعاد صياحي ، بأن نسخ السجلات الاجنبية ليست مقبولة في الإثبات أمام محاكم السودان إلا ان استدعي خبير في قانون الدولة المعنية بتلك السجلات ، للتدليل على :

- (١) أن المستندات قد تم حفظها بتحويل من القانون .
- (٢) وانها معترف بها من قبل قضاء الدولة التي تتبع لها .

ملحق الكتاب



- ١- قانون الاثبات في المواد المدنية لسنة ١٩٧٢ .
- ٢- اعلان بمرين قانون الاثبات في المواد المدنية لسنة ١٩٧٢ .
- ٣- قانون أصول الأحكام القضائية لسنة ١٩٨٣ .
- ٤- قانون الاثبات لسنة ١٩٨٣ .



مرکز تحقیقات کامپیوتر علوم اسلامی

فهرس قانون الاثبات لسنة ١٩٧٢

الباب الاول

المواد	أحكام تمهيدية
١	اسم القانون وبدا العمل به ١٤١.....
١	النصوص الملغاة ١٤١.....
٣	نطاق تطبيق القانون ١٤١.....

الباب الثاني

١٠-٤	أحكام عامة ١٤٢.....
------	---------------------

الباب الثالث

١١	طرق الاثبات ١٤٣.....
----	----------------------

الادلة المكتوبة - شهادة الشهود - القرائن وحجية الاحكام - الاقرار
واستجواب الخصوم - اليمين - المعاينة - الخبرة .

المواد

الفصل الاول

الادلة المكتوبة

قواعد عامة - المحررات الرسمية - المحررات العادية - اثبات صحة المحررات -
الزام الخصم بتقديم المحررات التي تحت يده .

الفرع الاول

١٣-١٢ قواعد عامة ١٤٤

الفرع الثاني

١٦-١٤ المحررات الرسمية ١٤٥

الفرع الثالث

٢٠-١٧ المحررات العادية ١٤٦

الفرع الرابع

اثبات صحة المحررات

٢٣-٢١ ١- قواعد عامة ١٤٧

٣٥-٢٤ ٢- الانكار ١٤٧

٤١-٣٦ ٣- الادعاء بالتزوير ١٥٠

الفرع الخامس

الزام بتقديم المحررات التي تحت يده

٤٨-٤٢ الزام الخصم بتقديم المحررات التي تحت يده ١٥٢

الفصل الثاني

٦٦٤٩ شهادة الشهود ١٥٤

الفصل الثالث

القرائن وحجية الاحكام

الفرع الأول

٦٨٦٧ القرائن ١٥٩

الفرع الثاني

٧٠٦٩ حجية الاحكام ١٥٩



الفصل الرابع

الاقرار القضائي واستجواب الخصوم

الفرع الأول

٧٣٧١ الاقرار القضائي ١٦٠

الفرع الثاني

٧٤ استجواب الخصوم ١٦١

الفصل الخامس

اليمين

٨١٧٥ اليمين الحاسمة - اليمين المتممة

الفرع الأول

٨١-٧٥ اليمين الحاسمة ١٦١

الفرع الثاني

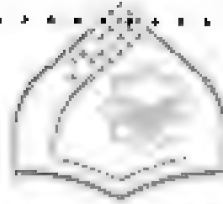
٨٣-٨٢ اليمين المتممة ١٦٣

الفصل السادس

٨٥-٨٤ المعاينة ١٦٤

الفصل السابع

٩٥-٨٦ الخبرة ١٦٤



الجمهورية العربية السورية
وزارة العدل

بسم الله الرحمن الرحيم
مقدمة المذكرة التفسيرية لمشروع قانون الاثبات
في المواد المدنية لسنة ١٩٧٢

في مجتمعنا الاشتراكي العدل كالحيز حق لكل مواطن ، ولئن كانت التشريعات الاجرائية الموضوعية هي موطن العدل بمضمونه فان التشريعات الاجرائية هي الطريق اليه والاداة بحيث يصل الى كل فرد من غير موانع مادية أو تعقيدات شكلية ، فالفكر الاشتراكي لا يكتفي بتقرير الحقوق بل يحرص على تأكيد تمتع اصحابها بشمراتها . وإذا كان القاضي لا يقضي لمن يدعي حقاً الا إذا ثبت أمامه الدليل الذي يرتبه القانون ، تأكد أن الدليل هو قوام الحق ومعقد النفع وبرزت أهمية قانون الاثبات .

ولما كانت وظيفة القاضي هي توزيع العدل بين الناس بتطبيق القانون على ما يعرض عليه من منازعات ، وكان ذلك يقتضي علمه بالقانون وعلمه بحقيقة الوقائع المتنازع عليها وكان علمه بالقانون مفروضاً فيه ، أما علمه بحقيقة الوقائع المتنازع عليها فيأتي من طريق الترجيح أو الاستنباط مما يشاهده أو يسمعه من وقائع أو مما يعرض عليه من مختلف وسائل الاثبات ، لهذا فقد أصبح من الضروري تمكين القاضي من الاحاطة بالحقيقة في المنازعات التي تعرض عليه . وللشرائع في ذلك مذاهب ثلاثة : ١- مذهب الاثبات المطلق ٢- مذهب الاثبات المقيد ٣- مذهب الاثبات المختلط .

١- المذهب المطلق :

وفيه لا يرسم القانون طرقاً محددة للاثبات ويترك القاضي حراً في تكوين اعتقاده من أي دليل يقدم له . وهذا المذهب وإن كان يسمح للقاضي بالقيام بدور إيجابي في تحري الحقيقة بجميع الطرق التي يراها مؤدية إلى ذلك مما يجعل الحقيقة التي يصل إليها في المسائل المتنازع عليها أقرب ما تكون إلى الحقيقة الواقعية ، إلا أنه لا يحقق ما تقتضيه المصلحة من توفير الثقة والاستقرار في التعامل لأنه يدع المجال واسعاً للاختلاف في التقدير من قضاة إلى آخر ، ويعرض المتقاضين إلى مفاجآت غير مأمونة ، ويسلبهم الاطمئنان إلى مراكزهم ، ويشجع الظالمين والمهاطلين على المنازعة في الحق الثابت أملاً في الافادة من اختلاف القضاة في التقدير .



٢- المذهب المقيد :

رأت بعض الشرائع أن تعالج عيوب مذهب الاثبات المطلق بإلحد من سلطة القاضي في تسيير الدعوى والفصل فيها بتحديد طرق الاثبات وتحديد قيمة كل منها وبحيث لا يجوز للقاضي أن يسمح بالاثبات بغير تلك الطرق ولا يملك أن يعدل من قيمة الدليل حسبما نص عليه . وهذا المذهب يجعل دور القاضي في تسيير الدعوى واستجماع الأدلة دوراً سلبياً تقتصر فيه مهمته على الحكم بما يرتبه القانون على ما يقدمه الخصوم من أدلة قانونية بما يجعل وظيفة القاضي آلية ويمتنع من الحكم بالحقيقة الواقعية إذا كان ظهورها له من غير طرق الاثبات التي عينها القانون ، مما يباعد كثيراً بين الحقيقة القضائية والحقيقة الواقعية .

٣- المذهب المختلط :

عالجت أكثر الشرائع الحديثة عيوب المذهبين السابقين فألفت بalmazج بينهما

المذهب المختلط يأخذ ما فيها من مزايا ويتلافى ما فيها من عيوب ، فأخذت بمبدأ حصر أدلة الاثبات وتعيين قوة بعضها في الاثبات ، وخففت من مضار ذلك بأن حولت القاضي سلطة واسعة في تقدير قيمة ما يعرض عليه من الأدلة التي عينها القانون . فحيث تجوز لبينة مثلاً لا يتقيد بها القاضي مهما بلغ عدد الشهود ، بل يبقى حراً في تكوين اعتقاده ، وكذلك الأمر بالنسبة لما يستخلصه من استجواب الخصوم أو استنباط القرائن القضائية أو تقارير الخبرة . على أن تلك الشرائع جعلت لبعض الأدلة حجية ملزمة للقاضي ، من ذلك الحكم بمقتضى الدليل الكتابي ما دام لم يحصل انكاره أو يدعي تزويره ، ولكنها حتى في هذا المجال اعطته حرية الحكم بصحة المحرر رغم انكاره أو أدعاء تزويره دون تحقيق والحكم ببطال المحرر ولو لم يدفع بانكاره أو يدعي تزويره ، ما اعتبرت اليمين دليلاً لمن حلفها ودليلاً على من نكل عنها ثم انما في نطاق ما تركته للقاضي من سلطة مطلقة في تقدير قيمة الدليل ، فرضت عليه شيئاً من الرقابة في مباشرته تلك السلطة ، وذلك من طريق الزامه بتسيب احكامه لبيان ما استند اليه من أدلة وطرق الاستنباط التي اعتمد عليها في تكوين رأيه ، ومزية هذا المذهب انه يقارب الى حد بعيد بين الحقيقة القضائية والحقيقة الواقعية دون اخلال بها يجب في التعامل من ثقة واستقرار .

ولقد نهجت التشريعات مناهج شتى في اختيار الموضع المناسب لقواعد الاثبات من التقنيات المختلفة فذهب بعضها الى إلحاقها بقانون المرافعات بحسبان أنه لا يلجأ اليها الا عند المخاصمات ، حين اتجه فريق آخر الى توزيع تلك القواعد بين القانون المدني فخصه بالقواعد الموضوعية كتلك التي تحدد الأدلة وتبين الحالات التي يستعمل فيها كل دليل ، وخصت قانون المرافعات بالقواعد الاجرائية وهي التي تعين الاجراءات التي تتبع عند تقديم الأدلة الخاصة بتزاع معروض على القضاء . الا أن هذا المذهب محل نقد لصعوبة إقامة تفرقة فاصلة بين ما هو اجرائى وما هو موضوعي من قواعد الاثبات . أما الاتجاه الثالث في التشريعات فيذهب الى افراد قانون مستقل للاثبات يجمع القواعد الموضوعية والاجرائية تيسيراً على صاحب الحق في التعرف على الدليل الذي يسند حقه وطريق تقديمه للقضاء وتجنباً للصعوبات التي

تنجم عن تشتيت قواعد الاثبات بين القانون المدني وقانون المرافعات مع تعذر اقامة حد فاصل بين ما هو منها موضوعي وما هو اجرائي .

لقد حققت ثورة مايو الخالدة حلم الشعب ومطلبه باعلان ثورة تشريعية باركتها باصدار القانون المدني لسنة ١٩٧١ في عيدها الثاني ، وجاء هذا القانون خلوا من قواعد موضوعية للاثبات واتساقاً مع ما انتجه القانون المدني ، ومسايرة لافضل الآراء في اختيار الموضع المناسب لقواعد الاثبات أخذ المشروع بمبدأ تستوحى احكامه من التراث الاسلامي العربي الافريقي ومن التقاليد السودانية الصميمة والسوابق القضائية المستقرة .

والى جانب ما ادخله المشروع من نصوص مستحدثة استلزمها النقص في التشريع القائم ، كان رائده الحفاظ على الصائب بين احكام ذلك القانون محكماً صياغتها وناقضاً عنها ما عيب عليها . ومن هذا المنطلق نحا المشروع منحى المذهب المختلط في الاثبات مع تبني الكثير من أفكار المذهب المطلق وقلّة من آراء المذهب المقيد مستهدفاً في كلا الحالين منح قاضي الدعوى دوراً ايجابياً في تسير الخصومة لسرعة الفصل فيها تجنباً لعدالة بطيئة هي الى الظلم أدنى ، مع وضع حد لمطل الخصوم وتعتهم توفيراً للوقت وقصداً للمنفقات ، كما أنه استقراراً وتأميناً للخصوم من المفاجآت منح المشروع بعض الادلة قوة في الاثبات احتراماً لارادة الناس أو نزولاً على حكم القانون .

ومن ابرز سمات المشروع أنه استبعد الاقرار المشفوع باليمين كدليل في الاثبات ، ولم يقر سؤال شاهد أو استجواب خصم عن طريق كتابة ترسل اليه يجيب عنها باقرار مشفوع باليمين تقديراً منه بأن حلف اليمين أو أداء الشهادة أو استجواب الخصم من صميم عمل المحكمة لا يجوز أن يعهد به الى غيرها . كما فرق المشروع بين سؤال واستجواب الخصم ، فالشاهد كأصل عام لا يؤدي الشهادة الا بعد حلف يمين اشعاراً له بوجوب قول الحق ، أما الخصم فلا يحلف يميناً الا اذا وجهها اليه القاضي ليتم بها اقتناعه أو اذا وجهها اليه خصمه بغرض حسم النزاع بينهما ، حتى يكون لحلف الخصم دلالة معينة في الاثبات .

كما منح المشروع للأدلة التي تعد مقدماً ، وهي الأدلة المكتوبة رسمية كانت أو غير رسمية حجية في الإثبات دون حاجة إلى أن تعضد بدليل آخر ، حاصلها التزام القاضي بما سطر فيها ما دام أنها تحمل دلائل صحتها وما دام أن من يحتج عليه بها لم يكرها أو يدعي تزويرها ، احتراماً لإرادة هؤلاء الذين يحرصون على أن تكون معاملاتهم مع الغير بالكتابة حداً من المنازعات وتقادياً لما تعترى شهادة الشهود من محاباة أو مبالغة أو كذب أو حتى مجرد خطأ أو نسيان أو عدم دقة .

ويقع المشروع في خمس وتسعين مادة تضمها ثلاثة أبواب أولها يتناول الأحكام التمهيدية وانتظم الثاني الأحكام العامة في الإثبات وهي التي تتناول محل الإثبات أي الأمر الذي يجب أو يجوز اثباته ، وعبء الإثبات ومن يقع عليه هذا العبء ، وسلطة المحكمة في تسيير الدعوى ، وخصص الباب الثالث لبيان طرق الإثبات أو الأدلة التي تقبل في الإثبات وقيمة كل منها ، ويقع هذا الباب في سبعة فصول هي تعداد طرق الإثبات الجائزة قانوناً وهي الأدلة المكتوبة ، وشهادة الشهود ، والقرائن وحجية الأحكام ، والاقرار القضائي واستجواب الخصوم ، واليمين ، والمعاينة والخبرة . ولقد حرص المشروع على بيان نطاق تطبيقه بالنص على مبدأ عمومية أحكامه وسريانها على كافة المنازعات في المواد المدنية والتجارية والأحوال الشخصية وغيرها من المواد فيما لم يرد بشأنه نص في القوانين الخاصة بها .

وزارة العدل

قانون الاثبات في المواد المدنية لسنة ١٩٧٢
(قانون رقم ٤٠ لسنة ١٩٧٢)

عملاً بأحكام المادة ٤٠ من الأمر الجمهوري رقم ٥ ، أصدر رئيس الجمهورية
القانون الآتي نصه :

الباب الأول
أحكام تمهيدية
اسم القانون وبدء العمل به

١ - يسمى هذا القانون « قانون الاثبات في المواد المدنية لسنة ١٩٧٢ » ويعمل به
من التاريخ الذي يعينه وزير العدل بإعلان ينشر في الجريدة الرسمية .

النصوص الملغاة

٢ - تلغى من تاريخ العمل بهذا القانون النصوص المشار إليها في الجدول المرافق
لهذا القانون وفقاً لما هو مبين في ذلك الجدول ويستعاض عن النصوص الملغاة بأحكام
هذا القانون .

نطاق تطبيق القانون

٣ - يطبق هذا القانون على الاثبات في المواد المدنية والتجارية والأحوال الشخصية
وغيرها من المواد فيما لم يرد بشأنه نص في القوانين الخاصة بها .

الباب الثاني احكام عامة عبء الاثبات

- ٤ - (١) البيئة على من يدعي خلاف الظاهر .
(٢) الأصل براءة الذمة فعلى الدائن اثبات الالتزام .
(٣) اذا اثبت الدائن الالتزام كان على المدين إذا ادعى خلاف ذلك أن يثبت التخلص منه .
(٤) من يقرر القانون قرينة صالحه يكون على من يدعي خلاف ذلك أن يقيم الدليل عليه ما لم يمنع القانون أثبات العكس .

الوقائع المراد اثباتها

- ٥ - يجب أن تكون الوقائع المراد اثباتها متعلقة بالدعوى ، متبعة فيها ، جائزاً قبولها .

حق الخصم في نفي ما يثبته خصمه

- ٦ - الاذن لاحد الخصوم باثبات واقعة معينة يقتضي دائماً أن يكون للخصم الآخر الحق في نفيها .

شرط الأخذ بالدليل

- ٧ - (١) يشترط في الأخذ بالدليل أن يكون مقدماً في الدعوى طبقاً للأوضاع المقررة قانوناً .

(٢) مع ذلك للقاضي أن يأخذ بما يحصله من علمه بالشئون العامة المفروض المأم الكافة بها .

سلطة المحكمة في إجراءات الإثبات

- ٨- (١) للمحكمة أن تقرر من تلقاء نفسها أو بناء على طلب الخصوم اتخاذ أي إجراء من إجراءات الإثبات تراه لازماً لكشف الحقيقة .
- (٢) للمحكمة كذلك أن تعدل عما أمرت به من إجراءات الإثبات بشرط أن تبين أسباب ذلك في محضر الجلسة .
- (٣) للمحكمة ألا تأخذ بنتيجة أي إجراء من إجراءات الإثبات بشرط أن تبين أسباب ذلك في حكمها .

التفويض في مباشرة إجراء من إجراءات الإثبات

- ٩ - إذا كان المكان المطلوب إجراء الإثبات فيه بعيداً عن مقر المحكمة جاز لها أن تفوض في أجرائه قاضي المحكمة الجزئية التي يقع ذلك المكان في دائرة اختصاصها .

دعوة الخصوم لحضور إجراءات الإثبات

- ١٠ - يجب أن يدعى الخصوم لحضور أي إجراء من إجراءات الإثبات ، ويتخذ الإجراء بحضور الخصوم أو وكلائهم أو في غيبتهم إذا صحت دعوتهم وتخلفوا عن الحضور .

الباب الثالث طرق الاثبات

الادلة المكتوبة - شهادة الشهود - القرائن وحجية الاحكام - الاقرار القضائي
واستجواب الخصوم - اليمين - المعاينة - الخبرة .

طرق الاثبات الجائزة قانوناً

١١ - طرق الاثبات الجائزة قانوناً هي :

(أ) الادلة المكتوبة

(ب) شهادة الشهود

(ج) القرائن وحجية الاحكام

(د) الإقرار القضائي واستجواب الخصوم

(هـ) اليمين

(و) المعاينة

(ز) الخبرة

الفصل الاول

الادلة المكتوبة

قواعد عامة - المحررات الرسمية - المحررات العادية - اثبات صحة المحررات -

الزام الخصم بتقديم المحررات التي تحت يده .

الفرع الأول

قواعد عامة

قوة المحررات في الاثبات

١٢ - تكون للمحررات رسمية كانت أو عادية قوة في الاثبات على الوجه المبين في هذا الفصل .

اثبات ما يجاوز أو يخالف الدليل المكتوب

١٣- (١) في غير المواد التجارية لا يجوز اثبات ما يجاوز أو يخالف ما اشتمل عليه دليل مكتوب بشهادة الشهود وذلك ما لم يوجد اتفاق يقضي بغير ذلك .
(٢) مع مراعاة حكم البند (١) يجوز اثبات قيام أي شرط سكت عنه المحرر بأي طريق من طرق الاثبات .

(٣) يجوز أن يثبت بجميع طرق الاثبات ما كان يجب اثباته بالكتابة في الحالتين الآتيتين :

- (أ) إذا فقد السند الكتابي بسبب اجنبي لا يد لصاحبه فيه .
- (ب) إذا وجد مانع مادي أو أدبي حال دون الحصول على دليل كتابي .
- (٤) يجوز في جميع الأحوال اثبات انقضاء الالتزام بأي طريق من طرق الاثبات .
- (٥) لا يخل حكم البند (١) بحق الخصوم في الطعن على المحرر بأوجه البطلان المقررة قانوناً واثبات ذلك بكافة طرق الاثبات الجائزة .

الفرع الثاني

المحررات الرسمية

تعريف

١٤ - المحررات الرسمية هي التي يثبت فيها موظف عام أو شخص مكلف

بخدمة عامة ما تم على يديه أو ما تلقاه من ذوي الشأن ، وذلك طبقاً للاوضاع القانونية وفي حدود سلطته واختصاصه ، فاذا لم تكسب هذه المحررات صفة رسمية فلا يكون لها قيمة المحررات العادية متى كان ذوو الشأن قد وقعوها بامضاءاتهم أو باختامهم أو ببصمات أصابعهم .

حجية المحررات الرسمية

١٥ - المحررات الرسمية حجة على الناس كافة بما دون فيها من أمور قام بها محررها في حدود مهمته أو تلقاها من ذوي الشأن ، ما لم يثبت تزويرها .
حجية الصورة الرسمية

١٦ - (١) اذا كان أصل المحرر الرسمي موجوداً فان صورته الرسمية ، خطية كانت أو فوتوغرافية تكون حجة بالقدر الذي تكون فيه مطابقة للأصل .
(٢) تعتبر الصورة مطابقة للأصل ما لم يثار في ذلك أحد الطرفين ، وفي ذلك الحالة تراجع الصورة على الاصل .
(٣) اذا لم يوجد أصل المحرر الرسمي كان للصورة الرسمية حجية الأصل متى كان مظهرها الخارجي لا يسمح بالشك في مطابقتها للأصل .

الفرع الثالث المحررات العادية تعريف

١٧ - المحررات العادية هي الاوراق المثبت بها واقعة قانونية وموقعة من الشخص الذي يحتاج بها عليه بامضائه أو ختمه أو بصمة أصبعه .
حجية المحرر العادي

١٨ - (١) يعتبر المحرر العادي صادراً ممن وقع ما لم ينكر صراحة ما هو منسوب اليه من أمضاء أو ختم أو بصمة .

(٢) يعتبر المحرر معترفاً به إذا سكت من نسب إليه أو لم ينكره أو لم ينسبه إلى
سواه .

(٣) من احتج عليه بمحرر عادي وناقش موضوعه لا يكفل منه الإنكار بعد
ذلك .

(٤) لا يطلب من الوارث أو الخلف إنكار امضاء ختم أو بصمة المورث أو
السلف ويكفي أن يحلف يميناً بأنه لا يعلم أن الامضاء أو الختم أو البصمة هي لمن
تلقى عنه الحق .

حجية الرسائل والبرقيات

١٩- تكون للرسائل الموقع عليها قوة المحرر العادي من حيث الاثبات ، وتكون
للبرقيات تلك القوة كذلك إذا كان أصلها المودع مكتب التصدير موقعاً عليه من
مرسلها ، وتعتبر البرقية مطابقة لأصلها حتى يقوم الدليل على عكس ذلك .

حجية الدفاتر التجارية

٢٠- (١) دفاتر التجار حجة عليهم بها دون غيرها .
(٢) فإذا كانت تلك الدفاتر منتظمة فلا يجوز لمن يريد أن يستخلص منها دليلاً
لنفسه أن يجزئ ما ورد فيها ويستبعد منها ما كان مناقضاً لدعواه .

الفرع الرابع اثبات صحة المحررات

١- قواعد عامة :

تشكك المحكمة في صحة المحرر

٢١- إذا تشككت المحكمة في صحة المحرر جاز لها أن تدعو من أصدره أو حرره ليبيد ما يوضح حقيقة الأمر فيه .

وجود عيوب مادية في المحرر

٢٢- للمحكمة أن تقدر ما يترتب على الكشط والمحو والشطب والتحشير وغير ذلك من العيوب المادية من أثر على قيمة المحرر فيكون لها اسقاط قيمته في الاثبات أو انقاصها .

سلطة المحكمة في تقرير صحة المحرر

٢٣- للمحكمة أن تحكم من تلقاء نفسها بأن المحرر مزور إذا ظهر لها ذلك بجلاء من حالته أو من ظروف الدعوى على أن تبين في حكمها الظروف والقرائن التي تبين منها ذلك .

٢- الانكار :

المحررات التي يرد عليها الانكار

٢٤- انكار الامضاء أو الختم أو بصمة الاصبع يرد على المحررات العادية أما ادعاء التزوير فيرد على جميع المحررات العادية والرسمية .

تحقيق الانكار

٢٥- اذا أنكر من يحتج عليه بالمحرر امضاءه أو ختمه أو بصمة اصبعه أو

ادعى الوارث أو الخلف الجهل به وكان المحرر منتجاً في النزاع ولم تكف وقائع الدعوى ومستنداتها لتكوين عقيدة المحكمة في شأن صحة الامضاء أو الختم أو البصمة أمرت المحكمة ذلك بالمضاهاة أو بسماع الشهود أو بكليهما .

اثبات حالة المحرر

٢٦- يحزر محضر تبين به حالة المحرر الذي حصل انكاره بياناً كافياً ويؤشر على المحرر باسم مقدمه وتاريخ تقديمه ورقم الدعوى المقدم فيها ويوقع من القاضي ويودع خزانة المحكمة .

تحقيق الانكار بشهادة الشهود

٢٧- (١) عند تحقيق صحة المحرر بالشهود يسمع من له علم به وبموضوعه ولا تسمع شهاداتهم الا فيما يتعلق باثبات حصول الامضاء أو الختم أو البصمة .
(٢) يتبع في سماع الشهود القواعد والاجراءات المقررة لذلك في هذا القانون .

ما تجري المضاهاة عليه

٢٨- تجري المضاهاة على الخط أو الامضاء أو الختم أو البصمة التي اتفق عليها الخصوم أو الموضوع على محررات رسمية أو على الجزء الذي يعترف الخصم بصحته من المحرر الذي يجري تحقيقه أو على الاوراق التي يجري استكتابها امام المحكمة أو البصمة المأخوذة امامها .

امتناع الخصم عن الحضور لاستكتابه

٢٩- اذا قررت المحكمة دعوة الخصم الذي ينازع في صحة المحرر لاستكتابه أو

أخذ بصمته أمامها وامتنع عن الحضور بغير عذر مقبول جاز اعتبار المحرر صحيحاً .

المضاهاة على محررات رسمية

٣٠ - يجوز للمحكمة أن تأمر باحضار المحررات الرسمية المطلوبة للمضاهاة عليها من الجهة التي تكون بها أو تنتقل الى محلها للاطلاع عليها .

التأشير على أوراق المضاهاة

٣١ - يوقع القاضي على أوراق المضاهاة قبل البدء في تحقيق صحة المحرر ويذكر ذلك في محضر الجلسة ويدون فيه كذلك مضمون تلك الأوراق .



اجراء المضاهاة

٣٢ - تجري المحكمة المضاهاة بنفسها أو بواسطة خبير أو أكثر تعينهم المحكمة ما لم يتفق الطرفان على اختيارهم .

تحرير محضر بنتيجة الفحص

٣٣ - (١) اذا تمت المضاهاة بمعرفة المحكمة اثبتت في محضر الجلسة ما ظهر من نتيجة الفحص .

(٢) اذا أجريت المضاهاة بمعرفة خبير حرر محضراً بما قام به من أعمال وتقريراً بنتيجة فحصه يرسل الى المحكمة وتمطى صورة منه لمن يطلبها من الخصوم وعلى الخبير كذلك اتباع القواعد المقررة في الفصل السابع من هذا القانون المتعلق بالخبرة .

الحكم بالغرامة عند ثبوت صحة المحرر

٣٤- إذا انتهت المحكمة الى صحة المحرر يحكم على من أنكره بغرامة لا تتجاوز عشرين جنيهاً ، ولا يحكم عليه بشيء ما إذا ثبت بعض ما ادعاه .

التنازل عن الادعاء بالانكار

٣٥- لدعي الانكار أن يتنازل عن ادعائه وفي هذه الحالة لا يقضى عليه بالغرامة المنصوص عليها في المادة ٣٤ الا إذا تبينت المحكمة أنه لم يقصد بادعائه الا مجرد الكيد لخصمه أو عرقلة الفصل في الدعوى .

٣- الادعاء بالتزوير



منى يجوز الادعاء بالتزوير

٣٦- (١) يكون الادعاء بالتزوير في أية حالة تكون عليها الدعوى ولو أمام محكمة الدرجة الثانية .

(٢) مع ذلك لا يجوز الادعاء بالتزوير بعد الانكار عما سبق الطعن فيها بالانكار وحسم النزاع بشأنه الا استناداً الى أسباب جديدة لم يسبق التمسك بها في الطعن بالانكار.

التحفظ على الورقة المطعون عليها بالتزوير

٣٧- (١) إذا كان المحرر المدعي بتزويره تحت يد المحكمة أشرت عليه وأمرت بإيداعه خزانها .

(٢) وإذا كان تحت يد الخصم أمرته المحكمة بتسليمه للتأشير عليه منها

وإيداعه خزائنها ، فإن امتنع الخصم عن تسليم المحرر وتعذر ضبطه اعتبر غير موجود وتمضي المحكمة في نظر الدعوى على أساس ذلك .

تحقيق الادعاء بالتزوير

٣٨- (١) إذا كان الادعاء بالتزوير منتجاً في النزاع ولم تكف وقائع الدعوى أو مستنداتها لاقتناع المحكمة بصحة المحرر أو بتزويره أمرت بالتحقيق بالمضاهاة أو بشهادة الشهود أو بكليهما .

(٢) يجري التحقيق بالمضاهاة وفقاً للأحكام المنصوص عليها في التحقيق بالمضاهاة والمبينة في هذا الفرع ، ويجري التحقيق بشهادة الشهود وفقاً للقواعد المقررة لذلك .

الحكم بصحة المحرر بعد ادعاء تزويره

٣٩ - إذا انتهت المحكمة الى رفض الادعاء بالتزوير وصحة المحرر حكم على مدعي التزوير بغرامة لا تتجاوز خمسين جنيهاً ، ولا يحكم عليه بشيء ما اذا ثبت بعض ما ادعاه .

التنازل عن المحرر المدعى بتزويره

٤٠ - للمدعي ضده بالتزوير انتهاء اجراءات ذلك الادعاء بالتنازل عن التمسك بالمحرر المطعون فيه بالتزوير ، وللمحكمة في تلك الحالة أن تأمر بضبط المحرر أو بحفظه اذا طلب مدعي التزوير ذلك لمصلحة مشروعه .

التنازل عن الادعاء بالتزوير

٤١ - لمن يدعي تزوير محرر أن يتنازل عن ادعائه وفي تلك الحالة لا يقضى عليه

بالغرامة المنصوص عليها في المادة ٣٩ إلا إذا تبين أن المحكمة أنه لم يقصد بإدعائه إلا مجرد الكيد لخصمه أو عرقلة الفصل في الدعوى .

الفرع الخامس

الزام الخصم بتقديم المحررات التي تحت يده
حالات الزام الخصم بتقديم المحررات التي تحت يده

٤٢ - يجوز للخصم أن يطلب من المحكمة تكليف خصمه بأن يظهر المستندات الموجدة في حيازته أو التي تحت تصرفه والمتعلقة بأية مسألة من المسائل المتنازع عليها متى كان ذلك ضرورياً للفصل في الدعوى أو لتوفير المصروفات .



انكار وجود مستندات

٤٣ - إذا أنكر الخصم وجود مستندات تحت يده أو في حوزته أو تحت تصرفه ولم يقدم من طلب تقديمها اثباتاً كافياً بوجودها تحت يد ذلك الخصم ، ويجب أن يحلف الخصم المنكر يميناً بأن المستندات المطلوب تقديمها لا وجود لها وأنه لا يعلم وجودها ولا مكانها وأنه لم يخفها أو لم يهمل في البحث عنها ليحرم خصمه من الاستدلال بها .

الامتناع عن تقديم المستندات

٤٤ - إذا اقتنعت المحكمة بوجود المستندات تحت يد الخصم المطالب بتقديمها في الموعد الذي حددته أو امتنع عن حلف اليمين المذكور في المادة ٤٣ ، كان لخصمه الحق في إثبات محتوى تلك المستندات بأي طريق من طرق الإثبات وجاز تحميل الخصم الممتنع مصروفات ذلك الإثبات أياً كانت نتيجة الفصل في الدعوى .

امتناع الخصم من تقديم مستند اثار اليه في مرافعاته

٤٥- يجوز للخصم أن يطلب من المحكمة إعلان أي خصم أشار في مرافعاته الى وجود أي مستند ويطلب منه في الاعلان تقديم ذلك المستند للاطلاع عليه ، فاذا لم يستجب الخصم لما طلب اليه في الاعلان جاز للمحكمة ، متى اقتنعت بأن تقديم ذلك المستند ضروري للفصل في النزاع ولا يتعلق بحق خاص به وليس له أي عذر آخر يبرر عدم تقديمه ، أن تمتعه من التمسك به كدليل له في الدعوى .

تقديم المستندات وسحبها

٤٦ - (١) إذا قدم الخصم محرراً للاستدلال به في الدعوى أشرف عليه القاضي باسم مقدمه وتاريخ تقديمه ورقم الدعوى المقدم فيها ثم يوقع عليه منه .
(٢) لا يجوز للخصم سحب المستندات التي قدمها الا بأمر المحكمة وبعد أن تحفظ منها صورة في ملف الدعوى يؤشر عليها بمطابقتها للأصل .

الزام الغير بتقديم مستند تحت يده

٤٧ - للمحكمة أن تأمر أو تأذن بأدخال الغير لالزامه بتقديم مستند تحت يده وذلك في الاحوال وبالأوضاع المنصوص عليها في المواد ٤٢ ، ٤٣ ، ٤٤ ولها كذلك أن تطلب من الجهات الادارية أن تقدم ما لديها من المعلومات والوثائق اللازمة للفصل في الدعوى متى رأت المحكمة أن ذلك لا يضر بمصلحة عامة .

الاستدلال بالاشياء المادية

٤٨ - تسري أحكام هذا الفصل على الاشياء المادية التي يستند اليها كدليل في الدعوى بالقدر الذي يتفق وطبيعة تلك الاشياء .

الفصل الثاني

شهادة الشهود

سلطة المحكمة في الاثبات بشهادة الشهود

٤٩ - للمحكمة من تلقاء نفسها أو بناء على طلب الخصوم ، أن تأمر بالاثبات بشهادة الشهود في الاحوال التي يميز فيها القانون ذلك متى رأت في ذلك فائدة للحقيقة ، كما يكون لها في جميع الاحوال كلما أمرت بالاثبات بشهادة الشهود أن تستدعي للشهادة من ترى لزوم سماع شهادته اظهاراً للحقيقة ، ولها كذلك أن تأمر بما تراه ضرورياً أو مقبولاً في كل ما يتعلق بتوجيه الاسئلة والاجابة عليها .

أهلية أداء الشهادة

٥٠ - لا يكون أهلاً للشهادة من لم تبلغ سنه خمس عشرة سنة ، على أنه يجوز أن تسمع أقوال من لم يبلغ هذه السن بغير اليمين على سبيل الاستدلال .

شهادة الموظفين

٥١ - الموظفون والمكلفون بخدمة عامة لا يشهدون ولو بعد تركهم العمل عما يكون قد وصل الى علمهم اثناء قيامهم به من معلومات لم تنشر بالطريق القانوني ولم تأذن السلطة المختصة في اذاعتها ، ومع ذلك فللهذه السلطة أن تأذن لهم في الشهادة بناء على طلب المحكمة أو أحد الخصوم .

اقضاء صاحب المهنة لما علمه عن طريق مهنته

٥٢ - (١) لا يجوز لمن علم من المحامين أو الاطباء أو غيرهم من الامناء على

الامرار ، عن طريق مهنته بواقعة أو بمعلومات أن يفشيها عن طريق الشهادة ، ولو بعد انتهاء خدمته ، ما لم يكن ذكرها له مقصوداً به ارتكاب جريمة .

(٢) مع ذلك يجب على الأشخاص المذكورين في البند (١) أن يؤدوا الشهادة على الواقعة أو المعلومات التي علموا بها عن طريق مهنتهم متى طلب منهم ذلك من أسرها إليهم ، على ألا يخل ذلك بأحكام القوانين الخاصة بهم .

افشاء اسرار الزوجية

٥٣ - لا يجوز لأحد الزوجين أن يفشي بغير رضاء الآخر ما أبلغه اليه اثناء الزوجية ولو بعد انفصامها الا في حالة رفع دعوى من أحدهما على الآخر .



الاعتراض على سماع الشاهد

٥٤ - (١) لا يجوز الاعتراض على سماع الشاهد ولو كان قريباً أو صهراً لأحد الخصوم .

(٢) يجوز الاعتراض على سماع الشاهد إذا كان غير قادر على التمييز بسبب شيخوخة أو حداثة أو مرض أو لأي سبب آخر تقدره المحكمة .

بيان أسماء الشهود

٥٥ - على الخصوم أن يبين كل منهم أسماء الشهود الذين يريد الاستشهاد بهم على دعواه ومحال اقامتهم ، وعلى المحكمة اثبات ذلك بمحضر الجلسة ، ولا يجوز قبول شهود سوى هؤلاء الا إذا قدم الخصم للمحكمة عذراً مقبولاً في عدم ذكرهم أولاً .

التعريف بالشاهد

٥٦ - يجب على الشاهد قبل أن يدلي بأقواله أن يحلف إقامته ووجه صلته بالخصوم سواء بالقرابة أو المصاهرة أو العمل أو غير ذلك .

اليمين التي يؤديها الشاهد

٥٧ - يجب على الشاهد قبل أن يدلي بأقواله أن يحلف يميناً أو أن يعلن صادقاً بأن يقول الحق كل الحق ولا شيء غير الحق ، ويكون الحلف على حسب الأوضاع الخاصة بديانته إن طلب ذلك .

كيفية أداء الشهادة

٥٨ - (١) يؤدي كل شاهد شهادته على انفراد بغير حضور باقي الشهود الذين لم تسمع شهادتهم .

(٢) يجري سماع الشهود أمام المحكمة. ويكون ذلك شفاهة ، فإذا كان الشاهد غير قادر على الكلام سمح له بأداء الشهادة ، بالكتابة أو بالإشارة ، إذا أمكن أن يبين مراده بأي منهما .

(٣) لا يجوز للشاهد الاستعانة بمفكرات مكتوبة إلا بأذن المحكمة وحيث تسوغ ذلك طبيعة الدعوى .

توجيه الأسئلة للشاهد

٥٩ - (١) يجيب الشاهد أولاً على أسئلة الخصم الذي استشهد به ثم على أسئلة الآخر دون أن يقطع أحد الخصوم كلام الخصم الآخر أو كلام الشاهد وقت أداء الشهادة .

(٢) يجوز للمخضم أن يعيد سؤال من استشهد به بعد أن يكون خصمه قد استجوبه على أن يكون ذلك في حدود ما اثاره خصمه في استجواب الشاهد ولا يجوز بعد ذلك إعادة سؤال الشاهد أو إعادة طلبه للشهادة إلا بإذن المحكمة .
(٣) للمحكمة أن توجه للشاهد ما تراه مفيداً من الأسئلة في كشف الحقيقة .

منع توجيه بعض الأسئلة للشاهد

٦٠ - (١) للمحكمة أن تمنع توجيه أي سؤال للشاهد ترى أنه غير متعلق بالواقعة المراد اثباتها أو أنه غير منتج فيها أو أنه كيدي أو غير لائق .
(٢) إذا رفضت المحكمة توجيه سؤال لعدم تعلقه بالواقعة المراد اثباتها أو لأنه غير منتج فيها ، أثبت السؤال وقرار الرفض بمحضر الجلسة .



تدوين أجابة الشاهد

٦١ - ثبتت اجابات الشهود في المحضر وتتل بناء على طلب الشاهد أو أحد الخصوم .

مصاريف الشهود

٦٢ - (١) للمحكمة إذا طلب الخصم تكليف شاهد الحضور لتأدية الشهادة أن تأمره بأن يودع خزانة المحكمة ما يكفي للوفاء بمصروفات ذلك الشاهد قبل أن تأمر بتكليفه الحضور .
(٢) تقدر المحكمة مصروفات الشهود ومقابل تعطيلهم لمن يطلبها منهم ، وتلزم بها الخصم الذي استدعى الشاهد .

تخلف الشاهد عن الحضور

- ٦٣ - (١) إذا كلف الشاهد بالحضور تكليفاً صحيحاً ولم يحضر ، جاز للمحكمة أن تأمر بضبطه واحضاره .
- (٢) للمحكمة بدلاً من إصدار أمر بضبط واحضار الشاهد أن تأمر بأعادة تكليفه الحضور ولها في هذه الحالة الحكم عليه بغرامة لا تتجاوز عشرة جنيهات ، ويثبت الحكم في محضر الجلسة ولا يكون قابلاً لأي طعن ولكن للمحكمة اقالة الشاهد من الغرامة اذا حضر وأبدى عذراً مقبولاً .

الامتناع عن حلف اليمين أو أداء الشهادة

- ٦٤ - (١) إذا حضر الشاهد وامتنع بغير مبرر قانوني عن أداء اليمين أو عن الاجابة ، كان للمحكمة أن تقضي عليه بغرامة لا تتجاوز عشرة جنيهات .
- (٢) تسري على الغرامة المنصوص عليها في البند (١) الأحكام المينة في المادة ٦٣ .

التفويض في سماع الشاهد

- ٦٥ - (١) إذا كان للشاهد عذر يمنعه من الحضور الى المحكمة لتأدية الشهادة جاز أن تنتقل اليه المحكمة لسماع أقواله أو تفوض في ذلك قاضي المحكمة الجزئية التي يقع في دائرتها محل اقامة الشاهد ، وفي جميع الأحوال يدعى الخصوم لحضور تأدية الشهادة ويمنع من لم يحضر منهم فرصة مناقشة اقوال الشاهد .
- (٢) للخصوم أن يقدموا الى المحكمة مذكرات مكتوبة عن الوقائع التي يرغبون في سؤال الشاهد فيها إذا فوضت محكمة أخرى في سؤاله .

اسقاط حق الخصم في الاستشهاد بشاهد

٦٦ - إذا لم يحضر الخصم شاهده أو لم يطلب تكليفه الحضور في الجلسة المحددة للسماع ، كان للمحكمة أن تلزم الخصم أحضار شاهده أو طلب تكليفه الحضور لجلسة أخرى ، فإذا لم يفعل جاز لها اسقاط حقه في الاستشهادية .

الفصل الثالث

القرائن وحجية الأحكام

الفرع الأول

القرائن

القرينة القانونية

٦٧ - القرينة القانونية تعني من قررت لمصلحته عن أية طريقة أخرى من طرق الإثبات ، على أنه يجوز نقض تلك القرينة بالدليل العكسي ما لم يوجد نص يقضي بغير ذلك .

القرينة القضائية

٦٨ - في الأحوال التي يجوز فيها الإثبات بشهادة الشهود يكون للقاضي أن يستنبط من وقائع الدعوى وظروفها وملابسها أية قرينة لم يقررها القانون ، ويكون لها دلالة معينة في الإثبات .

الفرع الثاني حجية الأحكام نطاق حجية الأحكام

٦٩ - (١) الأحكام حجة فيما فصلت فيه من الحقوق . ولا يجوز قبول دليل ينقض هذه الحجة .

(٢) لا تكون للأحكام تلك الحجية إلا في نزاع قام بين الخصوم أنفسهم دون أن تتغير صفاتهم وتتعلق بالحق ذاته محلاً وسبباً .

حجية الحكم الجنائي في المسائل المدنية

٧٠ - لا يرتبط القاضي المدني بالحكم الجنائي إلا في الوقائع التي فصل فيها ذلك الحكم وكان فصله فيها ضرورياً .

الفصل الرابع الاقرار القضائي واستجواب الخصوم الفرع الأول الاقرار القضائي تعريف

٧١ - الاقرار القضائي هو اعتراف الخصم أمام المحكمة بواقعة قانونية مدعى بها وذلك اثناء السير في الدعوى المتعلقة بتلك الواقعة .

حجية الاقرار وتجزئته

٧٢- (١) الاقرار حجة على المقر وحده .

(٢) لا يتجزأ الاقرار على المقر الا إذا انصب على وقائع متعددة وكان وجود واقعة منها لا يستلزم حتماً وجود الوقائع الاخرى .

مطالبة الخصم بالاقرار بمستند أو بواقعة

٧٣ - يجوز لكل من طرفي الخصومة أن يطلب من المحكمة اعلان خصمه للاقرار بمستند أو بواقعة أو بوقائع معينة في ميعاد تحدده المحكمة ، فإذا رفض الخصم أو أهمل الاجابة على الاعلان دون مقتض في الميعاد المحدد ، كان للمحكمة أن تستخلص من ذلك قرينة تساعد على الفصل في النزاع فضلاً عن الزامه مصروفات اثبات المستند أو الواقعة أو الوقائع المطلوب الاقرار بها أيما كانت نتيجة الفصل في الدعوى .

الفرع الثاني استجواب الخصوم حق الاستجواب

٧٤ - (١) لأي من الخصوم أن يطلب استجواب خصمه الحاضر بالجلسة وللمحكمة أن تستجوب من يكون حاضراً منهم .

(٢) للمحكمة كذلك أن تأمر بحضور الخصم لاستجوابه سواء من تلقاء نفسها أو بناء على طلب خصمه ، وعلى من تقرر استجوابه أن يحضر بنفسه للجلسة التي حددت لاستجوابه .

(٣) إذا رفض الخصم الاجابة على الاسئلة الموجهة اليه بغير مبرر قانوني أو لم يحضر لاستجوابه بغير عذر مقبول ، كان للمحكمة أن تستخلص من ذلك قرينة تساعد على الفصل في الدعوى .

(٤) إذا كان للخصم عذر يمنعه من الحضور إلى المحكمة لاستجوابه جاز أن تنتقل إليه المحكمة لاستجوابه أو تفوض في ذلك قاضي المحكمة الجزئية التي يقع في دائرتها محل إقامة ذلك الخصم .

الفصل الخامس
اليمين
اليمين الحاسمة - اليمين الممتمة
الفرع الأول
اليمين الحاسمة
عن توجه اليمين

٧٥- يجوز لكل من الخصمين في أية حالة كانت عليها الدعوى أن يوجه اليمين الحاسمة إلى الخصم الآخر .

الوقائع التي تنصب عليها اليمين

٧٦- (١) على من يوجه إلى خصمه اليمين أن يبين بالدقة الوقائع التي يريد استخلاصها منها وصيغة اليمين .

(٢) يجب أن تكون الواقعة التي تنصب عليها اليمين متعلقة بشخص من وجهت إليه ، فإن كانت غير شخصية انصبت على مجرد علمه بها .

(٣) لا يجوز توجيه اليمين الحاسمة في واقعة مخالفة للنظام العام .

سلطة المحكمة في تعديل صيغة اليمين أو منع توجيهها

٧٧- (١) للمحكمة أن تعدل صيغة اليمين التي يعرضها الخصم بحيث توجه بوضوح ودقة على الواقعة المطلوب الحلف عليها .

(٢) للمحكمة كذلك أن تمنع توجيه اليمين إذا كانت غير جائزة أو غير متعلقة بالنزاع أو غير منتجة فيه أو إذا كان الخصم متعسفاً في توجيهها .

الحلف والرد والنكول

٧٨ - (١) إذا لم ينزع من وجهت اليه اليمين لا في جوازها ولا في تعلقها بالدعوى أو نازع ورفضت المحكمة منازعتها ، وجب عليه ان كان حاضراً بنفسه أن يحلفها فوراً أو يردها على خصمه والا اعتبر ناكلاً .

(٢) إذا لم يكن الخصم الذي وجهت اليه اليمين حاضراً وجب إبلاغه بصيغة اليمين وتكليفه الحضور في اليوم الذي تحدده المحكمة للحضور والحلف ، فإن حضر وامتنع عن الحلف دون أن ينزع ودون أن يردها على خصمه أو تخلف بغير عذر اعتبر ناكلاً .

(٣) لا يجوز رد اليمين إذا انصبت على واقعة لا يشترك فيها الخصمان ، بل يستقل بها شخص من وجهت اليه اليمين .



صيغة الحلف

٧٩ - (١) تكون تأدية اليمين بأن يقول الخالف « أحلف » ويذكر الصيغة التي اقترنها المحكمة .

(٢) يجوز لمن وجهت اليه اليمين أن يؤديها وفقاً للأوضاع المقررة في ديوانته إذا طلب ذلك .

دلالة الحلف والنكول

٨٠ - كل من وجهت اليه اليمين فنكل عنها دون أن يردها على خصمه ، وكل من ردت عليه اليمين فنكل عنها خسر دعواه .

التفويض في تلقي اليمين

٨١- إذا كان لمن وجهت اليه اليمين عذر يمنعه من الحضور جاز أن تنتقل اليه المحكمة لتحليفه أو تفوض في ذلك قاضي المحكمة الجزئية التي يقع في دائرتها محل إقامة ذلك الخصم .

الفرع الثاني اليمين المتممة عمن توجه

٨٢- (١) للمحكمة أن توجه اليمين المتممة من تلقاء نفسها الى أي من الخصمين لتستهدي بها عند الحكم في موضوع الدعوى .
(٢) يشترط في توجيه اليمين المتممة ألا يكون في الدعوى دليل كامل وألا تكون الدعوى خالية من أي دليل .
(٣) تؤدي اليمين على نحو ما هو مبين في المادة ٧٩ .

رد اليمين المتممة

٨٣- لا يجوز للخصم الذي وجهت اليه المحكمة اليمين المتممة أن يردّها على الخصم الآخر .

الفصل السادس المعاينة اجراء المعاينة

٨٤- (١) للمحكمة من تلقاء نفسها أو بناء على طلب أحد الخصوم أن تقرر الانتقال لمعاينة الشيء المتنازع فيه .

(٢) تحرر المحكمة محضراً تبين فيه جميع ملاحظاتها دون أن تثبت انطباعاتها عن المعاينة أو رأيها الخاص .

الاستعانة بخبير في المعاينة

٨٥- للمحكمة تعيين خبير للاستعانة به في المعاينة ولها كذلك سماع من ترى لزوماً لسماعه من الشهود وتكون دعوة هؤلاء للمحضر بالطريقة التي تراها المحكمة مناسبة .

الفصل السابع الخبرة الاستعانة بأهل الخبرة

٨٦- (١) إذا اقتضى الفصل في الدعوى استبعاد مسائل فنية كالطب والهندسة والمحاسبة والخطوط وغيرها من المسائل الفنية ، جاز للمحكمة الاستعانة برأي الخبراء فيها ، وتندب لذلك خبيراً أو أكثر ما لم يتفق الخصوم على اختيارهم .
(٢) إذا اعترض أحد الخصوم على شخص الخبير الذي عيّنته المحكمة فصلت في الاعتراض على أساس ما تراه محققاً للعدالة بحكم غير قابل لأي طعن .

تحديد مهمة الخبير

٨٧- يحدد قرار المحكمة بأجراء الخبرة أسماء الخبراء والمسائل المطلوب الاستعانة بخبرتهم فيها وما يرخص لهم في اتخاذها من التدابير والأعمال التي تقتضيها مهمتهم والأجل المحدد لا بداع تقرير الخبرة .

ندب خبير لابتداء الرأي في الجلسة

٨٨- للمحكمة أن تعين خبيراً أو أكثر لابتداء الرأي أمامها بالجلسة دون حاجة إلى تقديم تقرير مكتوب ، وفي تلك الحالة يدون رأي الخبير في محضر الجلسة .

أداء الخبير اليمين

٨٩- على الخبير أن يحلف أمام المحكمة قبل مباشرة مهمته يميناً بأن يؤدي عمله بالصدق والأمانة .

دعوة الخصوم أمام الخبير

٩٠- يباشر الخبير عمله ولو تغيب الخصوم بعد دعوتهم على الوجه الصحيح .

محضر أعمال الخبير

٩١- (١) يعد الخبير محضراً بمهمته يتضمن دعوة الخصوم وأقوال وملاحظات من حضر منهم وما قام به من أعمال وأقوال الأشخاص الذين اقتضى الأمر سماعهم على أن يكون ذلك دون حلف يمين .
(٢) يوقع الخصوم على أقوال وملاحظاتهم ويوقع غيرهم من الأشخاص على مايدلون به من أقوال ، وإذا امتنع أحدهم عن التوقيع يثبت الخبير ذلك في محضر أعماله .

تقرير الخبرة

٩٢- (١) يعد الخبير تقريراً بنتيجة فحصه .
(٢) يجب أن يشتمل التقرير على كافة الأمور التي طلب أبداء الرأي فيها مفصلاً والنتائج التي توصل إليها الخبير والأسباب التي بنى عليها رأيه .
(٣) إذا تعدد الخبراء واختلفوا في الرأي تعين أن يذكر في التقرير رأي كل منهم مسبباً .
(٤) يقدم الخبير تقريره ومحضر أعماله إلى المحكمة وتعطي صورة من التقرير لمن يطلبها من الخصوم .

مناقشة الخبير

٩٣ - للمحكمة من تلقاء نفسها أو بناء على طلب الخصوم دعوة الخبير لمناقشته في تقريره إذا رأت أنه غير مستوف أو إذا رأت أن تستوضحه في أمور لازمة للفصل في الدعوى . ولها إذا رأت عدم كفاية الإيضاحات التي قدمها الخبير أن تكلفه تلافى الخطأ أو النقص أو تعهد بالمهمة كلها إلى خبير غيره .

خضوع رأي الخبير لتقدير المحكمة

٩٤ - رأي الخبير لا يقيّد المحكمة ، وعليها إذا قضت بخلاف رأيه أن تضمن حكمها الأسباب التي أوجبت عدم الأخذ برأي الخبير كله أو بعضه .

اتعاب الخبير ومصروفاته

٩٥ - (١) تقدر المحكمة أتعاب الخبير ومصروفاته مراعية في ذلك أهمية الدعوى والأعمال التي قام بها والزمن الذي استغرقه في أداء المهمة ، ويلزم بها الخصم الذي طلب ندب الخبير أو كان ندبه في مصلحته وبعد الحكم في الدعوى تدخل في مصروفاتها ويلزم من يقضي الحكم بالزامه بها .

(٢) يجوز للمحكمة عند أمرها بإجراء الخبرة أن تكلف الخصم الذي طلب ندب الخبير أو الذي كان ندبه في مصلحته أن يودع خزانة المحكمة مبلغاً تقدره لحساب أتعاب ومصروفات الخبير .



مرکز تحقیقات کامپیوتری علوم اسلامی

الجدول

تلغى النصوص والأوامر المبينة في هذا الجدول :



أولاً : قانون القضاء المدني

٧٥، ٧٦، ٧٧، ٧٨، ٧٩، ٨٠، ٨١، ٨٢، ٨٣، ٨٤، ٨٥، ١٠٤، ١٠٥، ١٠٦

١٠٧ من قانون القضاء المدني تلغى .

ثانياً : الأوامر الملحقة بقانون القضاء المدني

١- الأمر الأول مكرر الاقرارات المشفوعة باليمين يلغى كله

٢- الأمر الثالث الاقرار والاستجواب والاطلاع يلغى كله

٣- الأمر السابع المواد ٤ ، ٥ ، ٦ ، ٧ تلغى

٤- الأمر الثامن التفويض يلغى كله

٥- الأمر التاسع معاونو القضاء (العدول) يلغى كله

٦- الأمر الحادي والعشرون المادة ٤ فقط تلغى

ثالثاً : لائحة ترتيب ونظام المحاكم الشرعية

- ١- المواد من ٨٥ إلى ٨٧ شاملة تلغى
- ٢- المواد من ١٠٣ إلى ١٠٥ شاملة تلغى
- ٣- المواد من ١١٤ إلى ١١٧ شاملة تلغى
- ٤- المواد من ١٢٠ إلى ١٦١ شاملة تلغى
- ٥- المواد من ١٦٤ إلى ١٦٦ شاملة تلغى



اعلان

يسري قانون الاثبات في المواد المدنية لسنة ١٩٧٢
(تشرية نمرة ٢٦ لسنة ١٩٧٢)

عملاً بالسلطة المخولة له بمقتضى المادة ١ من قانون الاثبات في المواد المدنية
لسنة ١٩٧٢ ، أصدر وزير العدل الاعلان الآتي نصه :
يسري قانون الاثبات في المواد المدنية لسنة ١٩٧٢ ابتداء من اليوم الأول من شهر
يوليو سنة ١٩٧٢ .



مرکز تحقیقات کامپیوتر علوم اسلامی

أمر مؤقت
قانون أصول الأحكام القضائية لسنة ١٩٨٣
(امر مؤقت رقم ٣٥ لسنة ١٩٨٣ م)



بسم الله الرحمن الرحيم
رئيس الجمهورية ، ،

عملاً بأحكام المادة ١٠٦ من الدستور أصدر الأمر المؤقت الآتي نصه :

اسم الأمر المؤقت وبدء العمل به

١ - يسمى هذا الأمر المؤقت « قانون أصول الأحكام القضائية لسنة ١٩٨٣ »
ويعمل به من تاريخ التوقيع عليه .

تفسير النصوص التشريعية

٢ - في تفسير النصوص التشريعية وما لم يكن النص مفسراً أو قطعي الدلالة :

- (أ) يستصحب القاضي أن المشرع لا يقصد مخالفة الشريعة الإسلامية تعطيلاً
لواجب قطعي أو إباحة لمحرم بين وأنه يراعي توجيهات الشريعة في النذب والكراهية .
- (ب) يفسر القاضي المجملات والعبارات التقديرية بما يوافق أحكام الشريعة
ومبادئها وروحها العامة .
- (ج) يفسر القاضي المصطلحات والألفاظ الفقهية على ضوء القواعد الأصولية
واللغوية في الفقه الإسلامي .

القضاء في حالة عدم وجود النص

٣ - على الرغم مما قد يرد في أي قانون آخر في حالات غياب النص الذي يحكم
الواقعة :

- (أ) يطبق القاضي ما يجد من حكم شرعي ثابت بنصوص الكتاب والسنة .
- (ب) فإن لم يجد القاضي نصاً يجتهد رأيه ويهتدي في ذلك بالمبادئ التالية بحيث
يأخذها على وجه التكامل ويراعي ترتيبها في أولوية النظر والترجيح .
- أولاً : مراعاة الاجماع وما تقتضيه كليات الشريعة ومبادئها العامة وما تهدي اليه
توجيهاتها من تفصيل في المسألة .
- ثانياً : القياس على أحكام الشريعة تحقيقاً لعللها أو تمثيلاً لأشباهها أو مضاهاة
لمنهجها في نظام الأحكام .
- ثالثاً : اعتبار ما يجلب الصالح ويدرك المفسد وتقدير ذلك بما يتوخى مقاصد
الشريعة وأغراض الحياة الشرعية المتكاملة في ظروف الواقع الحاضر وبما لا تلغيه
نصوص الشريعة الفرعية .
- رابعاً : استصحاب البراءة في الأحوال والإباحة في الأفعال واليسر في التكليف .
- خامساً : الاسترشاد بما جرت عليه سوابق العمل القضائي في السودان فيما لا
يعارض الشريعة وما يذهب اليه جمهور فقهاء الشريعة من فتاوى فرعية وما قرره من
قواعد فقهية .

سادساً : مراعاة العرف والفكر في المعاملات في ما لا يخالف أحكام الشريعة الإسلامية أو مبادئ العدالة الفطرية .
سابعاً : توخي معاني العدالة التي تقرها الشرائع الإنسانية الكريمة وحكم القسط الذي يتقدح في الوجدان السليم .
صدرت تحت توقيعي بقصر الشعب في اليوم الحادي والعشرين من شهر ذي الحجة سنة ١٤٠٣ هـ الموافق اليوم الثامن والعشرين من شهر سبتمبر سنة ١٩٨٣ م .

جعفر محمد نميري
رئيس الجمهورية





مرکز تحقیقات کامپیوتری علوم اسلامی

أمر مؤقت
قانون الإثبات لسنة ١٩٨٣
(أمر مؤقت رقم ٣٦ لسنة ١٩٨٣)

بسم الله الرحمن الرحيم
رئيس الجمهورية ، ،

عملاً بأحكام المادة ١٠٦ من الدستور أصدر الأمر المؤقت الآتي نصه :

الفصل الأول

أحكام تمهيدية

اسم الامر المؤقت وبدء العمل به

١ - يسمى هذا الأمر المؤقت « قانون الإثبات لسنة ١٩٨٣ » ويعمل به من تاريخ التوقيع عليه .

تفسير

٢ - في هذا القانون ، ما لم يقتض السياق معنى آخر ، تكون للكلمات والعبارات التالية المعاني المبينة أمامها :

بيئة : يقصد بها أي وسيلة يتم بها إثبات أو نفي أي واقعة متعلقة بدعوى امام المحكمة .

واقعة : يقصد بها أي شيء أو فعل أو حالة أو علاقة بين أشياء مما يمكن تكييفه بالحواس أو بالعقل .

واقعة محل نزاع : يقصد بها أي واقعة يستتبعها بالضرورة وجود أو عدم أو طبيعة أو مدى أي حق أو التزام أو وضع قانوني .

دعوى : تشمل أي إجراء تؤخذ فيه البيئة امام المحكمة .

معاملات : يقصد بها الأحوال والعلاقات المالية والشخصية وسائر المسائل القانونية غير الجنائية .

مجلس القضاء : يقصد به أي محكمة أثناء انعقادها .



نطاق تطبيق القانون

٣- (١) يطبق هذا القانون على الإثبات في المعاملات والمسائل الجنائية .

(٢) تسري أحكام هذا القانون على ما لم يكن قد سمعت فيه البيئة من الدعاوى .

(٣) تسري في شأن الأدلة التي تعد مقدماً الأحكام المعمول بها في الوقت الذي أعد فيه الدليل أو كان ينبغي فيه اعداده .

(٤) تسري أحكام هذا القانون على كل دعوى امام أي محكمة باستثناء الدعاوى امام المحكمين أو الموفقين .

(٥) مع مراعاة أحكام الشريعة الإسلامية لا تسري أحكام هذا القانون على أية محكمة ذات اختصاص محدد بشكلها رئيس القضاء وفق قانون الهيئة القضائية لسنة ١٩٨٣ .

الفصل الثاني

احكام عامة

- ٤- (١) في المعاملات براءة الذمة والبينة على من يدعي خلاف ذلك .
- (٢) الاصل براءة المتهم حتى تثبت ادانته دون شك معقول .
- (٣) الاصل في احوال البالغ السلامة والحرية والبينة على من يدعي عارضاً على أهليته أو قيام ولاية عليه .
- (٤) الاصل صحة الظاهر والبينة على من يدعي خلاف ذلك .
- (٥) الاصل فيما ثبت بزمان بقاءه على ما كان عليه لزمن معقول ، والبينة على من يدعي زواله أو تحوله .
- (٦) الاصل جريان ما هو على حالة ، والاصل في الامور العارضة العدم والبينة على من يدعي خلاف ذلك .
- (٧) الاصل في التدابير التشريعية والتنفيذية والقضائية أنها جارية على حكم القانون والبينة على من يدعي خلاف ذلك .

الفصل الثالث

تعلق البينة بالدعوى وقبولها وإنتاجها
وطرق الاثبات الجائزة قانوناً
الوقائع التي يجوز إثباتها

٥ - يجب أن تكون الوقائع المراد إثباتها متعلقة بالدعوى ، مستجة فيها جائزاً

قبولها .

الوقائع محل النزاع وما يرتبط بها

٦- تعتبر متعلقة بالدعوى الوقائع محل النزاع ، والوقائع المرتبطة بها بحيث تشكل معها جزءاً من عملية واحدة ، والوقائع التي تكون مناسبة أو سبباً أو نتيجة لها ، والوقائع الظرفية التي تكشف عن طبيعتها أو مداها أو مكانها أو زمانها أو غير ذلك مما يحيط بها .

الدوافع والمقاصد والحالة الذهنية

٧- تعتبر متعلقة بالدعوى الوقائع التي تبين أو تشكل دافعاً أو قصداً لأي واقعة محل نزاع ، والوقائع التي تكشف عن حالة ذهنية أو نية أو احساس مما يتصل بالواقعة محل النزاع .



هوية الأشخاص وعلاقاتهم وسلوكهم

٨- يعتبر متعلقاً بالدعوى الوقائع التي تبين هوية الأشخاص وأحوالهم الجسدية وسلوكهم وعلاقاتهم ، والوقائع المؤثرة على ذلك مما يكون متصلاً بالواقعة محل النزاع .

المنهج كدليل على القصد والفعل

٩- تعتبر متعلقة بالدعوى الوقائع التي تبين كون الفعل المعين من نهج سوابق متشابهة كانت للفاعل صلة بها من أجل إثبات أن الفعل كان عرضياً أو مقصوداً أو أنه اتخذ بقصد أو علم خاص . كما تعتبر متعلقة بالدعوى الوقائع التي تبين أسلوب تعامل يتم به الفعل عادة من أجل إثبات أنه قد تم أو لم يتم .

البيئة المقبولة

١٠ - البيئة التي يقبل تقديمها في أي دعوى هي التي تنتج في إثبات أو نفي الوقائع محل النزاع أو الوقائع المتعلقة بها والتي لا يكون قبولها ممنوعاً بموجب أحكام هذا القانون .

البيئة المتحصل عليها بوسائل غير مشروعة

١١ - لا ترفض البيئة المقبولة لمجرد أنه قد تم الحصول عليها بوسائل غير مشروعة متى ما أطمأنت المحكمة إلى سلامة البيئة من الناحية الموضوعية .

رفض البيئة المقبولة

١٢ - يجوز للمحكمة رفض البيئة المقبولة متى ما رأت أن قبول تلك البيئة ينتهك مبادئ الشريعة الإسلامية أو العدالة أو النظام العام .

أثر الخطأ في قبول البيئة أو رفضها

١٣ - لا يشكل الخطأ في قبول البيئة أو رفضها سبباً للأمر بإعادة المحاكمة أو نقص الحكم في أي دعوى إذا اتضح للمحكمة التي قدم لها طعن في ذلك الحكم تسنده بيئة كافية حتى لو استبعدت البيئة المقبولة خطأ ، أو أن البيئة المرفوضة خطأ ما كانت لتغير في الحكم لو أنها قبلت .

البيئة المنتجة في الدعوى

١٤ - (١) البيئة المنتجة هي التي تؤثر على ثبوت الدعوى أو نفيها .
(٢) يجوز للمحكمة في أي مرحلة من مراحل الدعوى استبعاد البيئة المقبولة والمتعلقة بالدعوى إذا كان من رأيها بعد اعتبار جميع الظروف أنها غير منتجة .

تقدير البينات

١٥ - للقاضي في حدود ما نص عليه في هذا القانون تقدير البينات والأخذ منها بما يراه محققاً للعدل .

علم القاضي الشخصي

١٦ - لا يحكم القاضي بعلمه الشخصي .

العلم القضائي

- ١٧ - (١) لا حاجة لإثبات الرقائع التي تأخذ بها المحكمة علماً قضائياً .
(٢) تأخذ المحكمة علماً قضائياً بالشئون المحلية والعامة التي يفترض علم الكافة بها .
(٣) دون المساس بعموم ما تقدم تأخذ المحكمة علماً قضائياً بما يلي :
(أ) الدستور والتشريع وسائر الأحكام والتدابير التي لها قوة القانون .
(ب) المسير العام لنظم الهيئات التشريعية والتنفيذية والقضائية وأجهزتها .
(ج) تولي المناصب العامة واسماء شاغليها والقابهم ومهامهم وتوقيعاتهم إذا كان تعيينهم قد أعلن رسمياً .
(د) أي دولة تعترف بها حكومة السودان وبصفة عامة كل الشئون الدولية والسياسية المتصلة بعلاقات السودان الخارجية .
(هـ) العطلات العامة والقومية .
(و) الأعراف السودانية العامة التي اعترفت بها المحاكم على الا تتعارض مع أحكام الشريعة الإسلامية .
(ز) قوانين الطبيعة ومسيرها العادي .
(ح) المعاني العامة للكلمات .

(٤) في جميع الأمور التي تأخذ بها المحكمة علماً قضائياً يجوز لها التحري والاستعانة بمرجع مناسب أو بجهة رسمية . كما يجوز أن تشترط على من يطلب منها أن تأخذ علماً قضائياً بأي أمر أن يمدّها بما تراه لازماً من المراجع والوثائق لأخذ العلم القضائي .

طرق الاثبات الجائزة قانوناً

١٨ - طرق الاثبات الجائزة قانوناً هي :

- (أ) الاقرار .
- (ب) شهادة الشهود .
- (ج) المستندات .
- (د) القرائن .
- (هـ) حجية الأحكام .
- (و) اليمين .
- (ز) المعاينة .
- (ح) الخبرة .



الفصل الرابع الاقراءات تعريف الاقرار

- ١٩ - (١) الاقرار هو اختيار شخص بواقعة تثبت مسئولية مدعى بها عليه .
(٢) - يكون الاقرار قضائياً وغير قضائي .

الاقرار القضائي

- ٢٠ - (١) الاقرار القضائي هو الاقرار بواقعة في أثناء اجراءات الدعوى المتعلقة بها في مجلس قضاء أو امام جهة شبه قضائية أو في أثناء اجراء متعلق بها امام قاض .

(٢) ينحصر الاقرار القضائي في المسائل الجنائية في الاقرار بواقعة في مجلس قضاء أثناء اجراءات الدعوى المتعلقة بها .

الاقرار غير القضائي

٢١- الاقرار غير القضائي هو الاقرار الذي لا يتوافر فيه أي من الشروط المنصوص عليها في المادة ٢٠ من هذا القانون . وتتبع في إثباته القواعد العامة في البينة .

صور الاقرار

٢٢- يكون الاقرار صراحة أو دلالة ، ويكون باللفظ أو الكتابة ويكون بالاشارة المعهودة من الاخرس الذي لا يعرف الكتابة .



ما يشترط في المقر

٢٣- (١) يشترط في المقر ان يكون عاقلاً وبالغاً سن المسؤولية التي ينص عليها القانون ومختاراً وغير محجور عليه .
(٢) يصح إقرار الصغير المميز فيها هو مأذون له فيه من المعاملات .

شروط صحة الإقرار

٢٤- (١) لا يكون الاقرار صحيحاً إذا كذبه ظاهر الحال .
(٢) في المسائل الجنائية لا يكون الاقرار صحيحاً إذا كان نتيجة لاغراء أو اكراه .

حجية الاقرار

٢٥- (١) الاقرار حجة قاطعة على المقر ، وهو في المعاملات يسري في حق من يخلف المقر فيما اقر به .

- (٢) يشكل الاقرار بينة قاطعة على صحة المقر به الا إذا قصد به المقر الاضرار بخلفه فيما اقر به ، أو اختلف الطرفان في سببه .
- (٣) في المسائل الجنائية لا يشكل الاقرار بينة قاطعة إذا كان غير قضائي أو اعترته شبهة كقصد التستر على الفاعل الأصلي .

الرجوع عن الاقرار

- ٢٦- (١) لا يصح في المعاملات الرجوع عن الاقرار الا لخطأ في الوقائع على ان يثبت المقر ذلك .
- (٢) يعتبر الرجوع عن الاقرار في المسائل الجنائية شبهة تجعل الاقرار بينة غير قاطعة .



الفصل الخامس شهادة الشهود تعريف الشهادة

- ٢٧- الشهادة هي البيئة الشفوية لشخص عن ادراكه المباشر لواقعة تثبت مسئولية مدعي بها على آخر ، في مجلس القضاء ومواجهة الخصوم .

اهلية الشاهد

- ٢٨- يكون اهلاً لاداء الشهادة كل شخص عاقل عيز للوقائع التي يشهد بها .

إفشاء المعلومات الرسمية

٢٩ - لا تقبل شهادة المكلف بخدمة عامة.. ولو بعد تركه العمل - عما يكون قد وصل إلى علمه بحكم قيامه بعمله الرسمي من معلومات لم تنشر بالطريق القانوني ما لم تأذن السلطة المختصة بذلك أو ترى المحكمة أن المصلحة العامة لن تضار من إفشاء تلك المعلومات .

إفشاء اسرار الزوجية

٣٠ - لا تقبل شهادة احد الزوجين عما أسر به اليه الزوج الآخر ما لم يأذن له صاحب السر الا في حالة الدعوى من أحدهما على الآخر أو الدعوى على أحدهما بسبب جريمة وقعت منه على الآخر.

إفشاء أسرار المهنة

٣١ - لا تقبل شهادة الامناء على السر كالموكلاء القانونيين والأطباء ونحوهم عما عملوه بحكم مهنتهم من معلومات الا إذا أذن صاحب السر أو كان السر يتعلق بارتكاب جريمة .

الطعن في الشهادة وردها

٣٢- (١) يجوز للمشهود ضده أن يطعن في شهادة الشاهد بسبب قيام تهمة ولاء أو مصلحة أو عداوة أو إدانة بشهادة الزور ، وللمحكمة في هذه الحالة أن ترد الشهادة إذا لم تطعن لصحتها .

(٢) - ترد شهادة المجلود في حد القذف إلا إذا ثبتت توبته .

تقدير الشهادة

٣٣ - تقدر المحكمة عند تقويمها لوزن الشهادة ما يعترها من تهمة في عدالة الشاهد أو ضعف في تمييزه ، مع مراعاة سلوك الشاهد في أثناء إدائه للشهادة ، ومخالفة شهادته للبيانات الأخرى ، ومراعاة أي شروط يقتضيها القانون لكمال الشهادة .

حصانة الشاهد

٣٤ - لا يكون الشاهد عرضة لأي مساءلة قانونية بسبب ما أدلى به من شهادة باستثناء الادلاء بشهادة الزور أو الاقرار بمخالفة حد شرعي .

قبول الشهادة بالنقل

٣٥ - لا تقبل الشهادة بنقل البيئة الصادرة عن شخص آخر إلا إذا توفي أو استحال العثور عليه أو أصبح غير قادر على اداء الشهادة أو لا يمكن احضاره دون ضياع في المال أو الوقت لا ترى المحكمة ضرورة له في ظروف الحال .

قبول الشهادة بالتسامع

٣٦ - (١) لا تقبل الشهادة بالتسامع عن غير شخص معين إلا في دعاوى النسب والزواج والموت إذا لم تتوافر بيئة أفضل .
(٢) تقدر المحكمة عند تقويم وزن هذه البيئة الظروف الملائسة لها ومدى حاجتها إلى أن تعضدها بيانات أخرى .

الفصل السادس المستندات تعريف المستندات وأنواعها

- ٣٧ - (١) المستندات هي البيانات المسجلة بطريقة الكتابة أو الصورة أو الصوت .
(٢) تكون المستندات رسمية أو عادية .

حجية المستند والبيانات المخالفة

- ٣٨ - (١) يعتبر المستند دليلاً قاطعاً على ما اشتمل عليه .
(٢) لا تقبل الشهادة لتقديم ما يتجاوز أو يعدل أو يعارض ما اشتمل عليه المستند إلا في الحالات الآتية :
(أ) إذ وجد نص في المستند يقضي بجواز ذلك .
(ب) لإثبات قيام أي شرط سابق يتوقف عليه نفاذ ما اشتمل عليه المستند ولا يتعارض مع صريح نصوصه .
(ج) لإثبات أي عرف أو عادة مما لا يتعارض مع صريح نصوص المستند .
(د) لإثبات أي واقعة قد تؤدي إلى بطلان ما اشتمل عليه المستند بسبب انعدام الأهلية أو عدم المشروعية ونحو ذلك ، أو تؤدي إلى إبطاله بسبب الغش أو الإكراه ونحو ذلك .
(هـ) لإثبات أي إجراء أو اتفاق لاحق يعدل ما اشتمل عليه المستند إلا فيما يوجب القانون تسجيله .
(٣) يجوز إثبات انقضاء المسؤولية الناشئة عما اشتمل عليه المستند بأي طريق من طرق الإثبات .

قبول الشهادة لاستدراك عيب في المستند

٣٩ - تقبل الشهادة لاستدراك أي عيب في تسجيل المستند أو تعبيره مما يكون ضرورياً لازفاء معنى معقول لنصوصه أو لتطبيق مقتضاه على الواقع .

فقدان المستند

٤٠ - تقبل سائر طرق الاثبات لاثبات ما يوجب القانون تسجيله في مستند إذا فقد المستند بسبب أجنبي لا يد فيه لمن يدعي بالمستند أو إذا وجد مانع مقبول يحول دون تقديم المستند .



تعريف المستندات الرسمية

٤١ - المستندات الرسمية هي التي يثبت فيها شخص مكلف بخدمة عامة تم على يديه أو تلقاه من ذوي الشأن ، وذلك طبقاً للاوضاع القانونية وفي حدود سلطته واختصاصه .

حجية المستندات الرسمية

٤٢ - المستندات الرسمية حجة على الكافة بما دون فيها ما لم يثبت تزويرها .

حجية الصورة الرسمية

٤٣ - (١) تكون الصورة الرسمية التي يعتمد عليها الموظف المختص عند وجود الأصل - حجة بالقدر الذي تكون فيه مطابقة للأصل .

(٢) يفترض مطابقة الصورة للأصل فإذا نازع في ذلك الخصم تضاهى الصورة مع الأصل .

(٣) إذا لم يوجد الأصل يكون للصورة نفس حجية الأصل متى كان مظهرها لا يسمح بالشك في مطابقتها للأصل .

تعريف المستندات العادية

٤٤ - (١) المستندات العادية هي الأوراق المثبت بها واقعة وموقعة بامضاء الشخص الذي يحتاج بها عليه أو يختمه أو بصمة أصبعه .
(٢) تشمل المستندات العادية البيئة المسجلة بطريقة الصورة أو الصوت .

حجية المستندات العادية

٤٥ - (١) تعتبر المستندات العادية صادرة ممن نسبت اليه ما لم ينكر نسبتها اليه .
(٢) من احتج عليه بمستند عادي وناقش موضوعه لا يقبل منه الإنكار بعد ذلك .

(٣) يكفي في إنكار الخلف أن يحلف يميناً بأنه لا يعلم أن الامضاء أو الختم أو البصمة هي لمن تلقى عنه الحق .

حجية الرسائل والبرقيات

٤٦ - تكون للرسائل الموقع عليها حجية المستندات العادية وتكون للبرقيات تلك الحجية إذا كان أصلها المودع بمكتب الأرسال موقعاً عليه من مرسلها وتعتبر البرقية مطابقة لأصلها حتى يقوم الدليل على عكس ذلك .

حجية السجلات التجارية

- ٤٧ - (١) السجلات التجارية المنتظمة المحفوظة حجة على التجار بها دون غيرها .
- (٢) تكون الصورة المعتمدة لأي قيد في السجلات التجارية المنتظمة حجة في الأعمال والحسابات المضمنة فيها .
- (٣) لا يجوز لمن يريد أن يستخلص دليلاً لنفسه من السجلات التجارية المنتظمة أن يجزئ ما ورد فيها ويستبعد منها ما كان ناقصاً لدعواه .

حجية المستندات العتيقة

- (٤٨) - يفترض في المستندات التي مضى عليها عشرة أعوام أو أكثر أنها بخط وتوقيع من نسب اليه ذلك الخط أو التوقيع كما يفترض صحة توقيع الشهود .



الظعن في المستندات

- ٤٩ - ادعاء التزوير يرد على المستندات الرسمية والعادية ، إما انكار الإمضاء أو الختم أو بصمة الأصبع فيرد على المستندات العادية فقط .

سلطة المحكمة في تقرير صحة المستندات

- ٥٠ - (١) يجوز للمحكمة ان تحكم من تلقاء نفسها بأن المستند مزور إذا ظهر لها ذلك بجلاء من المستند أو ظروف الدعوى .
- (٢) يجوز للمحكمة أن تقر ما يترتب على الكشط والمحو والتحشير وغير ذلك من العيوب المادية من أثر على قبة المستند فيكون لها اسقاط قيمة أو انقاصها .
- (٣) يجوز للمحكمة أن تأمر بالتحقيق في الانكار والتزوير بالمضاهاة أو بسماع الشهود أو بكليةها .

بيئة الأدلة المادية

٥١ - تسري أحكام هذا الفصل على الأدلة المادية التي يستند إليها كمينه في الدعوى بالقدر الذي يتفق وطبيعة تلك الأدلة .

الفصل السابع القرائن تعريف القرينة وأنواعها

٥٢ - (١) القرينة هي استنباط أمر غير ثابت من امر ثابت بناء على الغالب من الأحوال .

(٢) تكون القرينة قانونية أو قضائية .

القرينة القانونية

٥٣ - القرينة القانونية تغني من قرينة لمصلحته عن أي بيئة أخرى . على أنه يجوز نقض تلك القرينة بالدليل العكسي ما لم يوجد نص يقضي بغير ذلك .

القرينة القضائية

٥٤ - في الأحوال التي تقبل فيها الشهادة يكون للقاضي ان يستنبط من وقائع الدعوى وظروفها وملاساتها أية قرينة لم يقررها القانون ، ويكون لها دلالة معينة في البيئات .

الفصل الثامن حجية الأحكام

٥٥ - تعتبر الأحكام الانتهائية حجة على الكافة فيما فصلت فيه من الحقوق .
على أنه يجوز لغير الخصوم في الحكم تقديم الدليل العكسي ما لم يوجد نص يقضي بغير ذلك .

حجية الشيء المحكوم فيه بين الخصوم

٥٦ - (١) تعتبر الأحكام الانتهائية حجة قاطعة على الخصوم فيما فصلت فيه ،
ولا يجوز قبول دليل ينقض تلك الحجة .
(٢) لا تكون للأحكام تلك الحجية إلا في نزاع قام بين الخصوم أنفسهم أو من يخلفهم دون أن تتغير صفاتهم ويتعلق بالحق ذاته محلاً وسبباً .

حجية الحكم الجنائي في المعاملات

٥٧ - يرتبط القاضي في المعاملات بالحكم الجنائي في الوقائع التي فصل فيها
ذلك الحكم وكان فصله فيها ضرورياً .

الفصل التاسع اليمين الحاسمة ممن توجه اليمين الحاسمة

٥٨ - يجوز لكل من الخصمين في أية حالة كانت عليها الدعوى أن توجه اليمين
الحاسمة إلى الخصم الآخر .

الوقائع التي تنصب عليها اليمين الحاسمة

- ٥٩- (١) على من يوجه إلى خصمه اليمين الحاسمة ان يبين بالدقة الوقائع التي يريد استخلافه عليها وصيغة اليمين .
- (٢) يجب أن تكون الواقعة التي تنصب عليها اليمين متعلقة بشخص من توجه اليه اليمين فان كانت غير متعلقة بشخصه انصبت اليمين على مجرد علمه بها .
- (٣) لا يجوز توجيه اليمين الحاسمة في واقعة مخالفة لاحكام الشريعة الاسلامية أو النظام العام .

سلطة المحكمة في تعديل صيغة الحلف أو منع توجيهها

- ٦٠- (١) للمحكمة ان تعدل صيغة الحلف التي يعرضها الخصم بحيث توجه بوضوح ودقة على الواقعة المطلوب الحلف عليها .
- (٢) للمحكمة أن تمنع توجيه اليمين إذا كانت غير جائزة أو غير متعلقة بالنزاع أو غير منتجة فيه أو إذا كان الخصم متعسفاً في توجيهها .

الحلف والرد والنكول

- ٦١- (١) إذا لم ينازع من وجهت اليه اليمين لا في جوازها ولا في تعلقها بالدعوى أو نازع ورفضت المحكمة منازعتها ، وجب عليه ان كان حاضراً بنفسه أن يحلفها فوراً أو يردها على خصمه والا اعتبر ناكلاً .
- (٢) إذا لم يكن الخصم الذي وجهت اليه اليمين حاضراً وجب إبلاغه بصيغة اليمين وتكليفه بالحضور في اليوم الذي تحدده المحكمة للحضور والحلف فان حضر وامتنع عن الحلف دون أن ينازع أو يردها ، أو تخلف بغير عذر اعتبر ناكلاً .
- (٣) لا يجوز رد اليمين اذا انصبت على واقعة لا يشترك فيها خصمان ، بل يستغل بها من وجهت اليه اليمين .

صيغة اليمين الحاسمة

- ٦٢ - (١) تكون تأدية اليمين بأن يقول الخالف « أحلف بالله العظيم القوي الجبار العالم ببواطن الأمور القادر ان يسخطني إذا كذبت » ويذكر المسألة التي يراد الحلف عليها حسبما تحددها المحكمة أو يعرضها الخصم .
- (٢) يجوز لمن وجهت اليه اليمين أن يؤديها وفقاً للاوضاع المقررة في ديانتها اذا طلب ذلك .

دلالة الحلف والنكول

- ٦٣ - (١) اذا حلف من وجهت اليه اليمين انتهت الخصومة في مواجهته .
- (٢) كل من وجهت اليه اليمين فنكل عنها دون ان يردها على خصمه ، وكل من ردت عليه اليمين فنكل عنها خسر دعواه .

الفصل العاشر

المعاينة

اجراء المعاينة

- ٦٤ - (١) للمحكمة من تلقاء نفسها أو بناء على طلب احد الخصوم أن تقرر الانتقال لمعاينة الشيء المتنازع فيه .
- (٢) تحرر المحكمة محضراً تبين فيه جميع ملاحظاتها دون أن تثبت انطباعاتها عن المعاينة أو رأيها الخاص .

الاستعانة بخبير في المعاينة

- ٦٥ - للمحكمة تعيين خبير للاستعانة به في المعاينة ولها كذلك سماع من ترى

لزوماً لسماعه من الشهود ، وتكون دعوة هؤلاء للحضور بالطريقة التي تراها المحكمة مناسبة .

الفصل الحادي عشر

الخبرة

الاستعانة بأهل الخبرة

٦٦ - (١) اذا اقتضى الفصل في الدعوى استيعاب مسائل فنية كالطب والهندسة والمحاسبة والخطوط وغيرها من المسائل الفنية جاز للمحكمة الاستعانة برأي الخبراء فيها ، وتندب لذلك خبيراً أو أكثر ما لم يتفق الخصوم على اختيارهم .

(٢) اذا اعترض احد الخصوم على شخص الخبير الذي عينته المحكمة فصلت في الاعتراض على اساس ما تراه محققاً للعدالة بحكم غير قابل لأي طعن .

تحديد مهمة الخبير

٦٧ - يحد قرار المحكمة باجراء الخبرة أسماء الخبراء والمسائل المطلوب الاستعانة بخبرتهم فيها وما يرخص لهم في اتخاذها من التدابير والاعمال التي تقتضيها مهمتهم ، والاجل المحدد لإيداع تقرير الخبرة .

ندب خبير لإبداء الرأي في الجلسة

٦٨ - للمحكمة أن تعين خبيراً أو أكثر لإبداء الرأي امامها بالجلسة دون حاجة إلى تقديم تقرير مكتوب ، وفي تلك الحالة بدون رأي الخبير في محضر الجلسة .

اداء الخبير اليمين

٦٩ - على الخبير أن يحلف امام المحكمة قبل مباشرة مهمته يميناً بأن يؤدي عمله بالصدق والامانة .

دعوة الخصوم امام الخبير

٧٠ - يباشر الخبير عمله ولو تغيب الخصوم بعد اعلانهم على الوجه الصحيح .

محضر أعمال الخبير

٧١ - (١) يعد الخبير محضراً بمهمته يتضمن دعوة الخصوم وأقوال وملاحظات من حضر منهم وما قام به من أعمال وأقوال الأشخاص الذين اقتضى الأمر سماعهم على ان يكون ذلك دون حلف يمين .
(٢) يوقع الخصوم على أقوالهم وملاحظاتهم ويوقع غيرهم من الأشخاص على ما يدلون به من أقوال ، وإذا امتنع احدهم عن التوقيع يثبت الخبير ذلك في محضر أعماله .

تقرير الخبرة

٧٢ - (١) يعد الخبير تقريراً بنتيجة فحصه .
(٢) يجب ان يشتمل التقرير على كافة الأمور التي طلب ابداء الرأي فيها مفصلاً والنتائج التي توصل اليها الخبير والأسباب التي بنى عليها رأيه .
(٣) اذا تعدد الخبراء اختلفوا في الرأي تعين أن يذكر التقرير رأي كل منهم سبباً .
(٤) يقدم الخبير تقريره ومحضر أعماله إلى المحكمة وتعطى صورة من التقرير لمن يطلبها من الخصوم .

مناقشة الخبر

(٧٣) للمحكمة من تلقاء نفسها أو بناء على طلب الخصوم دعوة الخبر لمناقشته في تقريره إذا رأت أنه غير مستوف أو إذا رأت أن توضحه في أمور لازمة للفصل في الدعوى . ولها إذا رأت عدم كفاية الايضاحات التي قدمها الخبر أن تكلفه تلافي الخطأ أو النقص أو تعهد بالمهمة كلها إلى خير غيره .

خضوع رأي الخبر لتقدير المحكمة

٧٤- يجوز للمحكمة تأسيس حكمها على رأي الخبر وعليها إذا قضت بخلاف رأيه أن تضمن حكمها الأسباب التي أوجبت عدم الأخذ برأي الخبر كله أو بعضه .



اتعاب الخبر

٧٥- (١) تقدر المحكمة اتعاب الخبر ومصروفاته مراعية في ذلك أهمية الدعوى والأعمال التي قام بها والزمن الذي استغرقه في أداء المهمة ، ويلزم بها الخصم الذي طلب ندب الخبر أو كان ندبه في مصلحته ، وبعد الحكم في الدعوى تدخل في مصروفاتها ويلزم من يقضي الحكم بالزامه بها .

(٢) يجوز للمحكمة عند امرها باجراء الخبرة أن تكلف الخصم الذي طلب ندب الخبر أو الذي كان ندبه في مصلحته ان يودع خزانة المحكمة مبلغاً تقدره لحساب اتعاب ومصروفات الخبر .

بيئة الاثر

٧٦- لا يعتبر قصاص الاثر خيراً بالمعنى السوارد في هذا الفصل ومع ذلك يجوز للمحكمة إذا اطمأنت إلى رأي قصاص الاثر تأسيس حكمها عليه .

الفصل الثاني عشر البينة في الحدود إثبات جريمة الزنا

٧٧- تثبت جريمة الزنا :

- (١) بالاقرار الصريح بذلك في مجلس القضاء مما لم يعدل عنه قبل البدء في تنفيذ الحكم ، أو
 - (٢) بشهادة أربعة رجال عدول ، ويؤخذ عند الضرورة شهادة غيرهم ، أو
 - (٣) بالحمل إذا لم يكن للمرأة زوج ، أو
 - (٤) بالملاعة في حالة زنا الزوجة وعدم وجود شهود ، وذلك بشهادة زوجها
- أربع شهادات بالله على واقعة الزنا والخامسة أن لعنة الله عليه إن كان من الكاذبين .

مركز تفتيش كويت برعاية

إثبات جرائم الحدود

٧٨- مع مراعاة أحكام المادة ٧٧ تثبت سائر جرائم الحدود :

- (١) بالاقرار ولو مرة واحدة في مجلس القضاء ، أو
- (٢) بشهادة رجلين ، كما تثبت عند الضرورة بشهادة رجل وامرأتين أو أربع نسوة .

إثبات جريمة شرب الخمر

٧٩- مع مراعاة أحكام المادة ٧٨ تكفي الرائحة لإثبات جريمة شرب الخمر إذا

ثبت للمحكمة بشهادة عدلين أو بتقرير من خبير مختص أنها رائحة خمر .

درء الحدود بالشبهات

٨٠- (١) تدرأ الحدود بالشبهات .

(٢) يعتبر من الشبهات الرجوع عن الاقرار ، واختلاف الشهود ورجوع الشاهد عن شهادته .

(٣) في حالة الملاءنة يدرأ الحد عن الزوجة اذا حلفت بالله اربع شهادات ان زوجها من الكاذبين والخامسة ان غضب الله عليها إن كان من الصادقين .

تفسير نصوص القانون

٨١- لا يفسر نص في هذا القانون بما يخالف أحكام الشريعة الاسلامية .

صدر تحت توقيعي بقصر الشعب في اليوم التاسع والعشرين من شهر ذي الحجة سنة ١٤٠٣ هـ الموافق اليوم السادس من شهر أكتوبر سنة ١٩٨٣ م .

مركز تحت توقيعي علوم سودي

جعفر محمد نميري

رئيس الجمهورية

الفهرس

٥	تصدير
١	١ - وسائل وصبء الإثبات
٩	شهادة الشهود
	أ - بينة الشهود وأهليتهم
١٠	١ - الزوجان
١٩	٢ - المتهم
٣٥	٣ - بينة الأطفال والصم البكم
	ب - إعلان الشهود
٣٩	١ - القضايا المدنية
٤١	٢ - القضايا الجنائية
٤٣	٣ - مصاريق الشهود
٤٣	٤ - أمر القبض
	ج - سبل الإثبات
٤٤	١ - البينة شفاهة
٤٥	٢ - الاستعانة بمرجم

- ٣- الفصل بين الشهود ٤٦
- ٤- اليمين أو التأكيد الحاسم ٤٦
- ٥- عدالة الشهود ٤٨
- د- الاستجواب المباشر ، الاستجواب المضاد ، إعادة الاستجواب
- هـ- البيئة المكتوبة

٢- الإثبات عن طريق المستندات

البيئة الأصلية والبيئة الثانوية

- ١- المستند العرفي ٦٩
- ٢- البيئة الشفوية ٧٠
- ٣- دفاتر البنوك ٧١
- ٤- المستندات العامة ٧٢

٣- ملحق الكتاب

- ١- قانون الإثبات في المواد المدنية لسنة ١٩٧٢ ٧٩
- ٢- إعلان سريان قانون الإثبات في المواد المدنية لسنة ١٩٧٢ ٨٣
- ٣- قانون أصول الأحكام القضائية لسنة ١٩٨٣ ١١٩
- ٤- قانون الإثبات لسنة ١٩٨٣ ١٢٣